صكار الدولي

نشرة إصدار السندات
إلزامية التحول

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
ص.ب ٤٤، ر. ب ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان
هاتف رقم ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+
www.sib.om

نشرة إصدار

إصدار سندات إلزامية التحويل بعدد يصل إلى ٢٥٩,٤٩٩,٨٥٣ سند بسعر ١.٠٢ بيسة للسند
(بما في ذلك مصروفات الإصدار بواقع ٢ بيسة للسند) بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٦,٤٦٨,٩٨٥ ريال عماني

التصنيف الائتماني للمصدر – طويل الأمد

تصنيف موديز	Baa٣	مستقرة
تصنيف فيتش	BB+	مستقرة

المستشار المالي ومدير الإصدار
بنك صحار الدولي ش م ع ع

المستشار القانوني
المعمرية والعبري وشركائهم للمحاماة والاستشارات القانونية

مراقب الحسابات
كي بي إم جي ش.م.م

المسجل ووكيل الدفع ووكيل حملة السندات
مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

تم إعداد نشرة الإصدار وفقا للوائح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية (الهيئة) في سلطنة عمان. وقد اعتمدت الهيئة نشرة الإصدار هذه باللغة العربية وفقا للقرار الإداري رقم FSAP – 2026/562 الصادر بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦م وفي حالة وجود أي تضارب بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الانجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يُعتد بها. هذا، ولا تتحمل هيئة الخدمات المالية أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها من جانب أي شخص.

تاريخ إصدار هذه النشرة هو ١١ مايو ٢٠٢٦م.

حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم

"شهدت الأعوام الماضية انطلاقة رؤية عُمان ٢٠٤٠، رؤية العُمانيين جميعًا وطريقهم الواضح نحو المستقبل، ولقد حققنا - بحمد الله وتوفيقه - أهداف هذه المرحلة من عمر النهضة المتجددة، حيث شهدنا - بفضله تعالى - التحسن المستمر في العديد من المؤشرات الوطنية والدولية، والذي ما كان ليتحقق لولا تكاتف الجميع ومساندة أبناء هذا الوطن جميعًا لجهود الحكومة ومساعيها."

الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
١١ يناير ٢٠٢٥

تعليمات هامة إلى المستثمرين

تتضمن هذه النشرة المعلومات ذات الصلة بالسندات الإلزامية التحويل التي سيتم إصدارها لمساهمي بنك صحار الدولي ش.م.ع (المُصدر) كتوزيعات أرباح، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٦م. ولا تُعد هذه النشرة عرضاً عاماً للاكتتاب. ونظراً لكون الأوراق المالية مطروحة لمساهمي المُصدر، فإن هذه النشرة غير مخصصة للتداول أو التوزيع العام، سواء داخل سلطنة عُمان أو خارجها.

يتحمل المُصدر ومدير الإصدار المسؤولية – متحدين ومنفردين – عن سلامة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدان – بحسب علمهما – أنه لم يتم إغفال أي معلومات جوهرية من شأن إغفالها أن يجعل هذه النشرة مضللة.

تتضمن هذه النشرة المعلومات ذات الصلة التي يُعتد بأهميتها، ولا تحتوي على أي معلومات مضللة، كما لم تستبعد أي معلومات جوهرية.

ينبغي لجميع المستثمرين قراءة هذه النشرة ومراجعتها بعناية لفهم طبيعة الأوراق المالية التي تتناولها هذه النشرة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأي بيانات أو تقديم أي معلومات بشأن المُصدر أو السندات بخلاف الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة. وأي بيانات أو معلومات تصدر عن أي شخص آخر لا يُعتد بها على أنها صادرة بموافقة المُصدر أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني.

نقاط أخرى جديرة بالاهتمام

الإشارة إلى الوثائق

ربما لا تقدم ملخصات الوثائق المشار لها في نشرة الإصدار هذه ملخصا كاملا لهذه الوثائق وربما لا تكون كافة الوثائق والملخصات المشار إليها في نشرة الإصدار هذه ليست صور طبق الأصل من هذه الوثائق ولا يجب الاعتماد عليها كبيانات كاملة لهذه الوثائق.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

هذه النشرة هي للاستخدام الحصري للمستلمين المقصودين والذين تم تسليمهم هذه النشرة ، ويجب عدم توزيعها للأطراف الأخرى. ولا يمكن التصرف بهذه النشرة من قبل أي شخص غير اللذين تم تسليمهم إياها. وبناءً عليه، فإن المصدر ومدير الإصدار يطالبون بضرورة إلمام الأشخاص الذين حصلوا على هذه النشرة بجميع القيود الواردة فيها وبضرورة التقيد بها ومراعاتها.

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة

لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئيا أو كليا عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لا يتعلق بعملية إصدار السندات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر ومدير الإصدار عدا الغرض الذي أصدرت من أجله هذه النشرة.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما يتطلبه القانون واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان، لا يقدم المصدر ولا مدير الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبون أو المحامون أو الموظفون أو أي شخص آخر تعهدا أو ضمانا صريحا أو ضمنيا حول كمال محتويات هذه النشرة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات بعد تاريخ إصدار النشرة، أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الإصدار.

بيانات النظرة المستقبلية

تتضمن هذه النشرة معلومات تتعلق بالنوايا، وبالتصرفات والأحداث المستقبلية. تصنف هذه المعلومات بشكل عام على أنها معلومات مستقبلية وتنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل لا تعتمد على اليقين وغيرها من العوامل الهامة التي قد تجعل تلك التصرفات والأحداث والظروف المستقبلية تختلف عما هو وارد ضمناً في هذه النشرة. إن استخدام كلمات مثل «نستبق»، «يستمر»، «نقدر»، «نخطط»، «ننوي»، «نتوقع»، «قد»، «نتطلع»، «نتصور»، «نقترح»، «ينبغي»، «نعتقد»، «سوف يستمر»، «سوف نتابع»، أو ما يعادلها من تعبيرات سلبية أو أي كلمات أو عبارات مشابهة. في نفس الإطار فإن الكلمات التي تصف استراتيجيات وأهداف وغايات وخطط المصدر هي أيضا بيانات مستقبلية. هذا، وتخضع كافة البيانات المستقبلية للمخاطر وعدم اليقين والافتراضات التي يمكن أن يتمخض عنها على سبيل المثال لا الحصر أن تكون نتائج عمليات المصدر أو موقفه المالي أو التدفقات النقدية أو السيولة أو التوقعات المالية ومعدلات النمو الفعلية مختلفة بشكل جوهري عن تلك المذكورة في البيانات المستقبلية المعنية.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تجعل النتائج الفعلية مختلفة جوهرياً عن توقعات المصدر على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي
- عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته بخدمة الدين
- عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزامات الدفع
- المخاطر المالية المعنية و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية كافة الخسائر المحتملة
- تغير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد في سلطنة عمان، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفائدة المحلية و/أو العالمية
- التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم أو المعدلات أو الأسعار الأخرى
- أداء الأسواق المالية في سلطنة عمان
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في سلطنة عمان والتي قد تؤثر على الأنشطة التجارية للمصدر
- التغيرات في القوانين و/أو اللوائح التنظيمية و/أو الأوضاع التي قد تؤثر على عملاء و/أو موردين المصدر أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان؛ و
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في سلطنة عمان والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء المصدر، أو مورديه والقطاع المصرفي.

بطبيعتها فإن بعض بيانات مخاطر السوق ما هي إلا تقديرات ويمكن أن تصبح مختلفة بشكل جوهري عما يحدث في المستقبل. نتيجة لذلك، قد تصبح الأرباح أو الخسائر الفعلية المستقبلية مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقديرها. ليس على المصدر ولا مدير الإصدار أو أي منتسب لهما أي التزام بتحديث أو مراجعة أي عبارات وبيانات في هذه النشرة لتعكس الظروف التي طرأت بعد هذا التاريخ أو لتعكس وقوع الأحداث الكامنة، حتى لو لم تحدث الافتراضات المطلوبة أو كانت النتائج مختلفة تماما عما كان متوقعاً.

لا تشمل العوامل الواردة أعلاه في هذه النشرة بالضرورة كافة العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية جوهريا، ولمزيد من الإيضاح حول العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية، نأمل مراجعة الفصل المتعلق بعوامل المخاطر في هذه النشرة. سيلتزم المصدر بقواعد الإفصاح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات المصدر. كما ينصح المصدر المستثمرين بمتابعة المعلومات أو الإعلانات التي يقوم بها المصدر من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط *www.msx.om* في حالة شرائهم للسندات.

عرض البيانات المالية والمعلومات عن الصناعة والسوق

البيانات المالية

ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدة من القوائم المالية المدققة للمصدر أو من القوائم المالية المرحلية غير المدققة له والتي في كل الأحوال تم إعدادها طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يمكن الحصول على نسخة من هذه البيانات المالية في موقع بورصة مسقط أو على الموقع الالكتروني للمصدر. تبدأ السنة المالية للمصدر في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام. هذا ويعزى أي اختلاف في هذه النشرة للناتج ما بين مجموع وإجمالي المبالغ ذات الصلة إلى التقريب.

عملة العرض

في نشرة الإصدار هذه فإن جميع الإشارات إلى «ريال/ ريال عماني» أو «ر.ع.» تعني العملة القانونية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك فقد تم الحصول على بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة من مطبوعات ومنشورات و/أو المواقع الالكترونية لأطراف ثالثة في القطاع. على الرغم من أننا نعتقد بأن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل ولذلك فإننا لا نضمن دقتها أو اكتمالها ولا يمكن ضمان إمكانية الاعتماد عليها. على نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من أننا نعتقد بأنها موثوقة فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق المستخدمة في هذه النشرة على مدى إلمام القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه المعلومات.

قيود البيع خارج سلطنة عُمان

إشعار إلى المقيمين في سلطنة عُمان

تم إيداع هذه النشرة لدى هيئة الخدمات المالية، وتخضع السندات لأحكام قوانين سلطنة عُمان. وقد تمت الموافقة على هذا الإصدار من قبل هيئة الخدمات المالية، ولا تُعد المعلومات الواردة في هذه النشرة: (١) عرضًا للبيع أو دعوة لتقديم عرض لشراء أوراق مالية غير عُمانية داخل سلطنة عُمان وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١٣٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال؛ أو (٢) طرحاً عاماً للأوراق المالية في سلطنة عُمان وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو قانون الأوراق المالية أو لائحة تنظيم السندات والصكوك.

إشعار إلى المقيمين في مملكة البحرين

بالنسبة للمستثمرين في مملكة البحرين، لا يمكن عرض الأوراق المالية ومستندات الطرح ذات العلاقة إلا بالنموذج المسجل لحملة الحسابات الحاليين والمستثمرين المعتمدين كما هو معرف من قبل البنك المركزي البحريني في مملكة البحرين حيث يقوم هؤلاء المستثمرون بالاستثمار بالحد الأدنى بما لا يقل عن مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو أي مبالغ معادلة بعملة أخرى أو المبلغ الذي يقرره البنك المركزي البحريني.

ولا تمثل هذه النشرة عرضاً للأوراق المالية في مملكة البحرين بموجب المادة ٨١ من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ (مرسوم القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦). ولم يتم تسجيل هذه النشرة ومستندات الطرح ذات الصلة ولن يتم تسجيلها كنشرة إصدار لدى البنك المركزي البحريني. وعليه، فلا يمكن عرض الأوراق المالية أو بيعها أو جعلها موضوع دعوة للاكتتاب بها أو شرائها، كما لا يمكن استخدام هذه النشرة أو أي مستند أو مادة مرتبطة بها فيما يتعلق بأي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، لأشخاص في مملكة البحرين، باستثناء المستثمرين المعتمدين المعروض لهم خارج البحرين.

ولم يقم البنك المركزي البحريني بمراجعة أو اعتماد أو تسجيل هذه النشرة أو مستندات الطرح ذات العلاقة، ولم يقم بأي شكلٍ من الأشكال باعتبار وقائع الحالة الموضوعية لأوراق المالية المطروحة للاستثمار، سواء في مملكة البحرين أو خارجها. عليه، فإن البنك المركزي البحريني لا يتحمل أية مسئولية حول دقة وكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند ويتنصل عن أية مسئولية حول أية خسارة تنشأ من نتيجة الاعتماد بالكامل أو جزئياً بمحتوى هذا المستند. لا يجوز طرح السندات للاكتتاب العام في مملكة البحرين، ويجب أن تظل هذه النشرة بحوزة المرسل إليه فقط، ولا يجوز إصدارها أو إرسالها أو إتاحتها للجمهور بوجه عام.

إشعار إلى المقيمين في دولة الكويت

لم يتم مراجعة هذه النشرة من قبل هيئة أسواق المال بدولة الكويت ولم تصدر من قبل أي شخص مرخص من قبلها. وعليه، فإنه لا يمكن نشر هذه النشرة في دولة الكويت كما لا يمكن دعوة أو عرض السندات للاكتتاب أو بيعها للمستثمرين في الكويت، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، لأية كيانات قانونية في دولة الكويت. لا يجوز تداول هذه النشرة للتوزيع العام في دولة الكويت، كما لا يجوز بيع السندات عن طريق طرح عام في دولة الكويت. وفي حالة تم توزيع هذه النشرة لأي شخص في دولة الكويت، فينبغي التوقف و عدم اتخاذ أية خطوات أخرى. ولا يمكن لأي شخص في دولة الكويت قبول أو الاكتتاب أو الإيعاز بقبول أو الاكتتاب بالسندات.

إشعار إلى المقيمين في دولة قطر

لم يتم ولن يتم عرض أو بيع أو تسليم السندات في أي وقت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في دولة قطر بطريقة تجعلها اكتتابا عاماً. لم ولن يتم تقديم أي طلب لإدراج السندات أو تداولها في بورصة قطر أو سوق الشركات الناشئة في بورصة قطر. لم ولن يتم مراجعة أو اعتماد نشرة الإصدار هذه من جانب أو تسجيلها لدى هيئة قطر للأسواق المالية أو هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو البنك المركزي القطري وفقا للوائحهم أو غيرها من اللوائح السارية في دولة قطر. ليس الغرض من نشرة الإصدار هذه التوزيع العام في دولة قطر ولا يمكن نسخها أو استخدامها في أي غرض آخر.

إشعار إلى المقيمين في المملكة العربية السعودية

لا يمكن توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا لأولئك الأشخاص كما هو مسموح به بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية. هذا، ولن تعطي هيئة السوق المالية السعودية أي ضمان عن دقة أو اكتمال هذه النشرة، ولا تتحمل أية مسئولية أيا كانت عن أية خسارة تنشأ من أو تتكبد من الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة. ويجب على المستثمرين إجراء دراستهم الخاصة حول دقة المعلومات المتعلقة بالسندات. وفي حالة عدم فهم المستثمر لمحتويات هذه النشرة، فيجب عليه استشارة مستشار مالي معتمد.

إشعار إلى المقيمين في الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)

إن هذه النشرة خاصة وسرية للغاية ويتم توزيعها إلى عدد محدود من المستثمرين ويجب عدم تقديمها لأي شخص غير المتلقي الأصلي، ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

باستلام هذه النشرة، يتفهم الشخص أو الكيان الذي صدرت له ويقر ويوافق أنه لم يتم اعتماد هذه السندات أو النشرة من قبل البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، ولم يتلق مدير الإصدار تصريحاً أو ترخيصاً من البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة بتسويق أو بيع السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم القيام بتسويق أو طرح السندات من داخل الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن إتمام شراء السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولا يجب الافتراض بأن مدير الإصدار هو وسيط مرخص أو تاجر أو مستشار استثمار بموجب القوانين المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، أو أنه يقوم بإسداء الاستشارات للأفراد المقيمين في الإمارات بخصوص ملاءمة الاستثمار في أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو منتجات مالية أخرى. ولا يمكن عرض السندات أو بيعها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر للعامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه النشرة طرحاً عاماً للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية بدولة الإمارات أو القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو غيره.

لا تمثل هذه النشرة استشارة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مهنية أخرى. هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط، ولا يُقصد بأي مما ورد فيها تأييد أو التوصية باتخاذ إجراء معيّن. ينبغي عليكم استشارة مختص مؤهّل للحصول على مشورة محددة تُقدَّم لكم استنادًا إلى ظروفكم الخاصة.

إشعار إلى المقيمين في البلدان الأخرى

في حال وقوع هذه النشرة في يد أحد الأشخاص الذين يقطنون أي دولة أو نطاق اختصاص قضائي غير الدول ونطاقات الولاية القضائية المذكورة أعلاه، فإنه يتوجب عليه تجاهلها إن كان توزيعها ونشرها في هذا البلد يخالف القوانين السارية، ويوصي مدير الإصدار كافة الأشخاص الذين بحوزتهم هذه النشرة أن يكونوا على دراية بالقيود والموانع المفروضة على الاستثمار في الدول التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها، وأن يراعوا تلك القيود؛ علما بأنه لن يتحمل مدير الإصدار أية مسؤولية قانونية عن أية مخالفة يرتكبها أي من الغير – مستثمر كان أم لا فيما يتعلق بالقيود القانونية التي يخضع لها بيع السندات أو طرحها أو الترويج للاكتتاب فيها في أي دولة أخرى غير سلطنة عمان، إذا كان هذا البيع أو الطرح أو الترويج للشراء مخالفًا للقانون.

الفهرس

الفصل الأول: التعريفات والاختصارات	**11**
الفصل الثاني : التصنيف الائتماني للمصدر	**18**
الفصل الثالث: ملخص الإصدار	**21**
الفصل الرابع: شروط وأحكام السندات	**27**
الفصل الخامس: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار	**41**
الفصل السادس: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها	**42**
الفصل السابع: نبذة عن الأعمال	**45**
الفصل الثامن: المراجعة المالية	**54**
الفصل التاسع: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	**54**
الفصل العاشر: عوامل المخاطرة	**55**
الفصل الحادي عشر: الحوكمة	**64**
الفصل الثاني عشر : سياسة توزيع الأرباح	**78**
الفصل الثالث عشر : حقوق والتزامات وكيل حملة السندات وحملة السندات	**79**
الفصل الرابع عشر : شروط التخصيص وإجراءاته	**82**

الفصل الأول: التعريفات والاختصارات

تاريخ التحويل الإلزامي المعجل	يقصد به التاريخ الذي سيتم فيه إجراء التحويل على النحو المحدد في إشعار التحويل الإلزامي المعجل، والذي يجب أن يكون في موعد لا يتجاوز (٣٠) يوما أو أي مدة أقصر من المدة المذكورة في حال صدر بذلك تعليمات من قبل البنك المركزي العماني من تاريخ إشعار التحويل الإلزامي المعجل.
حدث التحويل الإلزامي المعجل	يقصد به ما يلي: (أ) حالة إخلال، وتشمل الحالات المنصوص عليها في البند رقم ٣٨ من هذا الجدول. (ب) حدث رأس مال، كما هو معرف في البند رقم ٢٤ من هذا الجدول. (ج) حدث ضريبي، كما هو معرف في البند رقم ٩٩ من هذا الجدول.
إشعار التحويل الإلزامي المعجل	يُقصد به المعنى المحدد له في الشرط ٤,٢ (إشعار التحويل الإلزامي المعجل).
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل البنك المركزي العماني كسندات رأسمالية إضافية من الفئة الأولى طبقاً لقوانين سلطنة عمان.
التخصيص	تخصيص السندات فقط للمساهمين الواردة أسماؤهم في سجل المساهمين المودع لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع كما في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص.
نسبة التخصيص	سيتم إصدار سند واحد بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ بيسة لكل ٢٥.٥ سهم يملكها المساهم في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص.
تاريخ اكتساب الحق في التخصيص	تاريخ الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٣١ مارس ٢٠٢٦م.
القانون المعمول به في متطلبات رأس المال	أي متطلبات مذكورة في لوائح رأس المال للمحافظة على رأس المال من وقت إلى آخر والتي يتم تطبيقها على البنك، بما في ذلك ما تصدره هيئة الخدمات المالية والبنك المركزي العُماني، وكذلك أي أحكام انتقالية أو إعفاءات ذات صلة.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للمصدر والمسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة الخدمات المالية وتعديلاته من وقت إلى آخر
المفوضون بالتوقيع	الأشخاص المسجلون من وقت لآخر كمفوضين بالتوقيع في شهادة السجل التجاري للبنك المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.
بيسة	جزء واحد من ألف من الريال العماني (١٠٠٠ بيسة = ١ ريال عماني).
القانون المصرفي	القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٥/٢ وتعديلاته.
لجنة بازل	لجنة بازل للإشراف المصرفي.
بازل ٣	الإصلاحات التي تمت على إطار التشريعات العالمية لرأس المال والصادرة من لجنة بازل كجزء من حزمة المتطلبات الجديدة لرأس المال والسيولة والتي يُقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتحديد الحد الأدنى من معايير السيولة بالنسبة لمؤسسات الائتمان العالمية (بما في ذلك الإرشادات حول معايير الاستحقاق لسندات الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية لرأس المال).
المجلس / مجلس الإدارة	مجلس إدارة بنك صحار المنتخب وفقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية، والضوابط واللوائح المعمول بها الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.
لائحة تنظيم السندات والصكوك	لائحة تنظيم السندات والصكوك الصادرة بموجب قرار هيئة الخدمات المالية رقم خ/٢٠٢٤/٢١، وتعديلاتها من وقت لآخر.

السندات	السندات الثانوية الإلزامية التحويل غير المضمونة الصادرة عن البنك بموجب هذه النشرة كأدوات رأس مال إضافية من الفئة الأولى، بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ بيسة للسند.
حامل السند/ حملة السندات	كل حامل لسند صادر عن البنك بموجب الإصدار المشار إليه في هذه النشرة.
وكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع أو أي جهة تخلفه، ويشمل جميع الأشخاص الذين قد يُعيَّنون كوكلاء لحملة السندات بموجب أحكام سند الوكالة للعمل نيابةً عن حملة السندات كممثلين لهم.
سجل حملة السندات	السجل المودع لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، المحدد فيه تفاصيل السندات وحملة السندات.
قرار حملة السندات	القرار المعتمد في اجتماع حملة السندات المنعقد قانونا وفقا لأحكام سند الوكالة ووفقا للأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية ولائحة تنظيم السندات والصكوك.
يوم العمل	أي يوم تكون فيه البنوك والمسجل مفتوحة لممارسة أعمالها المعتادة.
حدث رأس مال	يعتبر حدث رأس المال قد وقع في حال قيام المنظم بإخطار البنك كتابياً بما يفيد أن القيمة التعاقدية (أو القيمة المؤهلة ضمن رأس المال التنظيمي، في حال امتلاك البنك لبعض السندات أو تلك التي يقوم البنك بتمويل شرائها) للسندات لن تصبح مؤهلة لإدراجها ضمن رأس المال الموحد من الفئة "١" للمصدر (باستثناء الحالات التي يكون فيها عدم التأهيل ليس سوى نتيجة لأي قيود تسري على قيمة رأس المال).
لوائح تنظيم رأس المال	في أي وقت ، اللوائح والمتطلبات والقواعد الإرشادية والسياسات المتعلقة بملاءة وكفاية رأس المال السارية في ذلك الحين في سلطنة عمان بما في ذلك اللوائح التنظيمية الصادرة عن الجهة التنظيمية (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المتطلبات التنظيمية سي بي ١ –الصادرة من الجهة التنظيمية حول – رأس المال – بموجب اتفاقية بازل ٣ والصادرة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم بي ام ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣ وتعميم البنك المركزي العماني رقم بي اس دي/٢٠١٧/بي كيه يو بي/بانكس/١٦ بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ وأي تعديلات أخرى بهذا الخصوص.
البنك المركزي العماني	البنك المركزي العماني.
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ وتعديلاته.
حقوق المساهمين في رأس المال من الفئة الأولى	رأس المال الذي يتألف ، كما يُعتمد من جانب المنظم، كحقوق مساهمين في رأس المال من الفئة الأولى وفقا للوائح تنظيم رأس المال وكحقوق مساهمين في رأس المال من الفئة الأولى كما هو منفذ في المتطلبات التنظيمية لرأس المال المطبقة في ذلك الوقت.
الشروط	شروط وأحكام إصدار السندات وكما هو محدد في الفصل الرابع من هذه النشرة.
التحويل	يُقصد بـ "التحويل" استبدال جميع السندات وفقًا لما يحدده المصدر بالتشاور مع البنك المركزي العُماني أو وفقًا لما يقرره البنك المركزي العُماني وحده وله في ذلك مطلق الصلاحية بالإضافة إلى أي مبالغ مستحقة وواجبة السداد بموجب هذه السندات بأسهم عادية محسوبة على أساس نسبة التحويل.
تاريخ التحويل	السنة الثانية من تاريخ الإصدار.
نسبة التحويل	سيتم تحويل السندات في تاريخ التحويل إلى أسهم عادية بسعر تحويل ثابت بقيمة ١٦٠ بيسة للسهم.
نسبة أيام التوزيع خلال العام	عدد الأيام في الفترة المعنية مقسمة على ٣٦٥ أو ٣٦٦ في حالة السنة الكبيسة (بما في ذلك اليوم الأول ولكن لا يشمل ذلك اليوم الأخير).

سند الوكالة	الاتفاقية المبرمة بين المُصدِر وشركة مسقط للمقاصة والإيداع لغرض تعيين الأخيرة وكيلًا لحملة السندات.
عضو المجلس	عضو في مجلس إدارة بنك صحار الدولي.
الأرباح القابلة للتوزيع	تعني أرباح البنك المتراكمة والمحققة والتي لم يتم توزيعها أو إضافتها في رأس المال من قبل، مخصوما منها الخسائر المتراكمة، وكلها حسب ما هو وارد في القوائم المالية الحديثة للمصدر حسب الإعلان عن طريق موقع بورصة مسقط.
تاريخ إيقاف التوزيعات	يعني تاريخ حالة عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع بموجب الشرط ٥،١ (حالة عدم الدفع) أو ٥،٢ (خيار عدم الدفع) (على حسب الحالة) والذي ينتج عنه عدم دفع أي مبلغ للفائدة.
حالة إخلال	تعني: **(د) عدم الدفع**: إخفاق البنك في دفع أصل الدين أو الفوائد المستحقة والواجب دفعها من قبله وفقا للشروط واستمرار الإخفاق لمدة سبعة (٧) أيام في حالة دفع أصل الدين وأربعة عشر (١٤) يوماً في حالة دفع الفوائد (وقوع كل حالة على حدة، ويحدث هذا التعثر فقط نتيجة حالة عدم الدفع أو نتيجة لخيار البنك عدم الدفع)؛ أو **(ه) الإعسار**: اتخاذ محكمة أو هيئة رسمية أخرى لقرار نهائي بأن البنك قد أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على دفع ديونه؛ أو **(و) الحل والتصفية**: تعيين مصفي بعد إصدار أمر من المحكمة المختصة أو اتخاذ قرار ساري لحل أو تصفية البنك، أو أن البنك قد تقدم بطلب للحل أو التصفية في حق ذاته، أو توقفه، أو من خلال إجراء رسمي لمجلس إدارته يهدد بتوقفه، عن القيام بجميع أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة ما عدا: (١) لغرض إعادة الهيكلة، أو الاندماج أو إعادة التنظيم أو المزج بموجب بنود معتمدة عن طريق قرار صادر من حملة السندات وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الشروط. (٢) من أجل أية خطوة أو إجراء يكون جزءاً من إعادة هيكلة أو اندماج معتمد من قبل أية محكمة ذات سلطة مختصة أو أية جهة أخرى مختصة؛ أو (٣) ناشئ نتيجة اندماج مع مؤسسة مالية أخرى؛ أو **(ز) حالة مشابهة**: أية حالة تحدث مما تعد بموجب قوانين سلطنة عمان ذات أثر مشابه لأي من الوقائع المشار إليها في الفقرتين (ب) أو (ج) أعلاه. الإشارة في الفقرة (ب) (الإعسار) أعلاه « الديون «تعتبر شاملة لأي دين أو أي تنظيمات مالية صادرة (أو يعتزم إصدارها) بما يمتثل بمبادئ الشريعة الإسلامية ومما يعامل كدين لأغراض القانون المعمول به، وفي كل حالة سواءً تم الدخول فيه بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من قبل البنك. وتمثل "حالة الإخلال"، من بين عوامل أخرى، حدث التحويل الإلزامي المعجل.
اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار هيئة الخدمات المالية رقم ٢٠٠٩/١ وتعديلاتها.
المستشار المالي ومدير الإصدار	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
السنة المالية	السنة المالية لبنك صحار الدولي التي تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر أو كما يتم تعديلها بقرار من المساهمين وفقا للنظام الأساسي.
تاريخ دفع أول فائدة	بعد ستة أشهر من تاريخ الإصدار أو أول يوم عمل يلي التاريخ في حال صادف عطلة رسمية.

الهيئة	هيئة الخدمات المالية
مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان
معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
مبلغ دفع الفائدة	مبلغ الفائدة المستحق الدفع وفق الشرط ٦ (قيود الفوائد) والشرط ٧ (المدفوعات) في كل تاريخ دفع الفائدة.
تاريخ دفع الفائدة	التواريخ التي تحل بعد ٦ أشهر و ١٢ شهراً و١٨ شهراً و٢٤ شهراً من تاريخ الإصدار، على أنه إذا لم يصادف أي تاريخ دفع الفائدة يوم عمل، فيُرحَّل تاريخ دفع الفائدة إلى يوم العمل التالي مباشرة.
تاريخ اكتساب الحق لدفع الفائدة	التاريخ الذي يحل قبل ستة (٦) أيام (أو أي مدة أخرى تحددها شركة مسقط للمقاصة والإيداع) من تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة، على أنه إذا لم يصادف ذلك التاريخ يوم عمل، فيُرحَّل تاريخ اكتساب الحق لدفع الفائدة إلى يوم العمل التالي مباشرة. ويتم دفع الفائدة المستحقة عن السندات بالريال العُماني إلى كل حامل سند يكون اسمه مقيداً في سجل حملة السندات بنهاية الدوام الرسمي في تاريخ اكتساب الحق لدفع الفائدة.
فترة الفوائد	تعني الفترة التي تبدأ من (وتشمل) تاريخ الإصدار وتنتهي عند تاريخ دفع أول فائدة (دون أن تشمل ذلك التاريخ). وينطبق ذات الأسلوب على الفترات اللاحقة، بحيث تبدأ كل فترة من تاريخ دفع الفائدة (شاملاً له) وتنتهي في تاريخ دفع الفائدة التالي (دون أن تشمل ذلك التاريخ).
نسبة الفائدة	تعني نسبة ٥.٢٥٪سنويا.
الإصدار	إصدار ٢٥٩,٤٩٩,٨٥٣ سند بموجب هذه النشرة.
تاريخ الإصدار	١٤ مايو ٢٠٢٦م
سعر الإصدار	١٠٢ بيسة للسند (وهي تتضمن مصروفات إصدار بواقع ٢ بيسة للسند).
المصدر / البنك	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
الالتزامات الثانوية (الأدنى مرتبة)	هي: (أ) جميع مطالبات المساهمين في الأسهم العادية. (ب) أي التزامات دفع أخرى حالية أو مستقبلية على البنك فيما يتعلق بأدوات رأس المال الإضافي المشترك من الفئة الأولى الخاصة به، والتي تأتي في مرتبة أدنى من السندات أو يُنص على أنها كذلك. (ج) التزامات الدفع الحالية أو المستقبلية التي تأتي في مرتبة أدنى من السندات.
قوانين سلطنة عمان	قوانين سلطنة عمان الصادرة بمراسيم سلطانية، القرارات الوزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية حسب صدورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها أو إصدارها.
مسقط للمقاصة والإيداع	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
وزارة التجارة والصناعة	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان
بورصة مسقط	شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م.
خيار عدم الدفع	خيار البنك عدم دفع مبلغ دفع الفائدة لحملة السندات في أي تاريخ دفع الفوائد.

حالة عدم الدفع	(أ) مبلغ دفع الفائدة المستحق، التي تم احتسابه مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، على أن تكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو المبالغ، أو واجبة السداد في تاريخ استحقاق مبالغ دفع الفائدة، إذا تجاوز مجموعها في ذلك التاريخ الأرباح القابلة للتوزيع. (ب) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة) أو أن يؤدي مبلغ دفع الفائدة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات أو (ج) طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفوائد.
حالة عدم قابلية الاستمرار	تعني أن: (أ) الجهة المنظمة قد أبلغت البنك كتابياً أنه قرر بأن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمرار دون تخفيض؛ أو (ب) تم اتخاذ قرار بتمويل رأسمالي من القطاع العام (أو دعم مماثل) والذي بدونه أصبح البنك أو سيصبح غير قابل للاستمرار، أيهما يقع أولًا. وللتأكيد، إذا قرر البنك المركزي العُماني في أي وقت ضرورة إجراء ضخ رأس مال من القطاع العام، فإنه يتعين أن يكون التخفيض في القيمة كاملًا ونهائياً، وأن يكون التخفيض قبل تمويل رأس المال أو تقديم دعم مكافئ له.
تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار	يعني التاريخ الذي يتم فيه التخفيض حسب ما هو محدد في إشعار عدم قابلية الاستمرار، والذي لن يكون أكثر من ١٠ أيام عمل (أو أي تاريخ أبكر حسب قرار الجهة المنظمة) بعد تاريخ إشعار عدم قابلية الاستمرار
إشعار عدم قابلية الاستمرار	يكون له المعنى المحدد له في الشرط ٢,٩.
عدم قابلية الاستمرار	بالنسبة للمصدر، يعني: (أ) الإعسار أو الإفلاس أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من التزاماته في موعد استحقاقها أو عدم القدرة على مواصلة أعماله، أو (ب) أية حالة أو ظروف أخرى تم تحديدها من قبل الجهة المنظمة على أنها تمثل حالة عدم قابلية للاستمرار أو حسبما ورد في لائحة تنظيم الأعمال المصرفية المعمول بها.
الالتزامات	التزامات الدفع على البنك بموجب السندات.
عمان / السلطنة	سلطنة عمان
الريال العماني / ر.ع	العملة القانونية لسلطنة عمان.
الأدوات المالية لرأس المال من الفئة الأولى الأخرى	تعني الأوراق المالية التي يصدرها البنك والتي تمثل حقوق المساهمين من الفئة الأولى للمصدر غير الأسهم
الالتزامات من ذات المرتبة	كافة التزامات البنك الثانوية والتي تكون مرتبتها متساوية مع الالتزامات.
وكيل الدفع	مسقط للمقاصة والإيداع أو أي هيئة تخلفها، وتشمل جميع الأشخاص الذين قد يتم تعيينهم كوكيل دفع بموجب شروط اتفاقية وكيل الدفع
اتفاقية وكيل الدفع	اتفاقية وكيل الدفع بين البنك (بصفته المُصدر) ومسقط للمقاصة والإيداع (بصفتها وكيل الدفع) مؤرخة في تاريخ الإصدار أو قريبًا منه

نشرة الإصدار	نشرة الإصدار، طبقا لاعتمادها من هيئة الخدمات المالية.
ضخ رأس المال من القطاع العام	قرار ضخ رأس المال من القطاع العام في البنك أو الدعم المكافئ وفقا للائحة تنظيم رأس المال
الأدوات المالية المؤهلة من الفئة الأولى	تعني الأدوات المالية التي تستوفي معايير الأدوات المالية المؤهلة من الفئة الأولى وفقا للمعايير المذكورة في " تنظيم رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ " والمعممة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم بي ام ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.
المسجل	مسقط للمقاصة والإيداع أو أي هيئة تخلفها وتشمل جميع الأشخاص الذين قد يتم تعيينهم كمسجل بموجب شروط اتفاقية المسجل
اتفاقية المسجل	اتفاقية المسجل المبرمة بين البنك (بصفته المُصدر) ومسقط للمقاصة والإيداع (كمسجل) المؤرخة بتاريخ الإصدار أو قريبًا منه
المنظم/ الجهة التنظيمية	البنك المركزي العماني أو أي كيان خلف له يكون له سلطة الإشراف على البنوك في سلطنة عمان
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٤٦، وتعديلاته من وقت لآخر
الالتزامات الممتازة	تعني: (أ) المودعين وعامة الدائنين. (ب) حملة الصكوك/السندات/ الدين الثانوي من الفئة الثانية. (ت) جميع التزامات البنك للسداد غير الثانوية. (ث) كل التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) للبنك والتي تصنف أو تعتبر على أنها التزامات ثانوية.
الأسهم/ الأسهم العادية	الأسهم العادية للمصدر، حيث تبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ بيسة
المساهمون	مساهمو البنك
المكتتبون/ المستثمرون	المكتتبون في السندات، وهم جميع مساهمي المصدر، ممن يملكون أسهما عادية في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص
حدث ضريبي	تعني في حالة استحقاق الدفعة المقبلة للسندات، فإن البنك سيصبح ملتزماً بدفع مبالغ ضريبية إضافية بما يزيد عن ضريبة الخصم من المنبع الحالية بواقع ١٠% (سواء حدثت حالة عدم الدفع أو لم تحدث أو تم اتخاذ خيار عدم الدفع) نتيجةً لأي تغير أو تعديل في تفسير القوانين أو الممارسات المعتمدة أو اللوائح المطبقة في سلطنة عمان أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين واللوائح، وكان سريان هذا التعديل أو التغيير في أو بعد تاريخ الإصدار وبحيث لا يمكن تجنب هذا المتطلب من جانب البنك باتخاذ التدابير المعقولة المتوفرة أمامه
رأس المال من الفئة الأولى	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الأولى طبقا لتشريعات رأس المال
رأس المال من الفئة الثانية	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الثانية طبقا لتشريعات رأس المال

التخفيض	يعني: (أ) يتم إلغاء السندات (في حال تخفيض رأس المال بالكامل) أو خفضه جزئيا على أساس النسبة والتناسب مع هذا الخفض (في حال تخفيض رأس المال جزئياً) حسب قرار البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً للائحة تنظيم رأس المال؛ و (ب) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل سندات في الحصول على أية مبالغ ناتجة عن أو متعلقة بالسندات (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال) بالكامل أو جزئياً حسب الحال، على أساس النسبة والتناسب بين حملة السندات ، وفي كل حالة من الحالات لن يتم إعادتها تحت أي ظرف وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ إشعار عدم قابلية الاستمرار أو تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار ، وحتى لو انتهت حالة عدم قابلية الاستمرار. ولتجنب الشك، بالنسبة للفقرتين (أ) و(ب) من هذا التعريف، يكون التخفيض تاماً ودائماً عندما تقرر الجهة المنظمة بموجب الفقرة (ب) في تعريف حالة عدم قابلية الاستمرار ، أنه يتطلب ضخ رأسمال من القطاع العام أو دعماً مماثلا وأن هذا التخفيض سيقع قبل أي ضخ لرأس المال من القطاع العام أو أي دعم مماثل.

التفسيرات

في نشرة الإصدار هذه:

- العناوين والكلمات التي تحتها خط للتسهيل فقط ولا تؤثر على تفسير نشرة الإصدار.
- الكلمات التي تشير للمفرد تشير للجمع أيضا والعكس صحيح.
- الكلمات التي تشير إلى الشخص الطبيعي تشمل الشخص الاعتباري أيضا.
- في حالة أن اليوم الذي يتطلب فيه إجراء معاملة أو وقوع حدث طبقا للشروط ليس يوم عمل، سيتم القيام بها فوراً في يوم العمل التالي.

الفصل الثاني: التصنيف الائتماني

تصنيف الجهة المصدرة

التصنيفات الخاصة بالمصدر هي آراء وكالات التصنيف الائتماني حول قدرة الكيانات على الوفاء بالتزامات الديون غير المضمونة الرئيسية وما شابه. وعليه فإن التصنيفات الخاصة بالمصدر تشمل أي دعم خارجي يتوقع لجميع الإصدارات الحالية والمستقبلية للالتزامات المالية والعقود غير المضمونة مثل الدعم الصريح الناشئ عن ضمان لكافة الالتزامات المالية والعقود غير المضمونة الرئيسية، و/أو الدعم الصريح للمصدر مع مراعاة تحليل التخلف المشترك (مثل المصدرين المرتبطين بالحكومة) وأن تصنيفات المصدرين لا تتضمن ترتيبات الدعم مثل الضمانات والتي تنطبق فقط على بعض الالتزامات المالية والعقود غير المضمونة الرئيسية (ولكن جميعها).

وقد مُنح المصدر التصنيفات الائتمانية طويلة الأمد التالية:

وكالات التصنيف	التصنيف	النظرة	تاريخ آخر مراجعة
تصنيف موديز	Baa٣	مستقرة	يوليو ٢٠٢٥
تصنيف فيتش	BB+	مستقرة	ديسمبر ٢٠٢٥

عن تصنيفات موديز

تعتبر وكالة موديز لخدمة المستثمرين من الوكالات الرائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وتحليل المخاطر. تقوم تصنيفات الشركة وتحليلاتها بمتابعة تغطية الديون السيادية والمصدرين من الشركات والجهات المصدرة للمالية العامة والتزامات التمويل الهيكلي.

تصنيف موديز العالمي طويل الأمد

التصنيف	وصف مختصر
Aaa	الالتزامات ذات التصنيف Aaa تعتبر ذات نوعية ممتازة وتحمل أقل درجة مخاطر ائتمانية
Aa	تعتبر الالتزامات ذات نوعية مرتفعة ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر ائتمانية
A	تعتبر الالتزامات ذات التصنيف A ذات مستوى متوسط إلى مرتفع ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر ائتمانية
Baa	الالتزامات في التصنيف تعتبر ذات نوعية مخاطر ائتمانية متوسطة وتحمل مستوى متوسط من المخاطر ائتمانية وفيها نوع من المضاربة
Ba	تعتبر الالتزامات المصنفة في هذه الدرجة من النوع التخميني في نوعيته ويحتوي على مخاطر ائتمانية مؤثرة
B	تعتبر الالتزامات المصنفة في هذه الدرجة من النوع التخميني في نوعيته ويحتوي على مخاطر ائتمانية عالية
Caa	الالتزامات ضعيفة وتخضع لمخاطر ائتمانية عالية جدا
Ca	الالتزامات من هذا النوع تخمينية بدرجة عالية وعلى الأرجح أو ستكون قريبا في حالة تقصير مع بعض التوقعات بالتعافي لمبالغ الأصلية والفوائد
C	الالتزامات تعتبر الأقل وبشكل متكرر يحدث تقصير في السداد والتوقعات بالتعافي في المبلغ الأصلي والفوائد بسيطة جدا

تنبيه: يضيف موديز الأرقام ١، ٢، ٣ في كل فئة من فئات التصنيف بداية من Aa وحتى Caa، حيث يشير رقم ١ في تصنيفات الالتزامات على أنها في النهاية الأعلى لفئة التصنيف، والرقم ٢ يشير إلى الدرجة المتوسطة في فئة التصنيف، أما الرقم ٣ فيشير إلى أدنى درجة في فئة التصنيف.

التصنيف العالمي – طويل الأمد

الفئة	وصف مختصر
P-1	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة) مصنفة برايم ١ لديهم قدرة فائقة على سداد التزامات الديون قصيرة الأمد
P-2	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة) المصنفة برايم ٢ لديها قدرة قوية على سداد التزامات الديون قصيرة الأمد
P-3	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة المصنفين برايم ٣ لديها قدرة مقبولة على سداد الالتزامات قصيرة الأمد
NP	المصدرين (أو المؤسسات الدعمة) المصنفة على أنها ليست برايم ولا تندرج تحت أي من فئة من فئات برايم

عن تصنيفات فيتش

تعتبر وكالة فيتش من الوكالات الرائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وتحليل المخاطر. تغطي تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول والشركات المصدرة ومصدري التمويل العام والتزامات التمويل المنظم.

تقييمات التقصير في السداد بالنسبة للمصدر

الفئة	وصف مختصر
AAA	**أعلى جودة ائتمانية**: التصنيف يرمز إلى أفضل التوقعات لقابلية الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الإخفاق. وتنسب فقط إلى البنوك التي تتمتع بمزايا أساسية قوية ومستقرة للغاية، وبحيث أنه لا يحتمل أن تضطر للاعتماد على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. إن هذه القدرة لا يحتمل بشكل كبير أن تتأثر سلباً بوقائع غير متوقعة.
AA	**جودة ائتمانية مرتفعة جداً** : التصنيف يرمز إلى توقعات قوية جداً لسداد الالتزامات المالية. وإن هذه القدرة لا يحتمل أن تكون عرضة بصورةٍ كبيرة لوقائع غير متوقعة.
A	**جودة ائتمانية عالية**: التصنيف يرمز إلى وقعات منخفضة بحدوث مخاطر التقصير في السداد. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة لظروف اقتصادية أو مالية مقارنة بالتصنيف الأعلى.
BBB	**جودة ائتمانية جيدة**: التصنيف يرمز إلى توقعات وقوع مخاطر التقصير في السداد تعتبر منخفضة في الوقت الحالي. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تتأثر سلبا بالظروف غير الملائمة الاقتصادية أو الخاصة بالأعمال.
BB	**جودة ائتمانية محفوفة بالمخاطر**: التصنيف يرمز إلى توقعات مرتفعة بحدوث تقصير في السداد خاصة في حالة حدوث تغيرات سلبية في الأحوال الاقتصادية أو البيئة التجارية على مر الزمن وعلى أية حال فإن النشاط أو المرونة المالية موجودة وتدعم خدمة الالتزامات المالية.
B	**جودة ائتمانية محفوفة بالمخاطر بشكل كبير**. التصنيف يرمز إلى توقعات ضعيفة لقابلية الاستمرار. وتوجد مخاطر مادية بالإخفاق مع بقاء هامش محدود للأمان، يتم الوفاء حاليا بالالتزامات ومع هذا فإن هناك مخاطر بشأن تراجع القدرة على الاستمرار في السداد بسبب التدهور في البيئة التجارية والظروف الاقتصادية.
CCC	**مخاطر ائتمانية كبيرة**. إخفاق البنك احتمال حقيقي. وإن القدرة على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة كبيرة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CC	**مخاطر ائتمانية عالية جدا**. يبدو إخفاق البنك محتملا
C	**إخفاق وشيك**: بدأت عملية إخفاق أو ما شابه فعليا أو أن المصدر في وضع الجمود أو في وضع تمويلي مغلق وأن القدرة على السداد أصبحت ضعيفة جدا.
RD	**تقصير مقيد** يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر – وفي رأي فيتش قد قصر في سداد سند أو قرض أو التزام مالي بشكل لا يمكن علاجه، ولكن لم يدخل بعد في إجراءات إشهار إفلاس أو وضع أمواله تحت الإدارة، او الوصاية، او التصفية أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط، ولم يتوقف عن ممارسة النشاط فعليا.
D	**التقصير في السداد** يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر وفي رأي فيتش قد دخل في إجراءات إشهار إفلاس أو وضعت أمواله تحت الحراسة، او الوصاية، او التصفية أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط وأنه توقف فعليا عن ممارسة النشاط، وأن الدين لا يزال في ذمته.

الفصل الثالث: ملخص الإصدار

الجهة المصدرة	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع، شركة مساهمة عمانية عامة مسجلة وفقا لقوانين سلطنة عمان.
سجل تجاري رقم	١٠١٤٣٣٣، تاريخ التأسيس ٤ مارس ٢٠٠٧
عنوان العمل	ص.ب: ٤٤، رمز بريدي: ١١٤، حي الميناء ، سلطنة عمان
مدة البنك	غير محدودة
المستثمرون	جميع مساهمي البنك ممن يملكون أسهما عادية في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص.
رأس المال المرخص به	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني
رأس المال المصدر	يبلغ رأس المال المصدر للبنك ٧٠٢,٥٠٨,١٨٧ ريال عماني، والذي يعادل ٦,٦١٧,٢٤٦,٢٧٠ سهمًا.
التصنيف الائتماني للمصدر	السندات غير مصنفة وعلى أية حال فإن تصنيف بنك صحار الدولي كما يلي: – تصنيف الجدارة الائتمانية للمصدر على المدى الطويل BB+ (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتاريخ ديسمبر ٢٠٢٥. – تصنيف الجدارة الائتمانية على المدى الطويل Baa٣ (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتاريخ يوليو ٢٠٢٥.
الفئة	الريال العماني (ر.ع)
طبيعة السندات المطروحة	سندات إلزامية التحويل
آلية الإصدار	توزيع سند واحد مقابل كل ٢٥.٥ سهم عادي مملوك للمساهمين في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص، على أن تُدفع بالكامل كأنصبة أرباح من الأرباح المحتجزة للمُصدر.
حجم الإصدار	٢٥٩,٤٩٩,٨٥٣ سند بسعر إصدار قدره ١٠٢ بيسة للسند (بما في ذلك ٢ بيسة للسند كمصروفات إصدار) بإجمالي ٢٦,٤٦٨,٩٨٥ ريال عماني.
سعر الإصدار	١٠٢ بيسة للسند (متضمنة ٢ بيسة للسند كمصروفات إصدار)
القيمة الإسمية للسندات	١٠٠ بيسة للسند.
نسبة التخصيص	سيتم إصدار سند واحد بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ بيسة مقابل كل ٢٥.٥ سهم يملكها المساهم في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص.
الغرض من الإصدار	سيتم دفع مقابل الإصدار بالكامل كتوزيع أرباح على مساهمي المُصدر ممن يملكون أسهماً عادية في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص، على أساس أنه سيتم إصدار سند واحد لكل مساهم في المُصدر عن كل ٢٥.٥ سهم عادي (مع التقريب للعدد الصحيح) يمتلكه هذا المساهم في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص. وبالتالي، لن يتلقى المُصدر أي عائدات إضافية من هذا الإصدار.
تاريخ الإصدار	٤١ مايو ٢٠٢٦م.
إدراج السندات	ستدرج السندات في بورصة مسقط، وبعد تحويل السندات إلى أسهم عادية، ستُدرج الأسهم العادية في بورصة مسقط.

الموافقة على الإصدار	– قرار مجلس إدارة المصدر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٦ – قرار المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٦م. – الموافقة المبدئية من البنك المركزي العماني بموجب الرسالة رقم CPOC/SD/٢٠٢٦/SIB/ بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٦م. – موافقة هيئة الخدمات المالية بموجب القرار الإداري رقم FSAP - 2026/562 بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦م
شكل السندات	تُصدر السندات بصيغة غير مادية (إلكترونية)، وتتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع مهام مسجل السندات، وتقوم بمسك سجل يبيّن أسماء وعناوين حملة السندات وعدد السندات المملوكة لكلٍّ منهم. كما تتولى إدارة تسجيل نقل السندات.
سعر الفائدة	مع مراعاة بند "حالات عدم السداد وخيارات عدم السداد" أدناه، تحمل السندات فائدة اعتبارًا من (ويشمل) تاريخ الإصدار وحتى (دون أن يشمل) تاريخ التحويل بمعدل ٥.٢٥٪ سنويًا على أصل المبلغ الاسمي المستحق من السندات، وتُستحق وتُدفع نصف سنويًا (وفق أساس ٣٦٦/٣٦٥ يومًا) بنهاية الفترة المستحقة ومن البنود القابلة للتوزيع.
تواريخ دفع الفوائد	مرتين في السنة، في مايو وفي نوفمبر.
مبلغ دفع الفائدة	هو مبلغ الفائدة المستحق في كل تاريخ دفع الفائدة وفقًا للشرط ٦ (القيود على الفائدة) والشرط ٧ (المدفوعات).
حالة (رتبة) السندات	ستكون التزامات الدفع على البنك بموجب السندات كما يلي: (أ) تُشكّل أدوات رأس المال الإضافي المشترك من الفئة الأولى للبنك؛ (ب) تُشكّل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثانوية على البنك، وتكون متساوية في المرتبة فيما بينها بالنسبة للسندات؛ (ج) تأتي في مرتبة أدنى من مطالبات مودعي البنك والدائنين العاديين وحملة الديون الثانوية / الصكوك الأخرى للبنك؛ (د) تكون متساوية في المرتبة مع الالتزامات المتساوية في المرتبة وغيرها من السندات الثانوية الدائمة وغيرها من السندات القابلة للتحويل الإلزامي (أدوات رأس المال الإضافي المشترك من الفئة الأولى)؛ و (ه) تكون ذات أولوية فقط على مطالبات حملة الأسهم العادية وغيرها من الالتزامات الأدنى مرتبة للبنك. ولا تكون السندات مضمونة، ولا مشمولة بأي ضمان من البنك أو أي كيان ذي صلة أو أي ترتيب آخر يعزز قانوناً أو اقتصادياً أقدمية المطالبة مقارنةً بمودعي البنك والدائنين العاديين وحملة الديون الثانوية / الصكوك الأخرى للبنك التي تأتي التزاماتها في مرتبة أدنى.

حالات عدم الدفع واختيار عدم الدفع	إذا وقعت أي حالة من الحالات الآتية (ويُشار إلى كلٍّ منها بـ «حالة عدم الدفع»)، فلا تُدفع مبالغ الفائدة في أي تاريخ دفع الفائدة: (أ) إذا تجاوز مبلغ الفائدة المستحق – عند جمعه مع أي توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك على أي التزامات على قدم المساواة في المرتبة، لها تواريخ سداد مماثلة أو مستحقة في تواريخ دفع مبالغ الفائدة – البنود القابلة للتوزيع في تاريخ السداد ذي الصلة. (ب) إذا كان البنك، في تاريخ دفع الفائدة، مخالفًا لمتطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها (بما في ذلك أي قيود على الدفع ناشئة عن الإخلال بهوامش رأس المال المفروضة على البنك من قبل البنك المركزي العماني، أو إذا كان دفع مبلغ الفائدة المعني سيؤدي إلى وقوع مثل هذه المخالفة. (ج) أو إذا طلب البنك المركزي العُماني عدم دفع مبلغ الفائدة المستحق في تاريخ دفع الفائدة ذات الصلة. ويجوز للبنك، وفق تقديره، أن يقرّر عدم دفع مبالغ الفائدة لحملة السندات في أي تاريخ دفع الفائدة (ويُشار إلى كل قرار منها بـ "خيار عدم الدفع"). ولتفادي الشك، يكون للبنك الحق في استخدام أي مبالغ فائدة غير مدفوعة لحملة السندات، ولا يترتب على عدم الدفع فرض أي قيد على البنك سوى ما هو منصوص عليه في الشرط ٦.٤ (قيود توزيعات الأرباح والاسترداد).
أثر حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع	إذا قرّر البنك ممارسة خيار عدم الدفع أو وقعت حالة عدم دفع، فعلى البنك – كلما كان ذلك عمليًا – إخطار حملة السندات ووكيل حملة السندات، مع بيان تفاصيل خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع بحسب الأحوال. ولا يكون لحملة السندات أي مطالبة بشأن أي مبلغ فائدة لم يُدفع نتيجة خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع، ولا يُعدّ عدم دفع مبلغ الفائدة في هذه الظروف «حالة إخلال». ولا يلتزم البنك بإجراء أي دفع لاحق عن أي فائدة غير مدفوعة. كما أن عدم توجيه هذا الإخطار لا يؤثر في نفاذ خيار عدم الدفع أو وقوع حالة عدم الدفع ولا يبطل أيًا منهما، ولا ينشئ لحملة السندات أي حقوق بسبب عدم الإخطار.
القيود على الفائدة	إذا مارس البنك خيار عدم الدفع أو وقعت حالة عدم دفع، فلن يدفع مبالغ الفائدة المقابلة في تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة، ولا يلتزم البنك بإجراء أي دفع لاحق عن أي مبلغ فائدة غير مدفوع. وفي هذه الحالات، تكون الفائدة غير تراكمية؛ بمعنى أن الفوائد غير المدفوعة لا تتراكم ولا تكون مركبة، ولا يكون لحملة السندات أي حق في استلام تلك الفوائد في أي وقت، حتى وإن دُفعت فوائد عن أي فترة فائدة لاحقة. وننوه أيضا بأن عدم دفع مبالغ الفائدة من قبل البنك لا يُعدّ حالة إخلال.

قيود توزيعات الأرباح	إذا لم يُدفع أي مبلغ فائدة نتيجة حالة عدم دفع أو خيار عدم دفع (بحسب الحال)، فإنه اعتبارًا من تاريخ تلك الحالة أو الخيار («تاريخ إيقاف التوزيعات»)، يلتزم البنك – ما دامت أي من السندات مستحقة – بما يلي: (أ) عدم إعلان أو دفع أي توزيع أو أرباح أو إجراء أي مدفوعات أخرى على الأسهم العادية للبنك، وأن يضمن عدم إجراء أي توزيع أو أرباح أو مدفوعات أخرى عليها (باستثناء ما يكون قد أعلن قبل تاريخ إيقاف التوزيعات). (ب) عدم دفع فوائد أو أرباح أو أي توزيعات أخرى على أي من أدوات رأس المال الأساسي من الفئة الأولى الأخرى أو الأوراق المالية التي تأتي، من حيث حق استحقاق الأرباح أو التوزيعات أو المدفوعات المماثلة، في مرتبة أدنى من الالتزامات أو على قدم المساواة معها (باستثناء الأوراق المالية التي لا تجيز شروطها في ذلك الوقت للبنك تأجيل أو عدم إجراء ذلك الدفع)، وذلك في الحدود التي تجيزها متطلبات رأس المال التنظيمي المعمول بها. (ج) عدم استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو تملّك الأسهم العادية بشكل مباشر أو غير مباشر. (د) عدم استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو تملّك أدوات رأس المال الأساسي من الفئة الأولى الأخرى أو أي أوراق مالية صادرة عن البنك تأتي، من حيث حق استرداد رأس المال، في مرتبة أدنى من الالتزامات أو على قدم المساواة معها (باستثناء الأوراق المالية التي تنص شروطها على استرداد إلزامي أو تحويل إلزامي إلى حقوق ملكية)، وذلك في الحدود التي تجيزها متطلبات رأس المال التنظيمي المعمول بها. وذلك في كل حالة إلى أن يُدفع بالكامل مبلغ فائدة واحد تالٍ لتاريخ إيقاف التوزيعات.
التحويل الإلزامي	السندات هي أوراق مالية لا يسري عليها أي استرداد نقدي. وعملاً بالشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، تُحوَّل السندات إلزاميًا إلى أسهم عادية وفق نسبة التحويل في تاريخ التحويل. وبمجرد تحويل السندات المعنية وفق الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي) واستيفاء المُصدِر لجميع التزاماته بشأنها، لا يكون لحملة السندات المعنيين أي حقوق أخرى تتعلق بتلك السندات، وتنقضي التزامات المُصدِر بشأنها، ولا تستحق أي مبالغ أخرى عن السندات المعنية.
التحويل الإلزامي المعجل	في موعد لا يتجاوز خامس يوم عمل يلي تاريخ وقوع حدث التحويل الإلزامي المُعجَّل (أو في تاريخ أسبق إذا وجّه بذلك البنك المركزي العماني)، يقوم وكيل حملة السندات بإخطار حملة السندات وفق الشرط ١٣ (الإشعارات) (إخطار التحويل الإلزامي المُعجَّل). وعقب إصدار إخطار التحويل الإلزامي المُعجَّل، تُحوَّل السندات المعنية إلزاميًا في تاريخ التحويل الإلزامي المُعجَّل إلى أسهم عادية وفق نسبة التحويل. ويشمل حدث التحويل الإلزامي المُعجَّل حالة الإخلال وحدث رأس المال.

التحويل والتعديل	السندات هي أوراق مالية إلزامية التحويل ولا يوجد لها تاريخ استرداد. ولا تتضمن السندات أي مزايا زيادة تدريجية في العائد أو أي حوافز أخرى للمُصدِر لاسترداد السندات. وفي الحالات التي تستلزم تعديل شروط السندات وفق الشرط ٨,٢ أو الشرط ٨,٣، يوافق المُصدِر على إجراء تلك التعديلات بما يضمن أن تصير السندات – أو تبقى بحسب الاقتضاء – أدوات مالية إضافية مؤهلة من الفئة الأولى.
مواعيد الاستحقاق (الآجال)	السندات هي أوراق مالية لا تسري عليها أي استرداد نقدي. وتُحوَّل السندات إلزاميًا إلى أسهم عادية وفق الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي) في تاريخ التحويل. ولا يكون لحملة السندات أي حق في مطالبة المُصدِر باسترداد السندات أو شرائها في أي وقت.
التخفيض	عند وقوع حالة عدم قابلية الاستمرار، سيتم التخفيض في تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار لرأس المال المعني والذي تم ذكره تفصيلا في الشرط ٩ (التخفيض في حالة عدم قابلية الاستمرار). في مثل هذه الحالات فإن حقوق المساهمين في السندات فيما يتعلق بدفع أي مبالغ تتعلق بالسندات سيتم إلغاءها أو شطبها بشكل دائم على أساس النسبة والتناسب بين كافة حملة السندات. لا يشكل التخفيض حالة من حالات الإخلال. ولا يجوز إجراء التخفيض إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية من البنك المركزي العماني.
ضريبة الخصم من المنبع	تخضع كافة المدفوعات المتعلقة بالسندات إلى ضريبة الخصم من المنبع المفروضة من قبل حكومة سلطنة عمان حسب القانون المطبق في تاريخ دفع الفائدة، مع مراعاة الأحكام الواردة في الشرط ١١ (فرض الضرائب).
الإعلانات	لا يجوز لأيٍّ من حملة السندات إصدار بيان صحفي أو إعلان أو تصريح علني بشأن الإصدار، إلا بموافقة البنك أو إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون أو من قبل أي بورصة أوراق مالية.
المعلومات السرية	لا يجوز لأيٍّ من حملة السندات إفشاء أي معلومات سرية تخص أي طرف آخر (ويشمل ذلك المعلومات المقدَّمة ضمن تحقيقات العناية الواجبة والإصدار) إلى أي شخص أو كيان آخر، إلا في الحالات الآتية: (أ) بموافقة الطرف الذي تعود إليه المعلومات السرية. (ب) إذا كان الإفشاء مطلوبًا بموجب القانون أو من قبل أي بورصة أوراق مالية. أو إلى مستشاريه المهنيين وموظفيه لأغراض العناية الواجبة، على أساس التزامهم بالمحافظة على سرية المعلومات.
مستندات المعاملة	(أ) سند الوكالة. (ب) اتفاقية وكيل الدفع. (ج) اتفاقية المسجل. أي اتفاقية أو مستند آخر يُسمّيه المُصدِر ووكيل حملة السندات من وقت لآخر كمستند من مستندات المعاملة.

القانون المعمول به والاختصاص القضائي	تخضع السندات وأي التزامات غير تعاقدية ناشئة عن أو فيما يتعلق بالسندات لقوانين سلطنة عمان.
القيود على البيع	هناك قيود على عرض وبيع ونقل السندات في الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)، مركز دبي المالي العالمي، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ودولة قطر وأي قيود أخرى ربما تكون مطلوبة فيما يتعلق بعرض وبيع السندات.
المستشار المالي ومدير الإصدار	بنك صحار الدولي ش.م.ع.م ص ب ٤٤ رمز بريدي ١١٤، حي الميناء، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٧٣٠٠٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٧٣٠٠١٠ ٩٦٨+ البريد الالكتروني advisory@sib.om
المسجل ووكيل الدفع ووكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ص ب ٩٥٢ رمز بريدي ١١٢ روي، سلطنة عمان هاتف: ٢٤٨٢٢٢٢٢ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ ٩٦٨+
المستشار القانوني	المعمرية والعبري وشركائهم للمحاماة والاستشارات القانونية ص ب ١٩٦٣، رمز بريدي ١٣٠ بوشر، مسقط، سلطنة عمان البريد الالكتروني: info@maqlegal.com
مراقب الحسابات	شركة كي بي إم جي.ش.م.م ص ب ٦٤١، الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عمان

الفصل الرابع: شروط وأحكام السندات

تمهيد

ما يلي عبارة عن الشروط الخاصة بالسندات (الشروط).

أ- يتم إصدار كل من السندات كسندات إضافية من الفئة الأولى وأية سندات إضافية يتم إصدارها بموجب الشرط (١٥) (إصدارات أخرى)، من قبل بنك صحار الدولي ش.م.ع بصفته المصدر.

ب- أية إشارة إلى حملة السندات تعني الأشخاص الذين تسجل السندات باسمهم في السجل لدى المسجل.

١- النموذج، الفئة والملكية والتخصيص

١,١ النموذج والفئة

يكون لكل سند قيمة اسمية قدرها ١٠٠ بيسة ريال عماني تدفع بالكامل عند الإصدار. وسيتم تسجيل كل سند في سجل حملة السندات.

١,٢ الملكية

تتصرف مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة وكيل الدفع والمسجل بالنسبة للسندات وستعمل أيضًا كوكيل لحملة السندات وفقًا لشروط سند الوكالة والذي يتم إبرامه بين المصدر ووكيل حملة السندات. وتنتقل ملكية السندات من خلال تسجيل النقل في السجل. ويعتبر المالك المسجل للسندات بصفته المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض، ما لم ينص بخلاف ذلك بموجب قوانين سلطنة عمان.

١,٣ التخصيص

سيستلم كل مساهم مستحقاته من السندات بشكل مباشر في حسابه المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع (حساب المستثمر لدى مسقط للمقاصة والإيداع).

٢- نقل السندات

٢,١ نقل الحقوق في السندات والقيود على النقل

ستقوم مسقط للمقاصة والإيداع بتسجيل نقل السندات. وسوف تقوم بالاحتفاظ بسجل حملة السندات الذي يتضمن أسماء وعناوين وأرقام السندات المملوكة وتفاصيل الحساب البنكي لحملة السندات. سيكون الحد الأدنى للسندات التي يمكن نقلها وإجراءات النقل وفقاً للضوابط الصادرة عن هيئة الخدمات المالية وبورصة مسقط.

ولا يجوز نقل السندات إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر في حال ترتب على هذا النقل مخالفة حدود السيطرة التي يحددها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

٢,٢ تكاليف التسجيل

يتم إصدار السندات على المساهمين في البنك دون تحميلهم أي تكاليف أو رسوم، على أن تتحمل الجهة المصدرة كافة التكاليف والرسوم المرتبطة بالإصدار. أما فيما يتعلق بأي صفقات أو تحويلات لاحقة على السندات بعد إصدار السندات للمساهمين وفقا لنشرة الاصدار هذه، فيتحمل مشتري و/أو بائع السندات تكاليف أي صفقة أو أي رسوم أخرى تفرضها مسقط للمقاصة والإيداع وفقاً للتنظيمات السائدة. ويتم إجراء جميع حالات النقل للسندات والقيد في السجل بمراعاة اللوائح التنظيمية المتعلقة بنقل السندات.

٣- حالة السندات ورتبتها

٣,١ حالة السندات

جميع السندات بمرتبة متساوية دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الأخرى من هذا الإصدار.

٣,٢ تبعية السندات

ستكون التزامات الدفع على البنك بموجب السندات كما يلي:

(أ) تُشكّل أدوات رأس المال الإضافي المشترك من الفئة الأولى للبنك؛

(ب) تُشكّل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثانوية على البنك، وتكون متساوية في المرتبة فيما بينها بالنسبة للسندات؛

(ج) تأتي في مرتبة أدنى من مطالبات مودعي البنك والدائنين العاديين وحملة الديون الثانوية / الصكوك الأخرى للبنك؛

(د) تكون متساوية في المرتبة مع الالتزامات المتساوية في المرتبة وغيرها من السندات الثانوية الدائمة وغيرها من السندات القابلة للتحويل الإلزامي (أدوات رأس المال الإضافي المشترك من الفئة الأولى)؛ و

(ه) تكون ذات أولوية فقط على مطالبات حملة الأسهم العادية وغيرها من الالتزامات الأدنى مرتبة للبنك.

تُبرَأ ذمة المُصدِر – في تاريخ التحويل – من جميع التزاماته بموجب السندات بصورة نهائية وتلقائية، وذلك مقابل قيام المُصدِر بإصدار أسهمه العادية لصالح حملة السندات وفقًا للشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي). وبعد إتمام التحويل، تصبح مرتبة كل حامل سندات أدنى (ثانوية) فعليًا؛ إذ ينتقل مركزه من كونه حامل سند يتقدّم في المرتبة على حملة الأسهم العادية إلى كونه حامل أسهم عادية أو صاحب حق في استلام أسهم عادية، وذلك على النحو المُثبت في شروط السندات المعمول بها.

ولا يجوز لحملة السندات ممارسة حقوقهم في التنفيذ فيما يتعلق بالالتزامات إلا بالطريقة المنصوص عليها في الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي) والشرط ١٠ (عدم التنفيذ).

مع مراعاة القانون المعمول به، لا يمكن لأي حامل سندات أن يمارس أو يطالب بأي حق للتسوية بالنسبة لأي مبلغ مدين عليه للمصدر ناشئ أو بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، ويعتبر كل حامل للسندات قد تنازل عن كافة هذه الحقوق بالتسوية، وذلك بسبب كونه حاملاً للسندات..

وفقاً لهذه الشروط، فإن الالتزامات لن تكون مكفوله ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر يعزز أولية مطالبات حملة السندات قانونياً أو اقتصادياً أو غيره، بالنسبة للالتزامات مقارنةً بمطالبات الحملة أو المستفيدين من الالتزامات الرئيسية.

٣,٣ شروط الملاءة

مدفوعات البنك مقابل التزاماته مشروطة بما يلي:

(أ) أن يظلّ البنك متمتعًا بالملاءة في جميع الأوقات اعتبارًا من (ويشمل) اليوم الأول من فترة الفائدة المعنية (أو تاريخ الإصدار بالنسبة لفترة الفائدة الأولى) وحتى (ويشمل) وقت دفع الالتزامات.

(ب) أن يكون البنك قادرًا على دفع الالتزامات وأي مدفوعات أخرى يتعيّن دفعها في التاريخ ذي الصلة لأي دائن فيما يتعلق بجميع الالتزامات الممتازة وجميع الالتزامات المتساوية في المرتبة، وأن يظلّ متمتعًا بالملاءة بعد ذلك.

(ج) أن يكون إجمالي رأس مال البنك (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأرباح المحتجزة) أكبر من صفر في جميع الأوقات اعتبارًا من (ويشمل) اليوم الأول من فترة الفائدة المعنية (أو تاريخ الإصدار بالنسبة لفترة الفائدة الأولى) وحتى (ويشمل) وقت دفع الالتزامات.

٤- التحويل

٤,١ التحويل الإلزامي

تُحوَّل السندات إلزاميًا إلى أسهم عادية جديدة في تاريخ التحويل، وذلك وفقًا لنسبة التحويل وقواعد وشروط التحويل المطبّقة على السندات بموجب قانون سلطنة عُمان (قواعد وشروط التحويل).

ولا يجوز نقل الأسهم العادية إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر في حال ترتب على هذا النقل مخالفة حدود السيطرة التي يحددها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

تجمع كسور الأسهم العادية المذكورة كجزء من التحويل وتقرب نتيجة التجميع إلى الرقم الصحيح التالي للسهم العادي. ولا يجوز تسليم أي جزء متبقي من سهم عادي ولا تعويضه نقدًا. يحدّد المصدر عدد الأسهم العادية الواجب تسليمها إلى حملة السندات المعنيين بتطبيق الحساب الوارد أعلاه.

لا يمثل التحويل حالة من حالات الإخلال.

٤,٢ التحويل الإلزامي المُعجَّل

في موعد لا يتجاوز خامس يوم عمل يلي تاريخ وقوع حدث التحويل الإلزامي المُعجَّل (أو في تاريخ أسبق إذا وجّه بذلك البنك المركزي العماني) يقوم وكيل حملة السندات بإخطار حملة السندات بوقوع ذلك وفقًا للشرط ١٣ (الإشعارات) (إخطار التحويل الإلزامي المُعجَّل).

وبمجرد توجيه إخطار التحويل الإلزامي المُعجَّل، تُحوَّل السندات إلزاميًا إلى أسهم عادية في تاريخ التحويل الإلزامي المُعجَّل وفقًا لنسبة التحويل ووفقًا لقواعد وشروط التحويل.

ولا يجوز تسليم الأسهم العادية – وفقا للشرط ٤,٢ (التحويل الإلزامي المعجل)– إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر في حال ترتب على هذا النقل مخالفة حدود السيطرة التي يحددها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

تجمع كسور الأسهم العادية المذكورة كجزء من التحويل وتقرب نتيجة التجميع إلى الرقم الصحيح التالي للسهم العادي. ولا يجوز تسليم أي جزء متبقي من سهم عادي ولا تعويضه نقدًا. يحدّد المصدر عدد الأسهم العادية الواجب تسليمها إلى حملة السندات المعنيين بتطبيق الحساب الوارد أعلاه.

٥- الفوائد

٥,١ مدفوعات الفوائد

مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد)، تترتب على السندات فوائد من (ويشمل) تاريخ الإصدار وحتى (دون أن يشمل) تاريخ التحويل بمعدل الفائدة على أصل الدين (الاسمي) المستحق للسندات طبقاً لأحكام الشرط ٥,١ (الفائدة).

ووفقا للوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني بشأن تنظيم السندات، فإن دفع مبلغ الفائدة لا يكون إلا من البنود القابلة للتوزيع (الأرباح التراكمية المحققة، مالم توزع هذه الأرباح مسبقا أو يتم رسملتها بعد خصم الخسائر التراكمية).

ومع مراعاة الشرط ٦)القيود على الفائدة) تكون الفوائد على السندات قابلة للدفع نصف سنوياً في كل تاريخ لدفع الفوائد. لن تكون الفوائد تراكمية ولن تتراكم ولن تتضاعف أية فوائد غير مدفوعة ولن يكون لحملة السندات حق استلام تلك الفوائد في أي وقتٍ من الأوقات، حتى لو تم دفع الفوائد بالنسبة لأي فترة فوائد تالية.

في حالة كانت هناك حاجة لاحتساب الفائدة عن فترة تقل عن فترة الفوائد الكاملة (**الفترة المعنية**)، فسيتم احتسابها بالريال العماني كمبلغ مساو لناتج:

(أ) سعر الفائدة المعمول به؛

(ب) القيمة الاسمية الإجمالية للسندات في الوقت الحالي؛ و

(ج) عدد الأيام بالكسور المعمول به في الفترة ذات الصلة، مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب بيسة يتم تقريب نصف بيسة وما فوق لأعلى.

٥,٢ الدفعات الجزئية

إذا لم يتم تسديد مبلغ الفائدة بالكامل، يجب على المسجل أن يقوم بتسجيل مبلغ الفائدة الفعلي المدفوع. وإذا كانت مبالغ دفع الفائدة مستحقة وواجبة السداد وكانت الأموال المتاحة غير كافية لسداد جميع المبالغ المستحقة والواجبة السداد، فإن أي أموال متاحة سيتم توزيعها والمتعلقة بمبلغ دفع الفائدة هذا سوف توزع بشكل نسبي بين حملة السندات.

٥,٣ توقف الاستحقاق

وفقًا للشرط ٦ (القيود على الفائدة) والشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، يتوقف استحقاق دفع الفائدة على السند من تاريخ التحويل.

٥,٤ قرارات البنك ملزمة

تكون جميع الإشعارات والآراء والتقديرات والشهادات والحسابات وعروض الأسعار والقرارات التي يتم تقديمها أو التعبير أو اتخاذها أو الحصول عليها لأغراض هذا الشرط ٥ (في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر (ملزمة لحملة السندات وفي غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر (لا يلحق البنك التزام تجاه حملة السندات فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة البنك لصلاحياته، وواجباته وخياراته.

٦- قيود الفوائد

٦,١ حالة عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ٥,١ (مدفوعات الفوائد)، في حال حدوث أي من الوقائع المذكورة أدناه (وكل منها يشكل حالة من حالات عدم الدفع)، فإنه لن يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

(أ) مبلغ دفع الفائدة المستحق، التي تم احتسابه مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، والتي تكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو المبالغ والتي قد تكون مستحقة بتاريخ مبلغ دفع الفائدة تزيد عن الأرباح القابلة للتوزيع في التاريخ المعني لسداد مبلغ دفع الفائدة ؛

(ب) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة) أو أن يؤدي مبلغ دفع الفائدة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات أو

(ج) طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفوائد.

٦,٢ خيار عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ٥,١ (مدفوعات الفوائد)، يمكن للمصدر وفقا لما يراه وحده اختيار عدم دفع مبلغ دفع الفائدة في أي تاريخ دفع الفائدة (اختيار عدم الدفع).

ولتجنب الشك، يحق للمصدر استخدام أية مبالغ دفع الفائدة والتي لم يتم دفعها لحملة السندات على ألا تقيد هذه المبالغ البنك التصرف فيها عدا القيود المنصوص عليها في الشرط ٦,٤ (قيود توزيعات الأرباح والاسترداد).

٦,٣ أثر حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع

إذا اتخذ البنك خيار عدم الدفع أو في حال حدوث حالة عدم الدفع، يتعين على البنك تقديم إشعار إلى حملة السندات وفقاً للبند ١٣ (الإشعارات)، وفي كل حالة، بتقديم تفاصيل خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع:

(أ) في حالة خيار عدم الدفع يرسل الإشعار خلال ١٤ يوما ميلاديا قبل تلك الحالة، و

(ب) في حدث حالة عدم الدفع يرسل الإشعار في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن وفي جميع الأحوال على أن لا يتعدى عن يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفوائد المعني.

وليس لحملة السندات الحق بالمطالبة لدفع الفائدة التي لم تدفع في السابق نتيجة لخيار عدم الدفع أو في أي حالة من حالات عدم الدفع، ولا يشكل عدم دفع مبلغ الفائدة في هذه الظروف حالة تخلف أو إخفاق. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة لاحقة بالنسبة لأي مبلغ دفع فائدة غير مدفوعة.

٦,٤ القيود على توزيعات الأرباح والاسترداد

في حال عدم دفع مبلغ الفائدة نتيجةً لحالة عدم الدفع أو لوقوع حالة عدم الدفع حسب الشرط ٦,١ (حالة عدم الدفع(أو ٦,٢ (خيار عدم الدفع) (حسب الحال) عندئذ فإنه من تاريخ حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع (تاريخ إيقاف التوزيعات) وطالما ظلت السندات مستحقة، فإن البنك لن:

(أ) يعلن أو يدفع أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أداء أية مدفوعات أخرى، وسوف يعمل على أنه لا تؤدى أية توزيعات أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى للأسهم (ما عدا في حدود أن أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى قد تم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف التوزيعات ذلك (؛ أو

(ب) يدفع فوائد وارباح أو أي توزيعات أخرى من الادوات المالية لراس المال من الفئة الاولى الاخرى أو أي اوراق مالية تتساوى أو أدنى بالمرتبة بما يتعلق بحق سداد توزيعات الأرباح أو أي توزيعات أو دفعات مماثلة مع الالتزامات (باستثناء الأوراق المالية التي لا تمكن شروطها في ذلك الوقت البنك من تأجيل السداد او عدم القيام به) وذلك فقط الى الحد المسموح به من هذه القيود على السداد أو التوزيع، بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ أو

(ج) يقوم بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بالاسترداد أو شرائها أو إلغائها أو تخفيضها أو الحصول على أسهم ؛ أو

(د) يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر باسترداد أو شراء أو إلغاء أو التخفيض أو الحصول بأي شكل آخر على أدوات مالية لرأسمال من الفئة الأولى الأخرى الصادرة من البنك والتي تحتل في تصنيفها في حق إعادة سداد رأس المال مرتبة أدنى أو مساوية للالتزامات) باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها الاسترداد الملزم أو التحويل إلى حقوق رأسمالية (، الى الحد المسموح على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الاستحواذ بموجب القانون المعمول به في شأن متطلبات رأس المال؛

وفي كل حالة ما لم أو حتى يتم دفع مبلغ الفائدة لمرة واحدة بعد تاريخ إيقاف التوزيعات بالكامل.

٧- المدفوعات

٧,١ المدفوعات المتعلقة بالسندات

تُدفع مبالغ الفائدة عن كل سند إلى الحساب المعيَّن لحامل السند المدوَّن اسمه في سجل حملة السندات في تاريخ اكتساب الحق في دفع الفائدة، أو قبل تاريخ الاستحقاق ذي الصلة، وذلك على العنوان المبيَّن في السجل في ذلك التاريخ وعلى مسؤوليته. ويكون جميع حملة السندات المقيدين في سجل حملة السندات في تاريخ كتساب الحق في دفع الفائدة مؤهَّلين لاستلام الفائدة عن فترة الفائدة التي يقع فيها تاريخ اكتساب الحق.

المدفوعات الخاضعة للقوانين

تخضع جميع المدفوعات في جميع الأحوال لما يلي:

(أ) أي قوانين أو لوائح أو توجيهات واجبة التطبيق في محل الدفع، وذلك دون إخلال بأحكام الشرط ١١ (الضرائب)؛ و (ب) أي حجز أو استقطاع يقتضيه نظام/لوائح الضرائب و/أو قوانين سلطنة عُمان.

٧,٢ يوم الدفع

إذا كان تاريخ الدفع لأي مبلغ بالنسبة للسندات يوم غير عمل رسمي أو أجازه رسمية – يوم العمل– ، فإنه لا يحق لحملة السندات الحصول على أي مبلغ إلى أن يحل يوم العمل التالي ولا يحق لهم استلام فوائد إضافية أو أية مدفوعات أخرى بالنسبة لذلك التأخير.

٨- التعديل

٨,١ عدم الاسترداد

إن السندات أوراق مالية إلزامية التحويل دون تاريخ لاستردادها، وليس للسندات أي ميزات إضافية أو حوافز أخرى تمكن المصدر من استرداد قيمة السندات.

تعد السندات أوراق مالية غير قابلة للاسترداد نقدًا، ولا يحق لأي حامل سندات استرداد قيمة أي سندات في أي وقت، ومن ثم لا تنطبق المادة ٨٦ من لائحة تنظيم السندات والصكوك لأغراض الإصدار؛ كما تحوّل السندات إلى أسهم عادية إلزاميا، وفقًا لأحكام الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي) في تاريخ التحويل.

مع مراعاة أحكام الشرط ٣,٢ (تبعية السندات) والشرط ٦,١ (عدم التنفيذ) ومع عدم الإخلال بأحكام الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، يحظر على المصدر تغيير شروط السندات إلا وفقا لأحكام الشرط ٨,٢ التالي (التعديل لمعالجة حدث راسمالي) أو الشرط ٨,٣(التعديل لمعالجة حدث ضريبي).

٨,٢ التغيير لمعالجة حدث رأسمالي

بما لا يخالف أحكام المادة ١٥٥ من قانون الشركات التجارية، إذا وقع حدث رأسمالي وظل مستمرًا، وأرسل إشعار غير قابل للإلغاء، لمدة لا تقل عن ٣٠ يومًا ولا تزيد عن ٤٥ يومًا، إلى وكيل حملة السندات، وحملة السندات، وفقاً لما ورد في الشرط ١٣ (الإشعارات)، عندئذ يجوز للمصدر، وفقًا لتقديره الحصري والمطلق، كخيار بديل للتحويل الإلزامي الوارد في الشرط ٤,٢ (التحويل الإلزامي المعجل)، تغيير شروط السندات ذات الصلة بما يجعل السندات الاضافية من الفئة الأولى مؤهلة أو بما يحافظ على أهليتها، حسبما يقتضى الحال. إن موافقة حملة السندات على التغيير غير مطلوبة ولكن يوافق وكيل حملة السندات على التغيير، شريطة استلام ما يلي:

(أ) شهادة موقعة من اثنين من المفوضين بالتوقيع والتي يمكن لوكيل حملة السندات الاعتماد عليها دون مسؤولية تجاه أي شخص تنص على ما يلي:

(ب) استيفاء المتطلبات أو الظروف ذات الصلة التي نشأ عنها الحق في التغيير أو التي حدثت ولم يمكن تجنبها، حسبما يقتضي الحال، باتخاذ التدابير المتاحة من جانب المصدر إلى حد معقول؛ و

(ج) ألا تكون شروط السندات الخاضعة للتغيير أقل ملائمة ماديًا من شروط السندات السابقة للتغيير لحملة السندات المعنيين، إضافةً إلى الوصول إلى قرار من جانب المصدر بالتشاور مع بنك أو مستشار مالي ذي مكانة مرموقة أو مكتب محاماة دولي معترف به في سلطنة عمان يقدم خدمات تأمين التعويض المهني، شريطة استيفاء المعايير المحددة في تعريف الأدوات المالية او الاستثمارية المؤهلة الاضافية من المستوى الأول عند التغيير أو التغييرات؛ و

(د) الرأي القانوني من مكتب محاماة دولي معترف به في سلطنة عُمان يقدم خدمات تأمين التعويض المهني، شريطة قبول وكيل حملة السندات له شكلاً وموضوعًا، والتصرف بما يستوفي معايير السوق للآراء من هذا النوع إلى حد معقول، فيما يتعلق بما يلي: (١) قدرة المصدر وصلاحيته فيما يتعلق بالأدوات المالية او الاستثمارية المؤهلة الاضافية من الفئة الأولى؛ و (٢) شرعية الأدوات المالية او الاستثمارية المؤهلة الاضافية من الفئة الأولى وسريانها وقابلية إنفاذها، بموجب جميع القوانين ذات الصلة.

ويجوز لوكيل حملة السندات قبول الشهادة والرأي على أنهما دليل كافي على استيفاء الشروط السابقة المنصوص عليها في الشرط ٨,٢ (التغيير لمعالجة حدث رأسمالي) ، ويكون في الحالة المذكورة قاطعًا وملزما لحملة السندات.

فيما يتعلق بأي تغيير في السندات، يلتزم المصدر بقواعد بورصة مسقط أو أي سوق تداول تكون السندات مدرجة فيه أو مقبولة للتداول آنذاك.

يحظر أي تغيير، وفقًا للشرط ٨,٢ (التغيير لمعالجة حدث رأسمالي)، إذا كان سيترتب عليه وقوع حدث ضريبي يتعلق بالسندات أو الصكوك الاضافية المؤهلة من الفئة الأولى.

٨,٣ التغيير لمعالجة حدث ضريبي

بما لا يخالف أحكام المادة ١٥٥ من قانون الشركات التجارية، عند حدوث حالة متعلقة بأسباب الضريبة، يجوز للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يتجاوز ٤٥ يوماً – ما لم يكن تاريخ تطبيق التغيير في قوانين الضرائب، أو تعديل في تفسير قوانين الضرائب، مما ينتج عنه حدوث حالة متعلقة بأسباب الضريبة في أقل من ٣٠ يوماً، وفي هذه الحالة يجوز للبنك أن يقدم إشعاراً في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ التطبيق – إلى حملة السندات وفقاً للشرط ١٣)الإشعارات(، بحيث تكون هذه الإشعارات غير قابلة للنقض، بتغيير شروط السندات بما يجعل السندات الاضافية من الفئة الأولى مؤهلة أو بما يحافظ على أهليتها، حسبما يقتضى الحال، وموافقة حملة السندات على التغيير غير مطلوبة.

يمكن التغيير في أي تاريخ بتاريخ الإصدار أو بعده (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن).

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال (من وقتٍ لآخر) البنك أن يبرهن بما يُرضي الجهة المنظمة أن (من بين امور أخرى (حالة متعلقة بأسباب ضريبية لم تكن متوقعة بشكل معقول عند تاريخ الإصدار.

٨,٤ الضرائب بعد التغيير

في حال التغيير وفقاً للشرط ٨,٢ (التغيير لمعالجة حدث رأسمالي (أو الشرط ٨,٣) التغيير لمعالجة حدث ضريبي) فلن يكون البنك ملزماً بالسداد ولن يقوم بدفع أي التزام لأي حامل للسندات لضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو الضريبة على الأرباح أو المكاسب أو أية ضريبة مشابهة متعلقة بتغير الضرائب على السندات على أنه (في حدث ضريبي (أو من أجل) حدث رأسمالي) أن تظل أو تصبح أدوات مالية إضافية مؤهلة من الفئة الأولى، بما في ذلك أي رسوم أو ضرائب أخرى مشابهة ناشئة عند أي نقل لاحق أو تصرف أو ما يعتبر تصرفاً لأدوات مالية إضافية مؤهلة من الفئة الأولى من قبل ذلك الحامل للسندات.

٩- التخفيض عند عدم قابلية الاستمرار

٩,١ حالة عدم قابلية الاستمرار

في حال حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار ، فسيتم التخفيض وفقاً للشرط ٩,٢ (إشعار عدم قابلية الاستمرار) أدناه.

وتعني حالة عدم قابلية الاستمرار أنه بعد حدوث حدث مهم، والتي تكون، طبقاً لتعريف حالة عدم قابلية الاستمرار في الجزء الخاص بالتعريفات والاختصارات في نشرة الإصدار هذه هو وقوع أياً من الآتي: (١) أن تكون الجهة المنظمة قد أبلغت البنك خطياً أنه قرر أن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابلًا للاستمرار دون إجراء تخفيض، أو (٢) تم اتخاذ قرار بإجراء ضخ رأسمالي من القطاع العام أو دعم مماثل، بحيث أن البنك بدونه يكون أو سيصبح غير قابلًا للاستمرار. ويتم تخفيض السندات بصورة دائمة بالكامل أو جزئياً، حسبما ورد بتفصيل أكبر في تعريف التخفيض، حسبما يتم تحديده من قبل البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقا لتشريعات رأس المال.

ولتجنب الشك، حيثما قررت الجهة المنظمة أنه يتطلب ضخ من القطاع العام لرأس المال) أو دعم مماثل) سيكون التخفيض كلي وتام، ويحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لرأس المال أو الدعم المماثل.

عدم قابلية الاستمرار بالنسبة للمصدر يعني: (١) معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد جزء مادي من التزاماته عند حلول استحقاقها أو غير قادر على القيام بأعماله؛ أو (٢) أية حالة أخرى أو ظرف مما حدد بأنه يمثل عدم قابلية للاستمرار من قبل الجهة المنظمة أو كما هو محدد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها.

وإن التخفيض لا يمثل حالة إخلال.

يتم التخفيض فقط بموافقة البنك المركزي العماني.

رغم أن ذلك سيعتمد على بنود ترتيبات مالية أخرى يكون فيها البنك طرفاً كمتعهد، فإن البنك يعتقد بأن التخفيض الذي لا يمثل حالة إخلال بموجب الشروط، لن يثير بنود التخلف الافتراضي في تلك الترتيبات المالية الأخرى.

يعتزم البنك بتاريخ هذه النشرة أن يحدث التخفيض : (١) بعد استيعاب أسهم البنك العادية للخسائر) في حال السماح بامتصاص للخسائر من هذا القبيل في الوقت المعني بموجب جميع القواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة والمنطبقة على البنك في ذلك الوقت (وأن الجهة المنظمة لم تقم بإشعار البنك خطياً بأن حالة عدم قابلية الاستمرار قد تم معالجتها نتيجة لامتصاص الخسارة (٢) في نفس الوقت مع تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والأدوات المالية الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الأولى؛ و(٣) قبل تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الثانية والأدوات المالية الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الثانية بناءً على ذلك، في حالة (٢) و(٣) أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للأدوات المالية الأخرى أحكاماً تعاقدية للتخفيض المماثل عند حالة عدم قابلية الاستمرار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي التخفيض المماثل.

٩,٢ إشعار عدم قابلية الاستمرار

عند حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار، في ثالث يوم عمل عقب حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار تلك) أو التاريخ الأبكر حسب تقرير الجهة المنظمة (، سوف يقوم البنك بإشعار حملة السندات بذلك وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات) (إشعار عدم قابلية الاستمرار). وبعد تقديم إشعار عدم قابلية الاستمرار هذا، سيتم إجراء تخفيض للسندات بتاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار، وبعد ذلك التاريخ، لن يحق للحملة بمطالبة أي مبالغ متعلقة بالتخفيض للسندات. وأي تخفيض من هذا القبيل لا يمثل حالة إخلال. وتقر حملة السندات أنه لن يكون ثمة التجاء للمنظم بالنسبة لأي قرار يتم اتخاذه من قبله لحدوث حالة عدم قابلية الاستمرار.

عقب أي تخفيض للسندات وفقاً لهذا الشرط:

(أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط لأصل الدين أو أصل المبلغ المستحق للسندات برجوعها للمبلغ المخفض؛

(ب) سيتم إلغاء أصل الدين المخفض وسيستمر استحقاق الفوائد فقط على أصل الدين المتبقي عقب ذلك الإلغاء، مع مراعاة الشروط ٦,١ – حالة عدم الدفع (و ٦,٢ (خيار عدم الدفع (حسب وصفه هنا؛ و

(ج) لا يمكن استرداد أية مبالغ تم تخفيضها بموجبه ولا يكون لحملة السندات أية مطالبة بها تحت أية ظروف، بما في ذلك، ودون حصر:

(١) حين أن حالة عدم قابلية الاستمرار لم تعد قائمة

(٢) في حالة تصفية أو حل البنك،

(٣) عقب تحويل أو تغيير السندات بعد وقوع حدث ضريبي (طبقاً للشرط ٨,٣ (التغيير لمعالجة حدث ضريبي) أو وقوع حدث رأسمالي) طبقاً للشرط ٨,٢ (التغيير لمعالجة حدث رأسمالي)

١٠– عدم التنفيذ

عقب تحويل السندات وفقًا للشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، لا يجوز لوكيل حملة السندات ولا لحملة السندات:

(أ) إقامة إجراءات لتصفية المُصدِر؛ و/أو

(ب) إثبات ديونهم في تصفية المُصدِر؛ و/أو

(ج) المطالبة بأي حق في تصفية المُصدِر.

١١– الضرائب

تسدد جميع مدفوعات الفائدة فيما يتعلق بالسندات من قبل البنك خاضعة لأي اقتطاع أو خصم الحساب بسبب أي ضرائب أو جبايات أو رسوم أو أتعاب أوأية مبالغ أخرى مهما كانت طبيعتها, مفروضة حاليا أو مستقبلا من قبل أو بالنيابه عن سلطنة عمان أو أي جهة أو تقسيم إداري أو سلطة مخولة بفرض الضرائب فيها, وذلك ما لم يكن مثل هذا الاقتطاع أو الخصم مطلوبا بموجب القانون.

١٢– التقادم

تصبح المطالبات بدفع مبالغ الفائدة فيما يتعلق بالسندات ملغية ما لم تتم خلال فترة التقادم المنصوص عليها في القوانين العمانية.

١٣– الإشعارات

ترسل جميع الإشعارات إلى عناوين حملة السندات المحددة في السجل و/أو إرسالها إليهم عن طريق الوسائل الإلكترونية وفقاً لبيانات الاتصال الخاصة بهم المسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة. ويعتبر أي إشعار مستلما بعد مرور يومي عمل من تاريخ إرساله.

علاوة على ما سبق، يتعين نشر جميع الإشعارات المرسلة إلى حملة السندات في يخص أي من اجتماعات حملة السندات في جريدتين يوميتين (على أن تكون إحداهما تصدر باللغة العربية تصدران في سلطنة عُمان، كما يتعين أن ترسل هذه الإشعارات أيضًا إلى حملة السندات قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع ويتعين أن يُرفق جدول أعمال الاجتماع طي أي إشعار بشأن أي من اجتماعات حملة السندات ويتعين استصدار الموافقة مسبقة من قبل هيئة الخدمات المالية على هذا الإشعار، ويُعتبر الإشعار ساريا من التاريخ الثاني للنشر في حال تم إرساله في تاريخ النشر أو في حال تم نشره أكثر من مرة بتواريخ مختلفة عن تاريخ أول نشر.

ويجب أن تكون الإشعارات التي يقدمها أي حامل للسندات كتابية ويتم تسليمها إلى المكتب المسجل للبنك.

١٤– تعديل الحقوق

يجوز تعديل الشروط الملحقة بالسندات في الحالات الآتية:

(أ) إذا استلزم أي حكم أو شرط منها التعديل للامتثال لقوانين سلطنة عُمان أو لأي تغيير يطرأ على قوانين سلطنة عُمان، أو لأي لائحة صادرة عن البنك المركزي العماني أو هيئة الخدمات المالية أو بورصة مسقط أو وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وفي هذه الحالة يحق للبنك إنفاذ ذلك التغيير أو التعديل فورًا، شريطة إخطار كل حامل سندات بذلك التعديل إخطارًا قانونيا خلال أربعة عشر (١٤) يومًا.

(ب) إذا اعتزم البنك اقتراح أي تعديل أو تغيير آخر على الشروط الملحقة بالسندات، فعليه بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي العماني دعوة حملة السندات لاجتماع يُخوَّلون فيه النظر في ذلك التعديل أو التغيير والتصويت عليه في اجتماع رسمي يُعقد، وذلك – فيما عدا ما ورد النص عليه صراحةً هنا – وفقًا للقواعد واللوائح المنظمة لانعقاد الجمعيات العامة لحملة السندات.

١٥– الإصدارات أخرى

يمكن للمصدر من وقتٍ لآخر ودون إذن من حملة السندات، إنشاء وإصدار ادوات مالية تحتل منزلة متساوية من جميع الأوجه) أو من جميع النواحي ما عدا التاريخ الذي تبدأ منه التوزيعات أو تستحق الفوائد عليها والمبلغ وتاريخ أول توزيعات أو فوائد عليها) أو أي مبلغ آخر مماثل (على تلك الادوات المالية الأخرى). وتشمل الإشارات في هذه الشروط إلى السندات (ما لم يقتض السياق خلاف ذلك) أية أوراق مالية أخرى صادرة بموجب هذا الشرط ١٥.

١٦- اجتماعات حملة السندات والتعديل والتنازل

مع مراعاة أحكام المادة ١٥٥ من قانون الشركات التجارية والمواد من ٨٥ إلى ٩٥ من لائحة تنظيم السندات والصكوك، يتضمن سند العهدة أحكامًا لعقد اجتماعات حملة السندات للنظر في أي أمر يؤثر على مصالحهم، بما يتضمن تعديل أو إلغاء أي من الشروط الماثلة والتي تخضع أيضًا لموافقة هيئة الخدمات المالية أو أي من أحكام سند العهدة كل منها اجتماع حملة السندات. وفقًا للمادة ١٥٨ من قانون الشركات التجارية والمادة ٩٠ من لائحة تنظيم السندات والصكوك، لا يكون اجتماع الجمعية العامة لحملة السندات أو ملاك الصكوك صحيحا إلا إذا حضره بالأصالة أو الإنابة عدد من حملة السندات أو ملاك الصكوك يمثل على الأقل ثلثي سندات أو صكوك الإصدار، وإذا لم يكتمل هذا النصاب وجب دعوة الجمعية إلى اجتماع آخر، ويكون هذا الاجتماع صحيحا إذا حضره عدد يمثل ثلث السندات أو الصكوك، بشرط أن يتم الاجتماع خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الأول.

بموجب المادة ٨٥ من لائحة تنظيم السندات والصكوك والبند والشرط ٤,٦ من الجدول ٢ من سند العهدة، يجب أن يكون الاجتماع حملة السندات امين سريعينه حملة السندات. ويتحمل المصدر أو الجهة المستفيدة النفقات المتعلقة بعقد أي اجتماع لحملة السندات وتعيين أي مستشار قانوني يعينه وكيل حملة السندات.

بموجب المادة ٨٥ من لائحة تنظيم السندات والصكوك والبند ٩ من الجدول ٢ من سند العهدة، فإن أي قرار يتم اتخاذه خلال اجتماع حملة السندات أو ملاك الصكوك يجب أن يكون ملزماً لجميع حملة السندات أو ملاك الصكوك، سواء كانوا حاضرين في الاجتماع أم لا، و ويلتزم كل منهم بتنفيذه وفقاً لذلك. ويكون صدور هذا القرار دليلاً قاطعاً على أن الظروف تبرر صدوره.

بموجب المادة ٩٥ من لائحة تنظيم السندات والصكوك والبند ٧,٢ من الجدول ٢ من سند العهدة، تعتبر الدعوة لاجتماع حملة السندات صحيحة إذا انسحب أي من حملة السندات أو وكلائهم، حسب الحالة من اجتماع حملة السندات بعد الإعلان عن النصاب القانوني.

لا يجوز تعديل سند العهدة أو أي مستند معاملة أخرى أو المستندات التأسيسية للمصدر إلا من جانب المصدر بموافقة وكيل حملة السندات، ويجوز لوكيل حملة السندات الموافقة، دون موافقة أو تصديق حملة السندات، على أي تعديل على أي من مستندات المعاملات أو المستندات التأسيسية للمصدر إذا كان في رأي وكيل حملة السندات:

(أ) كان التعديل المذكور ذا طبيعة شكلية أو ثانوية أو تقنية، أو

(ب) أجري التعديل المذكور لتصحيح خطأ واضح، أو

(ج) كان التعديل المذكور لا يضر ماديًا بمصالح حملة السندات القائمة ولا يتعلق بأمر متحفظ عليه أو أي أحكام من مستندات المعاملات المشار إليها في تعريف الأمر المتحفظ عليه.

يجوز إجراء أي تعديل من هذا القبيل وفقًا للشروط (إن وجدت) التي قد يحددها وكيل حملة السندات ويكون ملزما لحملة السندات كما، ما لم يقرّر وكيل حملة السندات خلاف ذلك، يخطر المصدر حملة السندات بذلك وفقا للشرط ١٣ (الإشعارات) في أقرب وقت ممكن عمليا بعد ذلك.

يقصد بالأمر المتحفظ عليه لأغراض اجتماع حملة السندات أي من الأمور التالية:

(أ) تعديل تاريخ التحويل فيما يتعلق بالسندات أو أي تاريخ السداد مبلغ مدفوعات الفائدة؛ و

(ب) تخفيض مبلغ مدفوعات الفائدة في أي تاريخ السداد فائدة؛ و

(ج) تخفيض أو إلغاء أو تغيير طريقة احتساب مبلغ الفائدة المستحق؛ و

(د) تغيير أي تاريخ لاحتساب سعر الفائدة؛ و

(ه) تغيير أي حقوق أو تفضيلات أو مصالح اقتصادية أو غيرها أو امتيازات أو صلاحيات، أو القيود المنصوص عليها الصالح حملة السندات فيما يتعلق بالتحويل؛ و

(و) تغيير معدل التحويل و

(ز) تغيير تعريف أي من المصطلحات التالية التي لها المعاني المعطاة لها في الشروط:

(١) تاريخ التحويل

(٢) حدث التحويل الإلزامي المعجل

(٣) إشعار التحويل الإلزامي المعجل

(٤) حدث رأس المال

(٥) حالة إخلال

(٦) حدث عدم السداد

(٧) حدث عدم الجدوى

(٨) تاريخ وقف توزيع الأرباح

(٩) الالتزامات الأدنى والالتزامات الأعلى والالتزامات المتساوية؛ و

(ح) تغيير ترتيب أي من السندات؛ و

(ط) تغيير الشرط ٣,٢ (تبعية السندات)، والشرط ٨,٢ (التغيير لمعالجة حدث رأسمالي)، والشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، والشرط ١٠(عدم التنفيذ)؛ و

(ي) تغيير أي من تعهدات المصدر في أي مستند معاملة يكون طرفا فيها؛ و

(ك) تغيير عملة الدفع أو فئة السندات؛ و

(ل) تغيير الأحكام المتعلقة بالنصاب القانوني المطلوب في أي اجتماع الحملة السندات أو الأغلبية المطلوبة لتمرير قرار؛

(م) سلطة التصديق على أي تسوية أو ترتيب مقترح إبرامه بين المصدر ووكيل حملة السندات وحملة السندات أو أي منهم، أو أي إلغاء أو تعديل أو تسوية أو ترتيب فيما يتعلق بحقوق المصدر أو وكيل حملة السندات أو حملة السندات أو أي منهم؛ و

(ن) سلطة تسوية أو تفويض أي خرق مع مراعاة الشرط ١٦ من جانب المصدر للالتزاماته بموجب الشروط أو أي فعل أو إغفال قد يشكل بخلاف ذلك تقصيرًا بموجب الشروط؛ و

(س) سلطة الموافقة على أي تعديل مقترح مع مراعاة الشرط (١٦) للشروط من جانب المصدر أو وكيل حملة السندات أو أي من حملة السندات والذي يخضع أيضًا لموافقة هيئة الخدمات المالية)؛ و

(ع) سلطة منح أي تفويض أو تصديق يعطى بموجب قرار وفقًا للشروط الماثلة؛ و

(ف) سلطة تعيين أي أشخاص سواء كانوا من حملة السندات أم لا لتكوين لجنة أو لجان تمثل مصالح حملة السندات ومنح اللجنة أو اللجان المذكورة أي صلاحيات أو سلطات تقديرية يمكن لحملة السندات أنفسهم ممارستها بموجب قرار؛ و

(ص) سلطة إبراء ذمة المصدر أو وكيل حملة السندات أو كليهما من جميع الالتزامات فيما يتعلق بأي فعل أو إغفال قد يكون المصدر أو وكيل حملة السندات أو كليهما قد أصبح مسؤولا عنه بموجب الشروط الماثلة؛ و

(ق) سلطة تفويض المصدر أو وكيل حملة السندات أو كليهما بالموافقة على وتنفيذ وتفعيل جميع الأفعال والأدوات والأفعال والأشياء التي قد تكون ضرورية لإجراء وإنفاذ قرار؛ و

(ر) سلطة تعديل أو تغيير أو إلغاء أي قرار يتعلق بأمر متحفظ عليه سبق أن اتخذه حاملو السندات؛ و

(ش) تعديل القائمة الواردة أعلاه.

يجوز لوكيل حملة السندات، دون موافقة أو تصديق حملة السندات ودون المساس بحقوقه فيما يتعلق بأي خرق لاحق من

وقت لآخر وفي أي وقت:

(ا) إعطاء موافقته بموجب أي مستند معاملة والموافقة على تسوية أو تفويض أي انتهاك أو خرق مقترح لأي حكم من أحكام أي مستند معاملة، أو

(٢) تحديد عدم التعامل مع أي تاريخ تحويل إلزامي معجل على هذا النحو، شريطة:

(أ) ألا تضر، برأي وكيل حملة السندات التسوية أو التفويض أو التحديد المذكورين ماديا بمصالح حملة السندات القائمة

(ب) ألا ينفذ وكيل حملة السندات ذلك بما يتعارض مع توجيه صريح صادر عن حملة السندات وفقًا لاجتماع حملة السندات.

لا يجوز أن يؤثر أي توجيه أو طلب من هذا القبيل على أي تسوية أو تفويض أو تحديد سابق. وتكون أي تسوية أو تفويض أو تحديد من هذا القبيل ملزمة لحملة السندات، وما لم يطلب وكيل حملة السندات خلاف ذلك، يخطر المصدر حملة السندات بذلك وفقًا للشرط ١٣ (الإشعارات) في أقرب وقت ممكن عمليا بعد ذلك.

فيما يتعلق بممارسة وظائفه بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الوظائف المشار إليها في الشرط الماثل، يراعي وكيل حملة السندات مصالح حملة السندات كفئة ولا يجوز له مراعاة عواقب الممارسة المذكورة على حملة السندات الأفراد كما لا يحق لوكيل حملة السندات أن يطلب، ولا يحق لأي من حملة السندات المطالبة من المصدر أو وكيل حملة السندات أي تعويض عن أو دفع لأي تبعات ضريبية تخص أي ممارسة من هذا القبيل على حملة السندات الأفراد.

١- إعادة هيكلة الشركات

في حال توحيد أو اندماج المصدر مع أي شركة أو جهة اعتبارية أخرى بخلاف التوحيد أو الاندماج الذي تكون فيه جهة الإصدار المنشأة المستمرة ، أو إذا قام المصدر ببيع أو نقل ملكية جميع أصول المصدر، يتعين على المصدر إخطار حملة السندات بهذا الأمر ويجب عليها إلى الحد الذي يسمح به القانون ان يطلب من الشركة الناجمة عن هذا التوحيد او الاندماج او التي تشتري الأصول على حسب الحالة أن تنفذ إقرار وكالة مكمل لسند العهدة الحالي بالشكل الذي يرضى عنه وكيل حملة السندات بحيث يتحمل الكيان الجديد التزامات المصدر الخاضعة لشروط وأحكام سند الوكالة.

٢- الواجبات والالتزامات العامة للمصدر تجاه حملة السندات

يتعين على المصدر أن يزاول أعماله في تشغيل البنك وفقا لقوانين سلطنة عمان.

سيقوم المصدر بإعداد قوائم مالية ربع سنوية وسنوية وفق القوانين المطبقة على البنوك في سلطنة عمان. يتعين تزويد أي حامل سندات بنسخة من أي نتائج مالية تم إصدارها ، أو التقرير السنوي، خلال ١٤ يوما من تقديم طلب كتابي إلى المصدر.

يتعين على المصدر وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية لسلطنة عُمان نشر نتائجه المالية في حينها في صحيفة واحدة على الأقل باللغة العربية وواحدة باللغة الإنجليزية، في كل فترة تقارير مالية ربع سنوية وسنوية.

في حالة تم استبعاد السندات لأي سبب من الأسباب من التداول في بورصة مسقط أثناء مرحلة الإصدار أو تم استبعادها من نظام التسجيل الإلكتروني، فإن المصدر سيكون من حقه إصدار السندات كوثيقة ملكية صالحة فيما يتعلق بأي سندات لا تزال قائمة آنذاك كبديل عن التسجيل الإلكتروني للملكية وسند ملكية السندات.

٣- الحقوق الأخرى الملازمة للسندات

على الرغم من أن السندات قابلة لنقل ملكيتها، إلا أنها غير قابلة للتداول ولا يمكن التعامل معها على أنها كمبيالة أو بموجب القوانين المطبقة على الكمبيالات أو الأدوات المصرفية التجارية المماثلة. من الممكن رهن هذه السندات أو التنازل عنها أو بيعها أو توريثها أو التبرع بها أو التعامل معها بأي شكل مسموح بها بموجب القوانين المعمول بها في سلطنة عمان فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة.

٤- الملكية المشتركة أو المجزئة

لن يكون باستطاعة أي شخص تسجيل ملكية مشتركة للسند. يتعين تسجيل كل سند باسم شخص واحد أو كيان قانوني واحد. لن يكون المصدر مسؤول عن أي خلل في التخصيص أو خسارة أو تلف يتكبده الشخص بسبب خسارة لها علاقة من الملكية المشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر. لن يكون باستطاعة أي شخص تسجيل جزء من ملكية السند.

٥- الوثائق التي سيتم مراجعتها وتدقيقها

يجب أن تكون بنود النظام التأسيسي ووثيقة سند العهدة والبيانات المالية المدققة لجهة الإصدار متاحة للتدقيق لدى وكيل حملة السندات، وذلك في المكاتب الخاصة بوكيل حملة السندات ومدير الإصدار.

٦- تطبيق اللوائح والأنظمة

يخضع إصدار السندات للائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال وقوانين سلطنة عمان في حال عدم امتثال أي من أحكام هذه الشروط أو تتفق مع أي من قوانين عمان، يسري العمل بقوانين عمان. بما أنه لا يوجد نص في هذه الشروط يحول دون الفصل في أي خلاف أو نزاع ينشأ عن إصدار السندات من قبل محكمة مختصة في سلطنة عُمان. نظرًا لأن الإصدار يستوفي متطلبات شريحة رأس مال إضافي من الفئة الأولى الخاصة بالمصدر، فإن قواعد ولوائح البنك المركزي العماني ينبغي أن يكون لها التأثير المهيمن على الإصدار.

٧- حقوق الغير

لا يمنح للغير أي حقوق لتنفيذ أي شرط من هذه الشروط، ولكن، لن يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم أو متوفر لأي شخص بموجب القوانين السارية.

٨- الوكيل

ينبغي تعيين شركة مسقط للمقاصة والإيداع كوكيل لحملة السندات للإشراف على امتثال المصدر للشروط، والإشراف على وتنسيق ومراقبة حالة وحقوق حملة السندات.

٩- القانون الحاكم والاختصاص

٩,١ القانون الحاكم

تخضع مستندات المعاملة والسندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن السندات أو فيما يرتبط بها وتفسر بموجب قوانين سلطنة عمان. ويخضع كل ما ذُكر لقوانين سلطنة عمان. ويكون للمحاكم في سلطنة عُمان السلطة القضائية الحصرية بتسوية أي نزاع ويسلم البنك للسلطة القضائية الحصرية لهذه المحاكم.

٩,٢ التحكيم

مع مراعاة الشرط ٢٥,٣ (المحكمة المختصة)، يُحال أي نزاع أو مطالبة أو خلاف أو اختلاف ينشأ عن أو يتعلق بسند الوكالة و/أو السندات (بما في ذلك أي نزاع أو مطالبة أو خلاف أو اختلاف بشأن وجودها أو صحتها أو تفسيرها أو تنفيذها أو الإخلال بها أو إنهائها أو الآثار المترتبة على بطلانها وأي نزاع يتعلق بأي التزام غير تعاقدي ينشأ عنها أو يرتبط بها) (ويُشار إليه بـ«النزاع») كتابةً بموجب طلب تحكيم، ويتم حسمه نهائياً عن طريق التحكيم وفقاً لأحكام قواعد مركز عُمان للتحكيم التجاري (ويُشار إليها بـ«القواعد»). ولأغراض ذلك:

(ا) يكون مقر التحكيم في مسقط، سلطنة عُمان؛

(٢) يكون مكان انعقاد التحكيم في مسقط، سلطنة عُمان؛

(٣) تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة محكّمين، على أن يكون كل منهم مستقلاً وغير ذي مصلحة في التحكيم، وألا تكون له أي صلة بأي من أطرافه، وأن يكون محامياً متمرساً في معاملات الأوراق المالية الدولية. ويقوم طرفا النزاع كلّ منهما بتسمية محكّم واحد، ويقوم المحكّمان المعينان بدورهما بتعيين محكّم ثالث يكون رئيساً لهيئة التحكيم. وفي الحالات التي يوجد فيها عدة مدعين و/أو عدة مدعى عليهم، تقوم فئة المدعين مجتمعين وفئة المدعى عليهم مجتمعين بتسمية محكّم واحد لكل منهما. وإذا أخفق أحد الطرفين أو كلاهما في تسمية محكّم خلال المدد المحددة في القواعد، يتم تعيين المحكّم أو المحكّمين وفقاً للقواعد. وإذا أخفق المحكّمان المعينان من قبل الأطراف في تعيين المحكّم الثالث خلال ١٥ يوماً من تاريخ تعيين المحكّم الثاني، فيتم تعيين هذا المحكّم وفقاً للقواعد؛ و

(٤) تكون لغة التحكيم هي اللغة الإنجليزية.

٩,٣ المحكمة المختصة

مع عدم الإخلال بالشرط ٢٥,٢ (التحكيم) أعلاه، يجوز لوكيل حملة السندات، كخيار بديل ووفق تقديره، بموجب إشعار خطي إلى المُصدر:

(١) خلال ٢٨ يوماً من تاريخ إعلان طلب التحكيم (حسب تعريفه في القواعد)؛ أو

(٢) إذا لم يتم الشروع في التحكيم،

أن يطلب إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة للفصل فيه. وإذا قام وكيل حملة السندات بتوجيه مثل هذا الإشعار، يُفصل في النزاع المشار إليه في ذلك الإشعار وفقاً للشرط ٢٥,٤ (الخضوع للاختصاص القضائي)، ومع مراعاة ما يرد أدناه، يُنهى أي تحكيم تم الشروع فيه بموجب الشرط ٢٥,٢ (التحكيم) فيما يتعلق بذلك النزاع. ويتحمل كل طرف في التحكيم المنتهي تكاليفه الخاصة المتعلقة به.

وإذا تم توجيه أي إشعار بإنهاء التحكيم وفقاً لهذا الشرط ٢٥,٣ (المحكمة المختصة) بعد إعلان أي طلب تحكيم بخصوص أي نزاع، يتعين على وكيل حملة السندات أن يُخطر فوراً هيئة التحكيم المشكلة وفقاً للشرط ٢٥,٢ للنظر في النزاع – بأن هذا النزاع سيتم تسويته أمام المحكمة المختصة. وعند استلام الهيئة لهذا الإشعار، يُنهى فوراً التحكيم وأي تعيين لأي محكّم فيما يتعلق بذلك النزاع. ويُعتبر أي محكّم في هذه الحالة قد انتهى عمله في الهيئة، ولا يخل هذا الإنهاء بما يلي:

(١) صحة أي إجراء تم اتخاذه أو أمر صدر عن ذلك المحكّم أو عن المحكمة تأييدًا لذلك التحكيم قبل انتهاء تعيينه؛

(٢) استحقاقه لأتعابه ومصروفاته المستحقة بصورة صحيحة؛ و

(٣) التاريخ الذي أُثيرت فيه أي مطالبة أو دفع لغايات إعمال التقادم أو أي قاعدة أو حكم مماثل.

٩,٤ الخضوع للاختصاص القضائي

إذا تم إصدار إشعار وفقاً للشرط ٢٥,٣ (المحكمة المختصة)، تسري الأحكام التالية:

(١) مع مراعاة الفقرة (٣) أدناه، يكون لمحاكم سلطنة عُمان الاختصاص الحصري للفصل في أي نزاع، ويخضع المُصدر بصورة نهائية وغير قابلة للرجوع إلى الاختصاص الحصري لتلك المحاكم؛

(٢) يوافق المُصدر على أن محاكم سلطنة عُمان هي الجهة القضائية الأنسب والأكثر ملاءمة للفصل في أي نزاع، وبناءً عليه يتعهد بعدم الدفع بخلاف ذلك؛ و

(٣) إن هذا الشرط ٢٥,٤ مقرر لمصلحة وكيل حملة السندات (نيابةً عن حملة السندات) فقط. وبناءً عليه، وعلى الرغم مما ورد في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه، يجوز لوكيل حملة السندات رفع دعاوى تتعلق بأي نزاع (الدعاوى القضائية) أمام أي محكمة أخرى ذات اختصاص. ومع مراعاة القانون، يجوز لوكيل حملة السندات رفع عدد من الدعاوى القضائية في نفس الوقت في أي عدد من الولايات القضائية.

الفصل الخامس: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار

استخدام العوائد

سيتم سداد الإصدار بالكامل على هيئة توزيع أرباح لمساهمي المُصدِر الذين يملكون أسهمًا عادية في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص وذلك على أساس إصدار سند واحد لكل مساهم من مساهمي المُصدِر مقابل كل ٢٥.٥ سهمًا عاديًا (تُقَرَّب إلى الأدنى) يملكها ذلك المساهم في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص. وبناءً عليه، لن يتلقى المُصدِر أي متحصلات إضافية من هذا الإصدار.

المصاريف التقديرية لإصدار السندات

يُظهر الجدول التالي تفاصيل التكاليف والمصاريف التقديرية:

البيانات	ريال عُماني*
رسوم الإصدار	٦٥,٠٠٠
رسوم الأتعاب القانونية والتدقيق	١٠,٠٠٠
رسوم هيئة الخدمات المالية	٥,٠٠٠
رسوم مسقط للمقاصة والإيداع	٢٥,٠٠٠
مصاريف أخرى	١٥,٠٠٠
إجمالي المصاريف المقدرة للإصدار	**١٢٠,٠٠٠**

*إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقا للمصاريف الفعلية.

سيفرض البنك على المستثمرين مصروفات إصدار بمبلغ ٢ بيسة عن كل سند، وأي زيادة – إن وُجدت – يتحمّلها البنك.

الفصل السادس: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها

نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك باسم بنك صحار ش.م.ع.ع بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار طبقا لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣) في مارس ٢٠٠٧ وحصل على ترخيص الأعمال المصرفية التجارية من البنك المركزي العماني في مارس ٢٠٠٧ وبصفته بنك تجاري متكامل، يقوم بنك صحار الدولي بممارسة أنشطته في كافة القطاعات المصرفية بما فيها الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرفية الإسلامية بسلطنة عمان. وفي ديسمبر ٢٠١٨، و قد قام البنك بتغيير اسمه من بنك صحار ش.م.ع.ع إلى بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

وعلاوة على كونه مرخصا من البنك المركزي العماني فإن بنك صحار الدولي بصفته شركة مساهمة عامة وإدراج اسهمه وتداولها في بورصة مسقط، فيخضع البنك كذلك للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية وإضافة لذلك تخضع عمليات البنك التجارية للامتثال بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية واللوائح التنظيمية المعمول بها في سلطنة عمان عموماً.

يواصل بنك صحار الدولي تنفيذ استراتيجية توسع دولي منضبطة تهدف إلى ترسيخ حضور قوي عبر الأروقة المالية العالمية الرئيسية. وقد تحقق إنجاز بارز في ٤ مايو ٢٠٢٥ بافتتاح أول فرع خارجي للبنك رسمياً في الرياض، بالمملكة العربية السعودية. واستناداً إلى هذا الزخم الإقليمي، فقد حصل البنك على موافقة مبدئية من البنك المركزي العُماني بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ وموافقة من هيئة النقد بهونغ كونغ في ١٣ أبريل ٢٠٢٦ لإنشاء مكتب تمثيلي في هونغ كونغ.

أهداف البنك

بموجب النظام الأساسي للمصدر فإن الأهداف الرئيسية للمصدر تتمثل في التالي: –

طبقا للقوانين المعمول بها في السلطنة وتعديلاتها لا سيما الأنشطة المصرفية المسموح بها والقيود الوارد بتعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تتمثل أغراض البنك فيما يلي: –

١- مزاولة الأعمال المصرفية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للمصدر في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلا بالأعمال المصرفية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.

٢- تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلطة مختلفة، سواء كان ذلك نقدا أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالات أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع صكوك الملكية أو البضائع أو السلع أو بوالص الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفة الشحن أو الأوراق المالية أو إيصالات استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.

٣- القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف والأوراق المالية.

٤- استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقت لآخر.

٥- أن يقوم بدور متعهد الاكتتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.

٦- القيام بعمل التمويل التقليدي.

٧- التعاقد في القروض العامة والخاصة والتفاوض عليها وإصدارها.

٨- القيام بدور مدير العهدة والقيم بالنسبة للوصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن الآخرون.

٩- التعامل في جميع الأوراق النقدية والمصرفية والمعاملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لآجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.

١٠- إصدار وتداول الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.

١١- إصدار السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.

١٢- تسوية الشيكات القابلة للتداول.

١٣- بيع وشراء وصرف العملات المتداولة والنقود والسبائك المعدنية.

١٤- المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.

١٥- إيداع أو قرض أو تقديم الأموال بضمانات أو بدونها وعموماً منح والتفاوض في القروض والمبالغ المقدمة من جميع الأنواع.

١٦- الدخول في شراكات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.

١٧- تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع عل اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقا للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.

١٨- العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتدبير أو الحصول على قروض محلية أو دولية للمصدر، على أن يراعى في هذا النشاط التقيد بالتشريعات واللوائح التنظيمية التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.

١٩- اموبل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية

٢٠- حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كممولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفحة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مقايضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل عل أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت مؤثثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أولا على الموافقة المسبقة للمصدر المركزي العماني.

٢١- العمل كوكلاء تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع وجلب بيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.

٢٢- تملك وتأجير أو استئجار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقا للقانون المصرفي والقوانين الأخر ى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.

٢٣- دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للمصدر بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:

(أ) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي وتشمل دون حصر المرابحة والمضاربة والمشاركة والإيجارة الاستصناع ،الخ.

(ج) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

التراخيص والموافقات

يمتلك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس من أجلها البنك وهي :

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	سجل تجاري رقم ١٠١٤٣٣٣	٢٧ فبراير ٢٠٢٧
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة رقم ١٧٧٩	٢٦ مارس ٢٠٢٦
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية ترخيص أعمال البنوك الإسلامية	مستمر طبقا للقانون المصرفي
هيئة الخدمات المالية	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار *	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧

*تغطي هذه الأنشطة: العمل كمصدر وهيكلة المنتجات وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحوث الاستثمارية.

تراخيص فرع المملكة العربية السعودية

الجهة	الوصف / رقم الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة الاستثمار	١٠٢١١٤٤٠١١٦٦٠٠٣	٢٠٢٦/١٠/٠٧
وزارة التجارة	٧٠٣١٦٥٣٣٧٦	٢٠٢٦/١٠/٢٨
المديرية العامة للدفاع المدني (سلامة)	٢٠٠١٢٠٦١٠٤٤٦	٢٠٢٨/٠٨/٢٣
البريد السعودي	١٠٧٥٥٧٢١٦٢	٢٠٢٦/٠٥/٢٢
البنك المركزي السعودي	٤٣٠٢٨١٥٧	لا ينطبق
أمانة منطقة الرياض	٤٨٩٩٠٣٠١٠١٢	٢٠٢٦/٠٦/١٦
غرفة الرياض	٧٦٩٩٣٤	٢٠٢٦/١٠/٢٥

الموافقات

تم اعتماد إصدار السندات بموجب:

- قرار مجلس إدارة المصدر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٦م.
- وافق مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٦م.
- أصدر البنك المركزي العماني موافقته المبدئية بموجب رسالته رقم ٨٧/SIB/٢٠٢٦/SD/CPOC المؤرخة في ١٠ مارس ٢٠٢٦م.
- أصدرت هيئة الخدمات المالية موافقتها بالقرار الإداري رقم FSAP - 2026/562 بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦م.

الفصل السابع: نبذة عن الأعمال

المقدمة

تأسس البنك في عام ٢٠٠٧، وتمثل قصته الملهمة والمستمرة رحلة تشكّلت نتيجة هدف أعمق يتمثل في مساعدة الناس على "النجاح" من خلال تقديم خدمات مصرفية تواكب عالمهم المتغير باستمرار. وهي قصة مدفوعة برؤية تهدف إلى أن يكون شركة خدمات عُمانية رائدة عالمياً تُسهم في ازدهار ونمو العملاء والمجتمعات والأفراد. وقد أصبح صحار الدولي أسرع البنوك نمواً في سلطنة عُمان، ونال في عام ٢٠٢٤ تقدير "أفضل بنك في عُمان". ويستند النجاح المستمر للبنك إلى استراتيجية شاملة ذات نظرة مستقبلية أسفرت عن تحقيق محطات رئيسية مهمة، تشهد عليها العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية التي تعكس تميزه عبر طيف واسع من أنشطته ومبادراته.

وقد حظيت مسيرة نمو البنك بدعم استباقي من قاعدة قوية من المساهمين، بما في ذلك ملكيات كبيرة لجهات حكومية عُمانية. ومن خلال الرؤية الملهمة والاستشرافية لمجلس الإدارة، لعب البنك دوراً محورياً في دفع عجلة التقدم الاقتصادي لسلطنة عُمان، إذ يرى نفسه شريكاً ثابتاً ومُساهماً في خدمة الوطن وأبنائه.

يسعى صحار الدولي إلى الابتكار لإضافة قيمة لكل تجربة، من خلال تفاعله مع مجموعة متنوعة من العملاء والمنتجات والخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية العالمية والأسواق، وإدارة الثروات، والصيرفة الإسلامية. ويشكّل كل قطاع فرصة يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة فريدة تُعزز التنوع وتسهم في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠. ومن خلال توجه واضح لجلب أفضل ما في العالم إلى سلطنة عُمان ونقل أفضل ما في السلطنة إلى العالم، يعمل صحار الدولي على بناء شراكات مع جهات دولية رئيسية بهدف تعزيز منظومة خدماته وإضافة قيمة لها.

وقد عزز البنك مكانته في السوق محلياً وخارجياً من خلال حضوره الواسع داخل السلطنة عبر أكثر من ٨٠ موقعاً، إضافة إلى وجود إقليمي في المملكة العربية السعودية، وحضور دولي يمتد إلى هونغ كونغ. كما شهدت استراتيجية القنوات المصرفية المتكاملة (Omni-channel) في إطار التحول الرقمي للبنك انطلاقة قوية، من خلال منصات مصرفية رقمية متطورة توفر للعملاء من الأفراد والشركات حلولاً مصرفية سلسة وآمنة ومريحة في متناول أيديهم.

ويؤمن البنك بقوة بروح النجاح التي تمتد إلى ما هو أبعد من العملاء، وذلك من خلال العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية. ومع تزايد التركيز العالمي على معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، يواصل البنك التزامه بدمج هذه المبادئ في استراتيجيات أعماله. كما تدعم قيم البنك مبادرات الاستدامة والتنوع والشمول، وتتوافق بشكل وثيق مع الأجندة الوطنية لاعتماد ممارسات الاستدامة البيئية وتعزيز الجوانب الاجتماعية، من خلال هياكل حوكمة فعّالة.

الجوائز وشهادات التقدير التي حصل عليها البنك

حصل البنك على عديد من الجوائز وشهادات التقدير خلال تاريخه التشغيلي القصير. فيما يلي قائمة بالجوائز والشهادات التي حصل عليها:

قائمة الجوائز

م	الجائزة	الجهة المانحة
٢٠٢٦		
١	أفضل علامة تجارية في سلطنة عمان	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٦
٢٠٢٥		
٢	جائزة الإسهام في تطوير أسواق رأس المال	مؤتمر جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط MEIRA السنوي ٢٠٢٥
٣	جائزة الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين في القطاع المالي	مؤتمر جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط MEIRA السنوي ٢٠٢٥
٤	جائزة الريادة في تمكين المبادرات الوطنية والتقدّم الوطني	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٥
٥	أفضل شركة من حيث الأداء	جوائز عالم الاقتصاد لعام ٢٠٢٥
٦	فريق تجربة الزبائن للعام	حفل توزيع جوائز تجربة الزبائن Oman CX Forum
٧	أفضل مبادرة للتحول الرقمي	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
٨	العلامة التجارية الأكثر ثقة في عُمان ٢٠٢٤	حفل توزيع جوائز مؤسسة القمة (NEW AGE BANKING SUMMIT)
٩	البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في سلطنة عُمان	جوائز أخبار التمويل الإسلامي
١٠	أفضل بنك في الابتكار الرقمي	حفل جوائز DLive Awards
١١	أفضل جهة عمل في الشرق الأوسط	معهد العلامات التجارية
١٢	البنك الأفضل نمواً	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
١٣	مبادرة المسؤولية الاجتماعية الأكثر ابتكاراً	مؤتمر العصر الجديد للصيرفة
١٤	صفقة الطرح العام الأولي للعام ٢٠٢٤	جوائز أخبار التمويل الإسلامي
٢٠٢٤		
١٥	الريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية	حفل توزيع جوائز قمة عُمان للمسؤولية الاجتماعية
١٦	أفضل بنك أداء في سلطنة عُمان	حفل توزيع جوائز التميز المؤسسي ٢٠٢٤ من مجلة OER
١٧	الرئيس التنفيذي للعام في القطاع المصرفي	جوائز بيزنيس توداي CXO
١٨	أفضل بنك للخدمات المصرفية الحكومية في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٤	مجلة إنترناشيونال بيزنيس
١٩	البنك الأفضل للعام ٢٠٢٤ – عُمان	مجلة ذا بانكر
٢٠	أفضل بنك للخدمات المصرفية التجارية في عُمان	جوائز مجلة جلوبال بيزنيس ريفيو للعام ٢٠٢٤
٢١	الريادة في الصيرفة الرقمية	حفل توزيع جوائز التحول الرقمي ٢٠٢٤
٢٢	أفضل تطبيق للخدمات المصرفية في عُمان ٢٠٢٤	جوائز وورلد بيزنس آوتلوك السنوية ٢٠٢٤
٢٣	أفضل بنك في عُمان في تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	جوائز يوروموني للتميز
٢٤	الرئيس التنفيذي للعام – في القطاع المصرفي في عُمان	حفل توزيع جوائز عُمان للخدمات المصرفية والمالية ٢٠٢٤

٢٥	أفضل بنك – فئة البنوك الكبيرة	حفل توزيع جوائز عُمان للخدمات المصرفية والمالية ٢٠٢٤
٢٦	أعلى نمو سنوي في إجمالي الأصول في البنوك الخليجية	جوائز مجلة عالم الاقتصاد
٢٧	أقوى العلامات التجارية العمانية في القطاع المصرفي – ٢٠٢٤	جوائز مجلة عالم الاقتصاد
٢٨	جائزة أفضل بنك في عُمان	جوائز يوروموني للتميز
٢٩	الاعتراف بالجودة في الفئتين MTI٠٣ و MT٢٠٢	بنك جي بي مورجان
٣٠	البنك الأكثر ابتكارًا في مجال الحلول الرقمية المتكاملة في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٣	مجلة الإقتصاد العالمي, المملكة المتحدة
٣١	جائزة أفضل فيديو ترويجي	جوائز التسويق والابتكار في عمان (TOMI Awards)
٢٠٢٣		
٣٢	الرئيس التنفيذي للعام – الخدمات المصرفية والريادة	جوائز Le Fonti الدولية ٢٠٢٣
٣٣	المؤسسة الأفضل في مجال إدارة الثروات والخدمات الاستشارية	Signature Luxury ١٠٠
٣٤	الريادة في التنمية المجتمعية المستدامة	جوائز عالم الاقتصاد والأعمال
٣٥	جائزة الرئيس التنفيذي للعام	جوائز عالم الاقتصاد والأعمال
٣٦	أفضل بنك للصيرفة الرقمية في عمان ٢٠٢٣	مجلة الاقتصاد العالمي
٣٧	جائزة أفضل خدمات لإدارة الثروات عمان ٢٠٢٣	مجلة عالم الإقتصاد
٣٨	البنك الأسرع نموا في قطاع التجزئة المصرفية عمان ٢٠٢٣	جوائز وورلد بيزنس آوتلوك ٢٠٢٣
٣٩	أفضل بنك للخدمات المصرفية الاستثمارية في سلطنة عُمان ٢٠٢٣	حفل توزيع جوائزEuromoney’s for Excellence
٤٠	الرائد في الصيرفة الرقمية	جوائز عمان للخدمات المصرفية و المالية ٢٠٢٣
٤١	أفضل بنك نمواً	جوائز عُمان للخدمات المصرفية و المالية ٢٠٢٣
٤٢	الممكن الرئيسي نحو تنمية إقتصادية مستدامة	مؤتمر الأعمال السنوي ٢٠٢٣
٤٣	أفضل بيئة للعمل في القطاع المصرفي	مجلة الإقتصاد العالمي، المملكة المتحدة
٤٤	أفضل علامة تجارية عمانية في القطاع المصرفي	مجلة عالم الاقتصاد

نقاط القوة

تتمثل نقاط القوة الأساسية للمصدر في:

- **محفظة متنوعة:** يعمل صحار الدولي عبر الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات التقليدية، والصيرفة الإسلامية، والخدمات المصرفية الدولية، ما يجعله بنكاً شاملاً يتمتع بتوازن في التعرض لمختلف القطاعات والأنشطة الرئيسية. وتشكل الخدمات المصرفية للشركات أكثر من ٧٠% من الأصول المدرة للدخل، مما يبرز قوته في خدمة العملاء من ذوي الأحجام الكبيرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على نمو قطاعي الأفراد والصيرفة الإسلامية.
- **ثقافة قوية وممارسات راسخة للحوكمة المؤسسية:** يحافظ البنك على فصل واضح بين مختلف مستويات الهيكل التنظيمي، مع وجود ضوابط وتوازنات واضحة بين هذه المستويات، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويلتزم البنك بالقواعد واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية في هذا الشأن، إضافة إلى القوانين واللوائح في الجهات القضائية الأخرى التي يمارس فيها أعماله أو يتواجد فيها، ويسعى إلى الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة المؤسسية.
- **إطار وأنظمة قوية لإدارة المخاطر:** يعتمد البنك نظاماً متكاملاً وقوياً لإدارة المخاطر يغطي جميع مجالات المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الاحتيال، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، وإدارة الأنظمة، والمخاطر المتبقية. ويتم تقييم المخاطر على مستوى كل معاملة وكذلك على مستوى المحفظة. كما يتم تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحليل البيانات التاريخية للمحافظ، والتوقعات، والنماذج التنبؤية، وتحليل الحساسية، وغيرها. وقد تم وضع عمليات وسياسات ومحفزات كافية يتم تحديثها بشكل دوري لضمان الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية ودعم النمو المستدام والشامل.
- **إدارة قوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذو خبرة، ينتمي معظمه إلى السوق العُماني، وقد نجح هذا الفريق في تنمية أصول البنك وربحيته مع تحقيق توازن حصيف بين المخاطر والعوائد.
- **نمو قوي:** يُعد البنك من أسرع البنوك نمواً في سلطنة عُمان من حيث إجمالي الأصول منذ عام ٢٠٠٧. وقد واصل صحار الدولي تحقيق نمو مستدام من خلال مزيج من المبادرات الاستراتيجية والتوسع الخارجي. وأسهم الاندماج الناجح في عام ٢٠٢٣ مع بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع في ترسيخ مكانته كثاني أكبر بنك في السلطنة، في حين ساهمت المبادرات التوسعية – مثل إطلاق العمليات في المملكة العربية السعودية وتوسيع نشاط صحار الإسلامي – في توسيع نطاق أعماله وتنويع مصادر إيراداته. كما يسعى البنك إلى التوسع الانتقائي في الأسواق الدولية لتعزيز قدراته عبر الحدود وإمكانات نموه، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويعزز تنافسيته على المدى الطويل.
- **نافذة الصيرفة الإسلامية:** تم تأسيس صحار الإسلامي بما يتوافق بالكامل مع متطلبات الشريعة الإسلامية ولوائح البنك المركزي العُماني، مما يعزز خيارات العملاء ويوسع نطاق السوق، ويتيح لصحار الدولي خدمة شريحة أوسع من العملاء ودعم الطلب المتزايد على الخدمات المالية الأخلاقية الخالية من الفوائد في عُمان.
- **حضور إقليمي ودولي:** بدأ فرع البنك في المملكة العربية السعودية عملياته في عام ٢٠٢٤، ليشكل حضوراً استراتيجياً مهماً لدفع نمو البنك إقليمياً. ويلعب الفرع دوراً محورياً في تعزيز الممر التجاري بين عُمان والمملكة العربية السعودية، وتسهيل الأنشطة التجارية العابرة للحدود بين السوقين. ويقدم الفرع حلولاً متكاملة في الخدمات المصرفية للشركات وتمويل المشاريع لكبار العملاء، مع تركيز واضح على بناء علاقات طويلة الأجل مع الشركات الكبرى والجهات المرتبطة بالحكومة. وبالتوازي مع ذلك، يعمل البنك على تسريع تطوير قدراته الرقمية لتعزيز تجربة العملاء ورفع الكفاءة وتوسيع خدماته في مجال المعاملات المصرفية. ويضع هذا النهج المنضبط والمستقبلي الفرع كشريك موثوق، يجمع بين قوة إدارة المخاطر، والتميز في التنفيذ، والابتكار لدعم النمو المستدام.

قطاعات الأعمال

يتم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بقطاعات تشغيل البنك، لأغراض الإدارة ، حيث يتم تنظيم البنك في القطاعات التشغيلية التالية بناءً على المنتجات والخدمات على النحو التالي:

الخدمات المصرفية

الخدمات المصرفية للأفراد

تقدم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات للعملاء الأفراد، بما في ذلك الودائع الجارية والآجلة، تمويل الإسكان، القروض الشخصية، التأمين، بطاقات الائتمان، خدمات الصرف الأجنبي، ومنتجات إدارة الثروات. ويتم تقديم هذه الخدمات لتوفير تجربة عملاء مميزة من خلال شبكة فروع البنك الواسعة وقنواته الرقمية الرائدة في السوق.

- **الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء المميزين:** تقدم منتجات وخدمات التجزئة لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد، بما في ذلك شريحة العملاء المميزين.
- **إدارة الثروات:** تقدم منتجات وخدمات التجزئة بالإضافة إلى استشارات إدارة الثروات للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

تقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات لقاعدة عملائها المتنوعة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك القروض، تسهيلات رأس المال العامل، تمويل المشاريع، القروض المشتركة، الودائع لأجل، تمويل التجارة، إدارة النقد، خدمات الحفظ الأمين، الخزانة، الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الصناديق. يتم تقديم هذه الخدمات من خلال مجموعات العملاء والمنتجات المتخصصة والمدفوعة:

- **الخدمات المصرفية التجارية والعالمية:** تقدم منتجات وخدمات الجملة للشركات الكبيرة وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** تقدم استشارات أسواق رأس المال للأسهم والديون، خدمات الحفظ الأمين، وإدارة الصناديق لجميع عملاء الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى إدارة محفظة استثمارات البنك الخاصة.
- **الخدمات المصرفية الحكومية والخاصة:** تقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مخصصة لتلبية الاحتياجات الفريدة للوزارات الحكومية، المؤسسات العامة، المنظمات غير الحكومية، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية جدًا.
- **الخدمات المصرفية الدولية:** تقدم خدمات استشارية للمستثمرين الأجانب الذين يسعون لدخول السوق العماني من خلال الاستثمارات المباشرة، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الحلول المالية الشخصية والمخصصة للشركات العائلية وغير المقيمين.
- **الأسواق العالمية:** تقدم منتجات السيولة النقدية، الصرف الأجنبي، والمشتقات لعملاء الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات. كما يدير فريق الخزانة تمويل الميزانية العمومية للمصدر بشكل عام، وكذلك السيولة، وحالة مخاطر السوق.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تقدم نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية («صحار الإسلامي») مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات. تشمل الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية القائم على المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، والسلم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التجارية، والاستثمار، والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب إطار التنظيم المصرفي الإسلامي.

فرع المملكة العربية السعودية

أسس البنك فرعًا له في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣. يقدم فرع المملكة العربية السعودية حاليًا خدمات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات.

قنوات التوزيع ونقاط الاتصال

يقدم بنك صحار الدولي منتجاته وخدماته من خلال شبكة شاملة من الفروع ومجموعة متنوعة من قنوات التوزيع، المصممة لتزويد العملاء بحلول مصرفية مريحة ويسهل الوصول إليها:

- **شبكة الفروع:**
  - يدير بنك صحار الدولي ٥٩ فرعًا و٣ وحدات لخدمة العملاء.
  - يدير «صحار الإسلامي» – نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك صحار الدولي – ٢١ فرعًا. ووحدتين لخدمة العملاء.
  - فرع المملكة العربية السعودية – المكتب الإقليمي الأول يقع في الرياض.
- **شبكة أجهزة الصراف الآلي/الإيداع النقدي:**
  - يدير بنك صحار الدولي ١١٥ جهاز صراف آلي، ٧٩ منها تعمل كأجهزة إيداع نقدي أيضًا.
  - يدير «صحار الإسلامي» ٢٤ جهاز صراف آلي، ٢٠ منها تعمل كأجهزة إيداع نقدي أيضًا.
  - يتمتع جميع العملاء بإمكانية الوصول إلى أكثر من ١٠٠٠ جهاز صراف آلي على مستوى البلاد من خلال شبكة عُمان نت.
- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:**
  - منصات مصرفية آمنة وسهلة الاستخدام عبر الإنترنت لكل من العملاء الأفراد والشركات. وتشمل الخدمات:
    - تحويل الأموال محليا ودوليا.
    - دفع الفواتير (للعملاء الأفراد).
    - خدمات تمويل الأعمال وكشوف الرواتب (لعملاء الشركات).
    - الاستعلام عن الرصيد، كشوف الحساب، والمزيد.
- **تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول**
  - يوفر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم، مما يتيح لهم تجربة مصرفية سلسة ومتكاملة أثناء التنقل، ويشمل ذلك الميزات التالية:

خدمات تتجاوز الخدمات المصرفية	الخدمات المصرفية
الهدايا الإلكترونية	إدارة الحساب
تحسينات المنزل	التحويلات
تأجير المركبات	دفع الفواتير
الرحلات الجوية	خدمات البطاقات
الفنادق	التوفير والاستثمار
إعادة شحن الرصيد	زيادة القروض
تعبئة رصيد الهاتف دوليا	اتصل بنا
تجارب	اعرف عميلك إلكترونياً
التأمين	الاكتتاب العام (قرض ذاتي)
صالات المطارات	طلب دفتر شيكات
قسائم الألعاب	تتبع شحنتك
شرطة عُمان السلطانية	التفويض الإلكتروني
	إدارة الحد اليومي

- **مركز الاتصال:**
  - يوفر دعمًا على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لعملاء التجزئة، الشركات، و«صحار الإسلامي".
- **وكلاء البيع المباشر:**
  - يقدم فريق من الوكلاء المتخصصين حلولاً مصرفية مخصصة ومجمعة لكل من العملاء الحاليين والمحتملين، مما يعزز إمكانية الوصول إلى المنتجات ومشاركة العملاء.
- **وسائل التواصل الاجتماعي:**
  - لتعزيز تفاعل العملاء وسهولة الوصول إلى الخدمات، يتواصل البنك بشكل فعال مع العملاء عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتُستخدم هذه القنوات لمشاركة التحديثات، تعزيز الثقافة المالية، تقديم الدعم في الوقت الفعلي، والاستماع إلى ملاحظات العملاء.

تقنية المعلومات

تركّز إستراتيجية البنك التقنية على تقديم خدمات رقمية موثوقة وآمنة للعملاء والموظفين، مع التطوّر المستمر لمواكبة متطلبات التشغيل والنمو المستقبلية. وانسجامًا مع هذه الإستراتيجية، يسرّع البنك وتيرة الرقمنة عبر منصّاته المختلفة، ويُضمّن التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتخصيص تجارب العملاء. وبالنسبة للعملاء، ينعكس ذلك في حلول مصرفية ذكية ومريحة تتجاوز الخدمات الرقمية التقليدية. أما على مستوى الأعمال الداخلية، فتُمكّن الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي والعمليات المؤتمتة من اتخاذ قرارات أذكى وتحسين مستوى تقديم الخدمات. كما يحافظ البنك على موقع تعافٍ من الكوارث في موقع بعيد، بما يضمن استمرارية الوصول غير المنقطع إلى الأنظمة والبيانات الحيوية، ويكفل استمرارية الخدمات الأساسية في بيئة تتسارع فيها الرقمنة.

الدعاوى القضائية

ليس لدى البنك أي دعاوى قضائية كبيرة / جوهرية قيد النظر في أي محكمة قانون في سلطنة عُمان، سواء أقامها البنك أو أُقيمت ضده، بخلاف القضايا العادية المرفوعة من قبل العملاء في سياق الأعمال العادية. كما أن القضايا المرفوعة من قبل البنك وضده فيما يتعلق بالمقترضين هي في سياق ممارسة الأعمال التجارية المعتادة.

مؤخرًا، ورد إلى علم البنك بوجود دعوى مرفوعة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد البنك وعدد من البنوك والمؤسسات المالية العُمانية الأخرى، تتعلق بمطالبات بانتهاك براءة اختراع مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال استخدام نظام المقاصة التابع للمصدر المركزي العماني (MpClear). وتشير تقييماتنا الأولية إلى أن الدعوى لا تستند إلى أي أساس قانوني. وقد تم دعم هذا التقييم برأي المستشار القانوني الأمريكي المُعيَّن لتمثيل البنك والمؤسسات المالية العُمانية الأخرى في دفاعهم في الدعوى القضائية، علمًا بأن المدعين سبق وأن أقاموا دعاوى مماثلة في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ضد أطراف أخرى بذات الادعاءات، وقد تم رفض هذه الدعاوى من المحاكم في كلا البلدين.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يضطلع صحار الدولي بدور فاعل في دعم أجندة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان، متجاوزاً نطاق العمل المصرفي التقليدي للمساهمة بشكل ملموس في المجتمع والاقتصاد ورفاهية البلاد.

وخلال الربع الأول من العام، أعلن البنك دعمه للأسر المتضررة من الأحوال الجوية غير المواتية (منخفض المَسَرات) التي شهدتها السلطنة في بداية العام، حيث تبرع بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال عُماني لصالح الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية، وذلك لتخصيصه لجهود الإغاثة لهذه الأسر.

كما ساهم البنك في مبادرة «فك كُربة» للعام الثاني على التوالي، دعماً للجهود الإنسانية وتعزيزاً للتكافل الاجتماعي في مختلف أنحاء السلطنة.

وفي إطار تعزيز حضوره المجتمعي، قامت قافلة «صحار | العطاء» التابعة لصحار الدولي بتقديم مواد أساسية للأسر ذات الدخل المحدود في ولايتي محوت والجازر، وشمل الدعم توفير مجمدات للصيادين في كلتا الولايتين. وتُعد هذه المبادرة، التي يقودها موظفو البنك بالتعاون مع فرق خيرية محلية، نموذجاً لنهج البنك العملي ومشاركته المباشرة في تلبية احتياجات المجتمع المحلي.

وبالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني، نفذ البنك عدة مبادرات موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، من بينها دعمه لجمعية النور للمكفوفين في صحار من خلال برنامج تدريبي مخصص لذوي الإعاقة البصرية بهدف تنمية مهاراتهم في مجال الأعمال.

واستمراراً لدعمه تمكين المرأة العُمانية، قدّم البنك دعمه لجمعية المرأة العُمانية في بوشر لتنفيذ برنامج تدريبي بعنوان «إتقان»، وهو مبادرة استراتيجية تهدف إلى تمكين المرأة من خلال تنمية القيم وبناء القدرات والمهارات.

كما عزز البنك دعمه للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مساندة جمعية التدخل المبكر عبر تمويل برنامج تطوير الأجهزة التعويضية للأطفال ذوي الإعاقة.

وامتد دعم البنك إلى فريق تكافل الخيري في صحار من خلال تركيب ١٥ حاوية لإعادة تدوير البلاستيك في مواقع مختلفة بالولاية، بما يسهم في تعزيز الوعي بأهمية إعادة التدوير والحفاظ على البيئة.

كما شمل دعم البنك محافظة الشرقية، حيث دعم لجنة سناو الصحية في إنشاء مختبر للتوعية الصحية لطلبة المدارس، يهدف إلى رفع مستوى الوعي الصحي وحماية المجتمع من السلوكيات الضارة مثل تعاطي المخدرات والتبغ والسجائر الإلكترونية.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

في بنك صحار الدولي، يشكل التزامنا بالاستدامة أساسًا يوجّه جميع قراراتنا الاستراتيجية، بينما نواصل التوسع إلى ما وراء السوق المحلي ونعزز حضورنا على الساحة الدولية. وننظر إلى الاستدامة باعتبارها الاستخدام الأمثل والمسؤول لجميع الموارد – المالية والبشرية والتقنية والطبيعية – بما يحقق قيمة طويلة المدى لجميع الأطراف ذات العلاقة. وبدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نموذجنا المصرفي، يسهم بنك صحار الدولي في تمكين الأفراد والشركات والمجتمعات على الازدهار في عالم سريع التغير، محليًا وعالميًا. وإدراكاً للدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه البنك في تمكين ودعم التزام السلطنة بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، كان صحار الدولي من أوائل البنوك التي أنشأت وظيفة متخصصة في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة. كما نفخر بكوننا أول بنك عُماني يحصل على قرض أخضر من مؤسسة التمويل الدولية مع وجود نظام متكامل لإدارة البيئة والمجتمع. كما نحرص على دعم الاستثمارات المستدامة من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق أثرًا إيجابيًا بيئيًا واجتماعيًا إلى جانب جدواها الاقتصادية، وذلك عبر حلول تمويل متنوعة تشمل الصناديق الخضراء، وتمويل الطاقة النظيفة، والإقراض المسؤول اجتماعيًا، أو إدارة الأصول المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. هدفنا هو تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، مع الحد من المخاطر وفتح آفاق جديدة للنمو في القطاعات المستدامة الناشئة. كما نولي اهتمامًا خاصًا بتمكين الفئات الأقل خدمة عبر تصميم حلول تمويلية تستهدف قطاعات مثل الثروة السمكية والزراعة وغيرها، لتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

رؤيتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أن نكون قادرين على التأثير الإيجابي والتغيير على الصعيد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، ودعم أصحاب المصلحة لدينا (الشركاء والمستثمرين والأفراد والعملاء والمجتمعات) للازدهار والنمو.

منهجية عمل إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يسترشد نهجنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بإطار العمل الخاص بنا في هذا المجال، والذي يعكس التزامًا مؤسسيًا راسخًا بالتمويل المسؤول، والتنمية المستدامة، وبناء ثقة أصحاب المصلحة. ويُدمج هذا الإطار السياسات والإجراءات والغاية في استراتيجية أعمال متكاملة ومترابطة. كما تُعد سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدينا بمثابة إعلان عن التزامنا بالاستدامة والتنمية المستدامة، مع توفير التوجيه بشأن نهج البنك في إدارة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

علاوة على ذلك، أجرى بنك صحار الدولي هذا العام تقييمًا لدرجة الازدواجية في الأهمية النسبية، وهو خطوة محورية في مواءمة نهج البنك بخصوص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع أفضل الممارسات الدولية. ويقر مفهوم الازدواجية في الأهمية النسبية بأن الاستدامة لا تقتصر فقط على تأثير أعمالنا على المجتمع والبيئة، بل تشمل أيضًا كيفية تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل مباشر على أدائنا المالي وقدرتنا على الصمود. ومن خلال استيعاب كلٍ من البعدين المالي والاستدامي، يضمن هذا التقييم أن تكون استراتيجية البنك شاملة، وأن تحقق التوازن بين قيمة المساهمين والأثر المجتمعي. كما يعزز القدرة على تحديد المخاطر واغتنام الفرص وتخصيص رأس المال بشكل مسؤول، بما يدعم رؤية بنك صحار الدولي ويعززها.

قنوات الاتصال مع المساهمين والمستثمرين

يلتزم البنك بضمان الإفصاح والتواصل في الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية للمساهمين وفي السوق، حيث يقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقارير الربع سنوية ونصف السنوية والتقرير السنوي وفقًا للمبادئ التوجيهية القانونية.

تحت الإشراف الكامل لمجلس الإدارة، تتولى الإدارة مسؤولية إعداد وسلامة وعرض البيانات المالية والمعلومات الأخرى في التقرير السنوي بشكل عادل.

تتوفر البيانات المالية للمصدر على موقع بورصة مسقط على الرابط *www.msx.om*، وكذلك على الموقع الإلكتروني للمصدر على الرابط *https://www.sib.om/investor-relations* كما يقوم البنك بالإفصاح في الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية على موقع بورصة مسقط بما يتماشى تمامًا مع القوانين واللوائح المعمول بها.

الفصل الثامن: المراجعة المالية

يمكن الاطلاع على البيانات المالية للبنك عن السنوات المالية ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ على الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط على الرابط التالي: www.msx.om أو الموقع الالكتروني للبنك على الرابط التالي: https://www.sib.om/investor-relations.

الفصل التاسع: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

في سياق الأعمال العادية، يقوم البنك بإبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة به، بما في ذلك معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته، والمساهمين، والإدارة العليا، وهيئة الرقابة الشرعية، والمدققين الشرعيين والشركات التي لهم فيها مصلحة كبيرة. يتم إجراء هذه المعاملات على أسس تجارية بحتة ويتم اعتمادها من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة ووفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

للاطلاع على ملخص تعاملات الأطراف ذات العلاقة، نُحيلكم إلى البيانات المالية للبنك، وهي متوفرة على الموقع الالكتروني لبورصة مسقط على الرابط التالي: www.msx.om أو الموقع الالكتروني للبنك على الرابط التالي: https://www.sib.om/investor-relations .

الفصل العاشر: عوامل المخاطرة

يرى المصدر أن العوامل التالية قد تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالسندات؛ علما بأن غالبية هذه العوامل تمثل حالات طارئة بمعنى أنها قد تحدث أو قد لا تحدث، علاوة على أن المصدر ليس في وضع يسمح له بإبداء رأيه حول احتمالية حدوث مثل هذه الحالات الطارئة. وعلاوة على ما سبق، فقد وضعنا بين أيديكم أيضًا العوامل الهامة لتقييم مخاطر السوق المرتبطة بالسندات.

يرى المصدر أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية الكامنة فيما يتعلق بالسندات، غير أن عدم قدرة المصدر على سداد أي مبالغ مستحقة أو فيما يتعلق بأي سندات قد يكون نتيجة أسباب أخرى لم تؤخذ في الاعتبار على أنها تمثل مخاطر جوهرية استناداً إلى المعلومات المتاحة حاليًا أو التي قد لا تكون قادرة على توقعها في الوقت الحالي؛ ولا يقدم المصدر أي إقرارات تفيد أن عوامل المخاطرة المذكورة أدناه هي العوامل الحصرية والشاملة.

يكون للكلمات والمصطلحات والتعبيرات الواردة في فصل الشروط من هذه النشرة نفس المعاني المحددة لها في هذا الفصل.

مخاطر متعلقة بالسندات

مخاطر تخفيض القيمة

إذا وقع حدث عدم جدوى في أي وقت، فسيتم إلغاء السندات في حالة خفض قيمة رأس المال (كاملا) أو خفضه جزئيا على أساس النسبة والتناسب (في حالة تخفيض رأس المال جزئيًا). يجب إلغاء جميع حقوق أي حامل للسندات بالدفع لأية مبالغ السندات أو فيما يتعلق بها أو قد يتم تخفيضها على أساس تناسبي فيما بين حملة السندات. وعلى حسب الحالة، فلا يجوز استعادة هذه الحقوق تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ إعلان حدث عدم جدوى أو الإشعار به حتى إذا توقف حدث عدم جدوى. بموجب

ولا يجوز إجراء التخفيض إلا بموافقة كتابية مسبقة من البنك المركزي العُماني. ولن يتم التعامل مع تخفيض القيمة في هذه الحالة على أنها حالة من حالات الإخلال.. ولا يجوز تحويل السندات إلى أسهم عادية وفقًا للشروط. يجب على المستثمرين أيضًا أن يدركوا أن تطبيق ميزة استيعاب الخسارة المترتبة عن عدم الجدوى مثل تخفيض القيمة عند حدوث حالة عدم الجدوى لم يتم اختباره في عُمان وقد توجد درجة معينة من عدم اليقين في تطبيقه

كما أن حدوث حدث عدم جدوى لا يمكن التنبؤ به بطبيعته ويعتمد على عدد من العوامل، والتي يقع العديد منها خارج سيطرة المصدر. إن احتمالية وقوع حدث عدم جدوى يخضع من بين أمور أخرى، إلى تحديد شخصي من قبل الجهة التنظيمية في الظروف التي قد تكون خارجة عن نطاق سيطرة المصدر وقد لا توافق عليها المصدر أو حملة السندات أو كليهما.

إن السندات هي أوراق مالية غير قابلة للاسترداد نقدًا

إن السندات هي أوراق مالية غير قابلة للاسترداد نقدًا. ولا يجوز لحملة السندات أن يطالبوا في أي وقت بسداد أو إسترداد سنداتهم. وبذلك يتعين تحويل السندات بشكل إلزامي إلى أسهم عادية وفقا للشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي) في تاريخ التحويل.

لا يشترط على المصدر سداد أصل السندات

على الرغم من أن السندات هي شكل من أشكال سندات الدين الثانوية، إلا أنه لا يشترط على المصدر أبدا سداد المبلغ الأصلي عند الاستحقاق، وبدلاً من ذلك، وفي تاريخ التحويل، سيتم تحويل السندات بشكل إلزامي إلى أسهم عادية وفقاً لمعدل التحويل المنصوص عليها في الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي)، والتي قد تكون قيمتها السوقية أقل بكثير من المبلغ الأصلي للسندات.

وبالتالي، فإن حملة السندات عرضة لتقلبات في قيمة الأسهم العادية التي سيتم تحويل السندات إليها عند الاستحقاق.

الفائدة على السندات ستكون مستحقة وواجبة السداد فقط وفقا لتقديرات المصدر وذلك بشكل حصري ومطلق كما يجوز للمصدر إلغاء دفعات الفائدة كليا أو جزئيا في أي وقت. لن تكون الفوائد الملغاة مستحقة ولن تتراكم أو تكون مستحقة الدفع في أي وقت ولا يحق لـ حملة السندات الحصول على الفوائد الملغاة

الفائدة على السندات ستكون مستحقة وواجبة السداد فقط وفقا لتقديرات المصدر. يجب أن يحظى جهة الإصدار بالسلطة التقديرية المنفردة والمطلقة في جميع الأوقات ولأي سبب لإلغاء كليا أو جزئيا) أي مبلغ سداد فائدة كان من الممكن أن يكون مستحق الدفع في أي تاريخ دفع الفائدة. ويجب أن يكون مبلغ سداد الفائدة مستحقا وواجب السداد فقط في تاريخ دفع الفائدة إلى الحد الذي لم يتم إلغاؤه وفقا لشروط السندات. إذا لم يقم المصدر بتسديد الفائدة في التاريخ المحدد لدفع الفائدة (أو إذا اختار المصدر تسديد جزء، ولكن ليس كل من مبلغ الفائدة المستحقة، فإن عدم الدفع هذا يشكل تجسيدا من المصدر لتقديره في إلغاء هذا المبلغ المستحق الدفع للفائدة أو الجزء من مبلغ دفع الفائدة الذي لم يتم دفعه، وبالتالي فإن هذا المبلغ المستحق للفائدة أو الجزء غير المدفوع منه لن يكون مستحقا وواجب الدفع.

بالإضافة إلى حق المصدر في إلغاء مدفوعات الفائدة كليا أو جزئيا في أي وقت، فإن شروط السندات تقيد أيضًا سداد دفعات الفائدة على السندات في ظروف معينة، وفي هذه الحالة تعتبر هذه الفائدة ملغاة والفائدة التي تعتبر ملغاة لن تكون مستحقة ولن تتراكم في أي وقت ولا يحق لحملة السندات الحصول على الفوائد الملغاة

إذا حدث أيا مما يلي:

(أ) في حال اختار المصدر ممارسة اختيار عدم السداد؛ أو

(ب) حدوث حدث عدم السداد

فلا يجوز للمصدر دفع مبلغ فائدة على السندات في أي تاريخ لدفع الفائدة وسيعتبر دفع الفائدة هذا ملغى ولن يكون مستحقا وواجب السداد في تاريخ دفع الفائدة.

أي فائدة لم يتم دفعها لن تتراكم أو تتضاعف، ولا يحق لحملة السندات الحق في الحصول على فائدة غير مدفوعة في أي وقت حتى لو تم دفع الفائدة في المستقبل. لا تشكل أي فائدة لم يتم دفعها حالة إخلال.

مخاطر متعلقة بحالة السندات

تصنف الالتزامات على أنها التزامات ثانوية للالتزامات من الفئة العليا، والتي تتساوى، أو تعتبر متساوية، بالمرتبة مع الالتزامات المتكافئة وتحتل الأولوية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات من الفئة الدنيا. وتلك الالتزامات ليست مضمونة أو مكفولة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر يعزز من الناحية القانونية أو الاقتصادية أولوية مطالبات حملة السندات مقابل الالتزامات الأقدم والتزامات المتساوية

وفي حالة حل المصدر أو إغلاقه أو تصفيته، يستخدم مصفي المصدر أصول المصدر للوفاء بجميع مطالبات الدائنين التي تكون لها التزامات عليا في الأولوية لتلبية مطالبات حملة السندات ومطالبات الدائنين الأخرى التي تكون متساوية معها في الرتبة. وفي هذه الحالة، قد لا تكون هناك أصول كافية للوفاء بمطالبات حملة السندات كاملة.

لن يحق لحملة السندات الحصول على أي حقوق فيما يتعلق بالأسهم العادية، لكنهم سيخضعون لجميع التغييرات التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بالأسهم العادية

لن يتمتع حملة السندات بصفتهم حملة السندات بأي حقوق سواء في المشاركة في اجتماعات المساهمين أو ممارسة أي حقوق تصويت للمساهمين أو حق الحصول على توزيعات أرباح أو توزيعات أخرى أو أي حقوق أخرى على الإطلاق فيما يتعلق بالأسهم العادية.

قد تكون هناك حالات لا يتمكن فيها المصدر من إتمام عملية تحويل السندات سواء في أي تاريخ الاستحقاق

قد يمنع المصدر من تسليم الأسهم العادية بموجب القانون أو قد يكون غير قادر على تسليمها عند تحويل السندات. وعندئذ، فسيتم إتمام عملية التحويل بمجرد أن يكون المصدر قادر على إجراء ذلك. وفي هذه الحالة، سيتم تعليق الحقوق

والمطالبات التي كان سيحصل عليها حملة السندات من المصدر لغرض تحويل سنداتهم إلى أسهم عادية، خلال المدة التي لم يتمكن حينها المصدر من تسليم الأسهم العادية. وقد يتراجع سعر الأسهم العادية خلال هذه الفترة مما يؤثر سلباً على قيمة السندات.

لا توجد قيود على مبلغ أو نوع الأوراق المالية أو المديونيات الإضافية التي قد يصدرها المصدر أو يتحملها أو يضمنها

لا توجد قيود يمنع المصدر من إصدار أوراق بما في ذلك الأوراق المالية القابلة للتحويل مماثلة للسندات في المستقبل ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم حدوث مثل هذا الإصدار.. وقد يؤدي إصدار أو إنشاء أي التزامات عليا أو متساوية إلى تقليل المبلغ القابل للاسترداد بواسطة حملة السندات عند تصفية المصدر.

لا تتضمن السندات على آليات حماية من انخفاض نسبة الملكية (التخفيف)

نسبة التحويل غير خاضعة لأي تعديل نتيجة أي حدث مؤسسي أو أي حدث آخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: توزيعات نقدية استثنائية، أو توزيعات أسهم، أو أسهم منحة، أو زيادات في رأس المال، أو توزيع الاحتياطيات، أو الاندماج بطريق الضم، أو الاندماج، أو الانقسام، أو التجزئة، أو إعادة شراء رأس المال. ولا يوجد أي التزام قانوني بإجراء تعديل عن كل حدث مؤسسي أو أي حدث آخر قد يؤثر في السعر السوقي للسندات أو في نسبة التحويل. وبناءً عليه، فإن وقوع أي من الأحداث المؤسسية و/أو غيرها المذكورة أعلاه قد يؤثر سلبًا في القيمة السوقية للسندات.

يجب أن تكون جميع فئات الأسهم العادية الصادرة عند التحويل لأي سندات متطابقة من جميع النواحي وبالتالي، قد يتم تخفيف حقوق حملة السندات مقابل المساهمين الآخرين إذا تم تحويل السندات الإضافية إلى أسهم عادية.

قد لا يكون هناك سوق ثانوية نشطة لتداول السندات أو قد لا يوجد بها سيولة

ليس هناك ما يضمن أن السوق الثانوية لـ السندات سوف تتطور، أو إذا تطورت، فإنها ستزود حملة السندات بالسيولة أو أنها ستستمر طوال عمر السندات. وفي حال وجود سوق لتداول السندات قد لا يكون يتوافر بها سيولة كافية ويسهل الحصول عليها. وبناء عليه، قد يواجه حملة السندات صعوبة في بيع سنداتهم بسهولة أو بأسعار توفر لهم عائدا مقارنا بالاستثمارات المماثلة التي تتمتع بسوق ثانوية نشطة. قد تتقلب القيمة السوقية للسندات وقد يكون لنقص السيولة تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للسندات.. عموما قد تكون للسندات سيولة محدودة في السوق الثانوية وقد تكون معرضة لمزيد من التقلبات الأسعار مقارنة بأوراق الدين التقليدية حيث أن السندات تكون ثانوية ويجب تحويلها إلى حقوق ملكية في تاريخ التحويل.

مخاطر التعديلات

تحتوي الشروط على أحكام تتعلق بالدعوة إلى اجتماعات حملة السندات لمناقشة المسائل التي تؤثر على مصالحهم بشكل عام. إذ تسمح هذه الأحكام لغالبية محددة من حملة السندات بإلزام جميع حملة السندات، بما في ذلك حملة السندات الذين لم يحضروا ويصوتوا في الاجتماع المعني وحملة السندات الذين صوتوا بطريقة تتعارض مع الأغلبية. تنص الشروط أيضا على أنه يجوز لـ وكيل حملة السندات والمصدر الاتفاق، وبدون موافقة حملة السندات، على إجراء تعديل لأي من السندات في الظروف المحددة ضمن بنود الشروط بما لايتعارض مع لائحة تنظيم السندات والصكوك والقوانين ذات الصلة.

تعديل السندات بناء على رأي غالبية حملة السندات دون الحاجة إلى الحصول على موافقة جميع حملة السندات

تنص شروط وأحكام السندات على الدعوة إلى عقد اجتماعات لحملة السندات للنظر في المسائل التي تؤثر على مصالحهم بوجه عام، ومن بين هذه المسائل تعديل أو إلغاء شروط وأحكام شريطة الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية أو شروط وأحكام سند الوكالة وطبقا لقانون الشركات التجارية، يجوز للأغلبية المحددة، وفقا للائحة تنظيم السندات والصكوك، إلزام جميع حملة السندات، بما في ذلك حملة السندات الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع ذو الصلة وحملة السندات الذين صوتوا ضد رأي الأغلبية، بقرارهم.

يجوز تعديل سند الوكالة ومستندات المعاملة الأخرى دون موافقة أو إرسال إشعار حملة السندات

تجيز شروط وأحكام وسند الوكالة لوكيل حملة السندات القيام بما يلي: (١) الاتفاق مع الجهة المصدرة للسندات، دون الحصول على موافقة من حملة السندات أو تفويض منهم على أي تعديلات رسمية أو بسيطة أو فنية في شروط وأحكام سند العهدة أو شروط وثائق معاملات أخرى وأحكامها أو أي تعديلات يتم إجراؤها يراها الوكيل لغرض تصحيح أخطاء واضحة أو (٢) الموافقة على أية تعديلات أخرى باستثناء ما هو منصوص عليه في سند العهدة أو التنازل أو التفويض فيما يتعلق بأي مخالفة فعلية أو محتملة لأي من أحكام سند العهدة أو مستندات المعاملة أو (٣) تحديد أن أي من الحالات التي يجوز التعامل معها على أنها تشكل تقصير فعلي أو محتمل على النحو المبين في سند العهدة شريطة ألا تضر هذه التعديلات أو هذا التنازل أو التفويض أو الحالات، وفقا لتقدير وكيل حملة السندات وحده بشكل جوهري بمصالح حملة السندات وألا تتعلق بالمسائل المتحفظ عليها على النحو المبين في سند العهدة). وما لم يقرر وكيل حملة السندات خلاف ذلك، يجب أن يقوم المصر بإخطار حملة السندات بأي تعديلات من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن عمليا وفقا للشرط ١٣ (الإشعارات) من الشروط الملزمة على حملة السندات في جميع الحالات دون مخالفة المادة ١٥٥ من قانون الشركات التجارية.

الاعتبارات القانونية التي تفرض قيودًا على أنواع معينة من الاستثمارات

تخضع الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها بعض المستثمرين لقوانين الاستثمار ولوائحه وتتولى السلطات المعنية مراجعتها أو تنظيمها. ويلتزم جميع المستثمرين المحتملين بالرجوع إلى مستشاريهم القانونيين لتحديد ما إذا كان وإلى أي مدى (١) تمثل السندات استثمارات قانونية بالنسبة لهم؛ (٢) يمكن استخدام السندات كضمان الأنواع مختلفة من القروض، و (٣) إذا كانت هناك قيود أخرى مطبقة على شرائهم أو رهنهم لأي سندات تلتزم المؤسسات المالية بالرجوع إلى مستشاريها القانونيين أو الجهات التنظيمية المعنية لتحديد الطرق المناسبة للتعامل مع السندات بموجب أي قواعد معمول بها فيما يتعلق برأس المال القائم على المخاطر أو أي قواعد مشابهة.

الحقوق المحدودة لحملة السندات الأفراد

تعد حماية وتحصيل حقوق حملة السندات بمواجهة المصدر إحدى مهام وكيل حملة السندات تقيد الشروط من إمكانية حملة السندات على القيام بأية إجراءات قانونية ضد المصدر. تنحصر إمكانية حامل السند على بدء أي إجراء فردي ضد المصدر على الحالة التي يفشل فيها وكيل حملة السندات بذلك حيث أنه يكون ملزما بمتابعة القضية، سواء فشل في ذلك خلال فترة معقولة واستمر هذا الفشل أو كان غير قادر على ذلك بسبب قرار من محكمة وفي كل حالة، يحتفظ حامل السندات المعني أو حامل السند المعني مع حملة السندات الآخرين الذين يعتزمون متابعة القضية مباشرة ضد المصدر الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من القيمة الاسمية الإجمالية للسندات المستحقة.

المخاطر المتعلقة بالمصدر

مخاطر المنافسة

يعمل المصدر في بيئة عمل تنافسية حيث يواجه منافسة من البنوك التجارية الأخرى والبنوك المتخصصة وشركات التمويل وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على مستوى الأعمال مما قد يكون له تأثير سلبي على الهوامش والربحية، وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال المصدر وأنشطته التجارية ونتائج تشغيله، وبالتالي على قدرة المصدر على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات.

المخاطر التنظيمية

من شأن وقف رخصة المصدر المصرفية أو إلغاءها أو تقييدها أن يجعل جهة الإصدار غير قادر على ممارسة أنشطته وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على نشاط المصدر وعلى نتائجه التشغيلية ، وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على نشاط المصدر وعلى نتائجه التشغيلية، وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي كبير على قدرة المصدر على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات. وفي حال طرأت أي تغييرات على القوانين واللوائح في المستقبل بما يؤثر على عملية التحويل، فإنه يتعين تقييم ذلك في وقت صدور تلك القوانين و/أو اللوائح الجديدة.

المخاطر المصرفية

تواجه البنوك – بما في ذلك المصدر – العديد من المخاطر التي تنشأ بسبب طبيعة نشاطها التجاري وأعمالها، ويشمل ذلك مخاطر الائتمان تخلف المقترضين الأطراف المقابلة عن السداد، ومخاطر سعر الفائدة الحركة السلبية في معدلات السوق ومخاطر السيولة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها والحصول على مبلغ التمويل المطلوب بأسعار اقتصادية)، ومخاطر العملة الحركة السلبية في سعر الصرف، ومخاطر السعر الحركة السلبية في أسعار السوق فيما يتعلق بالسندات / الاستثمارات / الأصول)، والمخاطر التشغيلية مخاطر الاحتيال، والأخطاء، والتوثيق غير السليم، وغيرها) والمخاطر التقنية فقدان المعلومات والتعطل عن العمل، واستخدام أنظمة قديمة، ومخاطر السمعة من شأن مخاطر الدعاوى القانونية، أو سوء سلوك، أو حالات الإخلال التشغيلي، أو الإشاعات الصحفية أو الدعاية السلبية، سواء حقيقية أم لا، أن تمس سمعة المصدر بشكل يؤدي إلى التأثير سلباً على موقفه، أو نشاطه، أو أرباحه؛ وقد تؤثر أيا من تلك المخاطر على المصدر بشكل قد يؤدي إلى تحمله الخسائر المالية والتجارية الفادحة وفي حال أن كان لهذه المخاطر تأثير سلبي كبير على أنشطة المصدر وأعماله ونتائجه التشغيلية وموقفه المالي، وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال المصدر أو أنشطته التجارية أو نتائج تشغيله أو سيولته أو النظرة المستقبلية له، يمكن أن يؤثر ذلك بدوره على قدرة المصدر على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات.

المخاطر الائتمانية

تتمثل المخاطر الائتمانية في مخاطر تعثر أحد طرفي الأداة المالية في الوفاء بأحد التزاماته على النحو الذي يكبد الطرف الآخر خسارة مالية، وتعد المخاطر الائتمانية مخاطر ملازمة لأعمال المصدر وأنشطته المالية يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان من تدهور مستوى الجودة الائتمانية لأطراف مقابلة محددة للمصدر، ويجوز أن يقع هذا التدهور نتيجة للتدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية أو العالمية أو نتيجة للمخاطر النظامية داخل النظام المالي؛ ويُمكن أن يؤثر ذلك على قابلية المصدر على الاسترداد وقيمة أصوله ويتطلب زيادة في مخصصات لمصدر نظرا لاضمحلال قيمة أصوله والانكشافات الائتمانية الأخرى وهو ما قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال المصدر وانشطته التجارية ووضعه المالي ونتائج عملياته والنظرة المستقبلية لها وبالتالي يؤثر على قدرة المصدر على تسديد الدفعات فيما يتعلق بالسندات.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في أسعار السوق ومنها أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، وتهدف إدارة المصدر المعنية بمخاطر السوق إلى الحد من عدد الخسائر المحتملة على المراكز المفتوحة التي قد تنشأ بسبب التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير سلبا على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته والنظرة المستقبلية له وهو ما يؤثر بالتالي إلى قدرة المصدر على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات.

مخاطر استمرارية الأعمال

يجوز أن تتأثر أعمال جهة الإصدار بالكوارث الطبيعية والحوادث ومنها الحرائق وهو ما قد يؤدي إلى انقطاع الأعمال وتعطله وفقدان الممتلكات والسجلات والمعلومات، وقد يؤثر أي انقطاع أو توقف أو تهديد واقع أو محتمل وقوعه، على نظام تقنية المعلومات الخاص بجهة الإصدار على عملياته بشكل كبير؛ وفي حال أن كان حجم هذا الانقطاع أو التوقف كبيرا، يمكن له أن يؤثر تأثيرًا سلبيا كبيرًا على وضعها المالي، وبالتالي على قدرة جهة الإصدار على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات.

المخاطر القانونية والقضائية

قد يتعرض المصدر لمخاطر الخسارة نتيجة بطلان أي من الإجراءات القانونية أو التنظيمية أو حيلولة هذه الإجراءات دون أداء المصدر أو أي من أطرافه المقابلة لأي من تصرفاتها بموجب شروط وأحكام أي من الاتفاقيات التعاقدية التي يبرمها المصدر ويمكن لأي إجراء قانوني أو تنظيمي من هذا القبيل أن يؤثر بشكل كبير على عمليات المصدر مما قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته والنظرة المستقبلية عليه وبالتالي التأثير على قدرة المصدر على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات.

مخاطر التقديرات المحاسبية الرئيسية

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية

والمبالغ المبلغ عنها للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الراهنة، والتي تشكل نتائجها أساسا لعمل الأحكام حول القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. ونادرا ما تتساوى التقديرات المحاسبية الناتجة بحكم تعريفها، مع النتائج الفعلية ذات الصلة. إذا ثبت أن التقديرات غير صحيحة بشكل ملموس، فقد يعني هذا أن مبالغ الأصول و / أو الالتزامات والدخل و / أو النفقات غير صحيحة، وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج العمليات والتوقعات، وبالتالي قد يؤثر ذلك على قدرة المصدر على سداد الدفعات المستحقة للسندات.

مخاطر سعر الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر الانحرافات في الأرباح أو القيمة الاقتصادية بسبب الحركة السلبية لمنحنى العائد، وتعتبر هذه المخاطر أساساً متأصلة في دفتر الأعمال المصرفية بشكل رئيسي من خلال محفظة السلف والودائع.

ينشأ التعرض لسعر الفائدة لدى المصدر بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات التعاقدية أو إعادة تسعير الأصول والالتزامات داخل وخارج الميزانية العمومية.

وتعرف حساسية بيان الدخل بأنها تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على أرباح سنة واحدة، بناء على سعر الفائدة المتغير والأصول المالية غير التداولية والالتزامات المالية المعقودة في تاريخ التقرير.

وإذا كان هناك انحراف مادي ملموس في الأرباح أو عدم تطابق في الالتزامات التعاقدية، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج العمليات والتوقعات وبالتالي يؤثر على قدرة المصدر على تسديد الدفعات المستحقة للسندات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي يواجهها المصدر نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية كما تتضمن المخاطر عدم القدرة على تمويل الأصول في مواعيد الاستحقاق المحددة وبالأسعار المناسبة، بالإضافة إلى مخاطر عدم القدرة على تصفية أصل ما بسعر مقبول وخلال فترة زمنية مناسبة تستند الأنشطة التمويلية للمصدر على مجموعة من الأدوات تشمل الودائع البنكية، والالتزامات الأخرى، ورأس المال المخصص؛ وعليه تزيد المرونة التمويلية، وينخفض الاعتماد على مصدر التمويل الوحيد.

كما قد تؤدي الاضطرابات والشكوك أو التقلبات في الأسواق المالية والائتمانية إلى الحد من قدرة المصدر على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة وزيادة تكلفة هذا التمويل. ويعتمد توافر أي تمويل إضافي للمصدر على العديد من العوامل المتنوعة، مثل ظروف السوق، ومدى توفر الائتمان بشكل عام وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية بشكل خاص، والحالة المالية للمصدر وتصنيفه وقدرته الائتمانية بالإضافة إلى احتمالية تشكيل العملاء أو المقرضين وجهة نظر سلبية عن التوقعات المالية للمصدر. وفي المقابل، قد يؤثر هذا على قدرة المصدر على وفائها بالتزامات السداد المتعلقة بالسندات.

عدم المحافظة على رأس المال التنظيمي المناسب، ومعايير كفاية رأس المال

تخضع البنوك في سلطنة عمان لمتطلبات كفاية رأس المال التي يفرضها البنك المركزي العماني، ويشترط البنك المركزي العماني على جميع البنوك الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال، ومن شأن إخفاق المصدر في الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال إلى اتخاذ إجراءات إدارية ضدها من قبل البنك المركزي العماني مما قد يلحق ضرراً بالغاً بالأعمال التجارية للمصدر، مما قد يؤثر بالتبعية على قدرة المصدر على وفائه بالتزامات السداد المتعلقة بالسندات.

مخاطر الاعتماد على كبار الموظفين

يعتمد نجاح جهة الإصدار جزئيا، على مقدرة المصدر على الاستمرار في جذب كوادر الموظفين المؤهلين من اصحاب المهارات وتحفيزهم والابقاء عليهم في مناصبهم؛ كما يعتمد المصدر على إدارته العليا لتنفيذ إستراتيجيته وعملياته اليومية، وفي حالة عدم تمكن المصدر من الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين في الإدارة العليا و / أو تعيين موظفين جدد في الأوقات المناسبة فإن ذلك يمكن أن يكون له أثر سلبي على عمليات المصدر ونشاطه وأرباحه.

الإصدار والمصدر يخضعان للمتطلبات الرقابية المتغيرة

اللائحة الأساسية التي تنظم عملية إصدار السندات والصكوك في سلطنة عمان هي لائحة تنظيم السندات والصكوك الصادرة بالقرار الوزاري رقم خ/٢٠٢٤/٢١ (**لائحة تنظيم السندات والصكوك**)، وقد نصت لائحة تنظيم السندات والصكوك على إجراءات إصدار أدوات السندات والصكوك، وقد دخلت حيز التنفيذ في ٢١ مارس ٢٠٢٤. كما تحدد لائحة تنظيم السندات والصكوك الحد الأدنى من متطلبات إصدار الأوراق المالية في سلطنة عمان، بما في ذلك الجداول الزمنية للاحتفاظ بمستندات المعاملات والحصول على الموافقات اللازمة من هيئة الخدمات المالية على أي إصدار.

إلا أنه لا يمكن التأكد من أثر ذلك على السندات، وكذلك أثره على تسعير السندات في أي سوق ثانوية؛ وبوجه عام، لن يكون المصدر قادر على التنبؤ بأثر التشريعات أو اللوائح الحالية أو المستقبلية أو التغييرات في تفسير أو تطبيق التشريعات واللوائح الحالية بما في ذلك لائحة تنظيم السندات والصكوك، على أعماله ونتائج عملياته وأوضاعه المالية، إذ قد ينتج عن التغييرات في السياسة الحكومية أو التشريعات أو تفسير اللوائح المطبقة على المصدر في أي من الأسواق الذي يزاول أعماله فيها، والتي يمكن تطبيقها بأثر رجعي، أثراً سلبياً على متطلبات رأس المال وتوزيعات الأرباح المستحقة وبالتالي على النتائج المالية.

وإذا نتج عن كل من العوامل المذكورة أعلاه أثراً سلبياً جوهرياً على الأعمال أو الوضع المالي أو التوقعات الخاصة بالمصدر، فقد يؤثر ذلك على قدرة المصدر على وفائه بالتزامات السداد المتعلقة بالسندات.

المخاطر المتعلقة بالسوق الذي يعمل ضمنه المصدر

المخاطر الاقتصادية

يؤثر الأداء الاقتصادي في العالم، وكذلك في سلطنة عمان تأثيراً مباشراً على أداء المصدر، كما أنه قد ينجم عن أي تغيير في البيئة الاقتصادية تأثير على كل من عمليات وأداء المصدر.

وعليه فقد يؤدي أي خفض مستقبلي للتصنيف الائتماني لسلطنة عمان إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو قد يحد من قدرة جهة الإصدار على جمع المزيد من رأس المال بتكاليف منخفضة مما قد ينتج عنه تأثيراً سلبياً ملموساً على أعماله أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

التغيرات في القوانين واللوائح والقواعد

يخضع المصدر لإشراف البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. ويجوز للحكومة تنفيذ لوائح أو سياسات مالية أو نقدية، أو اتخاذ إجراءات قد ينتج عنها تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر، وقد ينجم عن أي عامل من تلك العوامل تأثير سلى على اقتصاد ونمو سلطنة عُمان وبالتالي يؤثر على أعمال المصدر.

ومن ثم فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها بما في ذلك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال وإطار بازل التنظيمي وأدوات السندات الثانوية من شأنها أن تؤثر على قيمة السندات، ولا سيما في السوق الثانوية.

انخفاض التصنيف الائتماني للمصدر

تعد التصنيفات الائتمانية لجهة الإصدار، والتي تهدف إلى قياس قدرته على الوفاء بالتزاماته بمواعيد استحقاقه، عاملاً مهما في تحديد تكلفة اقتراض جهة الإصدار للأموال. تعتمد أسعار الفائدة المترتبة على قروض جهة الإصدار جزئيا على تصنيفاته الائتمانية؛ وفي تاريخ نشرة الإصدار هذه، فإن جهة الإصدار تحمل تصنيف طويل الأجل – بتصنيف Baa٣من وكالة موديز اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٥ وتصنيف طويل الأجل – بتصنيف BB+ من فيتش للتصنيف اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٥.

في حال انخفض التصنيف الائتماني للمصدر أو تم وضعه في تصنيف ائتماني سلبي، فإن ذلك من شأنه أن يستتبع زيادة تكلفة الاقتراض على المصدر وبالتالي يؤثر سلبا على أعماله، ونتائج عملياته وحالته المالية. كما أن انخفاض التصنيف الائتماني للمصدر أو الإعلان عن وضعها في تصنيف سلبي قد يحد من قدرته على زيادة رأس المال وقد يؤثر أيضًا على القيمة السوقية للسندات، ولا سيما في السوق الثانوي.

مخاطر الاستثمارات في سلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي

الأسواق الناشئة على غرار سلطنة عُمان معرضة لمخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تقدما، وقد تؤثر التقلبات المالية في الأسواق الناشئة سلبا على أداء أعمال المصدر.

بوجه عام، لا يناسب الاستثمار في الأسواق الناشئة إلا المستثمرين المتمرسين الذين يدركون تماما شدة المخاطر التي تكتنف الاستثمار في هذه الأسواق ويعمدون إلى تقييمها تتعرض الأسواق الناشئة مثل سلطنة عمان لتغيرات سريعة لدرجة أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه قد تصبح قديمة بسرعة نسبية، بالإضافة إلى احتمالية أن تؤثر الاضطرابات المالية التي تحصل في أي دولة من دول الأسواق الناشئة بشكل سلبي على درجة الثقة في الأسواق الناشئة في الدول الأخرى مما يترتب عليه سحب المستثمرين لأموالهم وضخها في أسواق أكثر تقدما. وعلى غرار ما حدث في الماضي، تسهم المشاكل المالية أو ارتفاع معدل المخاطر المتوقعة المرتبطة بالاستثمار في الاقتصادات الناشئة في تراجع معدل الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان والتأثير بالسلب على اقتصادها. بالإضافة إلى أنه قد يتم فرض قيود صارمة على الشركات التي تعمل في الأسواق الناشئة، خلال هذه الفترات، فيما يتعلق بالسيولة نتيجة سحب مصادر التمويل الأجنبية. وحتى إذا ظل اقتصاد عمان مستقرا نسبيا، فإن الاضطرابات المالية في أي سوق ناشئة أخرى يمكن أن تؤثر سلبا على أداء أعمال المصدر، كما قد تؤدي إلى انخفاض في سعر السندات.

وتواجه الشركات العاملة في الأسواق الناشئة، بشكل خاص، اضطرابات في أسواق رأس المال ونقص الائتمان أو ارتفاع فوائد الديون، مما يعرضها لصعوبات مالية. كما يتأثر توافر الائتمان للمؤسسات العاملة داخل الأسواق الناشئة بشكل كبير بمستويات ثقة المستثمرين في هذه الأسواق ككل، وبالتالي فإن مختلف العوامل التي تؤثر على ثقة السوق على سبيل المثال، تراجع التصنيفات الائتمانية أو تدخلات الدولة أو البنك المركزي)، تؤثر بدورها على الأسعار أو على توافر التمويل للمؤسسات العاملة داخل أي من هذه الأسواق.

نستعرض فيما يلي مجموعة من المخاطر المحلية الخاصة التي قد يكون لها تأثير ملموس على أداء أعمال المصدر ونتائج العمليات والتدفقات النقدية و / أو الوضع المالي:

- نشوء عدم استقرار سياسي إقليمي، بما في ذلك تغيير النظام الحكومي أو العسكري، أو أعمال الشغب أو غيرها من أشكال الاضطرابات المدنية أو العنف، من خلال أعمال إرهابية.
- توجيه الضربات العسكرية أو اندلاع الحرب أو غيرها من الأعمال العدائية التي قد تحدث في دول المنطقة.
- تقليص ملموس لتطوير البنية التحتية الصناعية والاقتصادية الجارية حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- التدخل الحكومي بما في ذلك مصادرة الأصول أو تأميمها بالإضافة إلى رفع مستويات سياسة الحماية الجمركية.
- وضع حدود على السيولة الإجمالية في السوق.
- ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة.
- إلغاء الحقوق التعاقدية، والاستيلاء على الأصول و / أو عدم القدرة على تحويل الأرباح و / أو توزيعات الأرباح.
- زيادة الأنظمة، أو الأنشطة الحكومية الضارة، التي تطال الأسعار، وضوابط الاستيراد والتصدير، والبيئة، والجمارك والهجرة، وتحويلات رأس المال، وضوابط الصرف والعملات الأجنبية.
- تطبيق إجراءات حكومية تعسفية أو غير متسقة أو غير قانونية.
- حدوث تغييرات في الأنظمة الضريبية، تشمل فرض الضرائب أو زيادتها في الولايات القضائية ذات الامتيازات الضريبية مثل سلطنة عمان.
- وجود صعوبات في التوظيف وإدارة العمليات.
- الصعوبات ومعاناة التأخير في الحصول على الموافقات الحكومية وغيرها من الموافقات للعمليات أو تجديد الموافقات القائمة؛ و
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات التنظيمية، بما في ذلك الهياكل القانونية وقوانين الضرائب.

وبناء عليه يجب أن يدرك المستثمرون أن تفاقم ظروف السوق المالية الحالية أو عدم الاستقرار في قطاعات معينة من الاقتصاد العماني أو حدوث اضطرابات سياسية كبيرة في سلطنة عمان وما ينتج عنه من انخفاض ثقة المستثمرين والمستهلكين مضافا إليه تقلبات الأسواق، كل ذلك سيترك تأثيرا سلبيا على أداء أعمال المصدر وآفاقه المستقبلية.

تقع سلطنة عمان في منطقة تخضع لمخاوف اقتصادية مستمرة.

شهدت سلطنة عمان إصلاحًا اقتصاديا وسياسيا واسع النطاق منذ السبعينيات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد.

وقد كانت صناعة النفط والغاز هي الأساس التقليدي للتنمية الاقتصادية. وهذا ما جعل النمو والاستقرار الاقتصادي يتأثر بأسعار النفط والغاز المتقلبة عالميا والتي يمكن أن يكون لها بدورها نتائج سلبية ملموسة على أعمال المصدر وكجزء من برنامج رؤية عمان ٢٠٤٠ التابع للحكومة، تتضمن الأهداف الاقتصادية لحكومة عمان مواصلة تنويع اقتصاد سلطنة عمان بعيدا عن قطاعات النفط والغاز. وفي ظل عدم وجود ضمانات لاستمرارية هذا الاستقرار والنمو، فإن أي تحول في الأولويات السياسية داخل سلطنة عمان أو في حال نشوب صراعات ضمن المنطقة فسوف ينجم عن كل ذلك تأثيرات سلبية ملموسة على أعمال المصدر.

حيث لا يوجد سبيل لتقديم أي ضمان بأن الحكومة لن تنفذ أيا من اللوائح أو السياسات المالية أو النقدية، أو تتخذ إجراءات قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر. وقد تتأثر أعمال المصدر سلبًا أيضا بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات ذات الصلة داخل وخارج البلدان التي تعمل فيها بسبب العلاقات المتبادلة بين هذه البلدان وخضوعها للأسواق المالية العالمية.

إن الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لتنويع اقتصادها وخفض الإنفاق الحكومي وتنفيذ معدلات أعلى وأكثر شمولاً في مجال تحصيل الضرائب قد لا تكون ناجحة.

لدى الحكومة استراتيجية طويلة المدى لتنويع الاقتصاد في سلطنة عمان بعيدا عن اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي وحيد للدخل، ولكن لا يوجد أية ضمانات بأن جهود سلطنة عمان لتنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على النفط سيكون ناجحا. كما أن محاولات سلطنة عمان للتنويع قد تؤدي إلى اضطلاعها بمشاريع في مجالات ليست لديها خبرة سابقة أو قد لا تمتلك خبرة كافية فيها، مما يجعلها تواجه مخاطر اقتصادية كبيرة. ومن الممكن أن تتضاءل قدرة سلطنة عمان على الانخراط في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق وغيرها من النفقات الكبيرة التي تدعم جهود التنويع، أو أن تصبح المشاريع نفسها غير مجدية اقتصاديا بسبب انخفاض أسعار النفط.

الفصل الحادي عشر: حوكمة الشركات

المساهمون

يوضح الجدول التالي أكبر خمسة مساهمين في الشركة.[1]

م	اسم المستثمر	نسبة الملكية (%)
١	شؤون البلاط السلطاني	١٩,٤
٢	شركة ظفار الدولية للتنمية والإستثمار القابضة ش.م.ع.ع	١٣,١
٣	القمر السابع للاستثمار ش.م.م	٦,٤
٤	نبتون الوطنية للاستثمار ش.م.م	٥,٥
٥	البحر الغربي للاستثمار ش.م.م	٥,٤

فلسفة حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية وقانون الشركات التجارية العُماني. القيم العالمية الأربع المرادفة لحوكمة الشركات – المساءلة والإنصاف والمسؤولية والشفافية جزء لا يتجزأ منها.

حوكمة الشركات هي مجموعة من العمليات والعادات والسياسات والقوانين والممارسات التي تؤثر على الطريقة التي يتم بها توجيه المنظمة – وبالتحديد البنك، أو إدارته أو مراقبته. تغطي حوكمة الشركات أيضًا العلاقات بين العديد من الأطراف أو أصحاب المصلحة المشاركين في البنك والأهداف والمقاصد التي يحكم البنك من أجلها. العلاقات الرئيسية في البنك هي بين مساهمي البنك والإدارة ومجلس الإدارة. تشمل العلاقات الأخرى العملاء وموظفي البنك والمنظمين والموردين والبيئة والمجتمع الذي يوجد فيه البنك. ومن الجوانب الإضافية للحوكمة و الكفاءة الاقتصادية والتي من خلالها يهدف نظام الحوكمة في البنك أيضًا إلى تحسين النتائج الاقتصادية، وبالتالي التركيز الأكبر على مصلحة المساهمين.

يلتزم مجلس إدارة البنك بأعلى معايير حوكمة الشركات. يلتزم البنك بالارتقاء بالمستوى إلى أبعد من ذلك ليكون مثالًا رائدًا للالتزام بنص وروح ميثاق حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية في يوليو ٢٠١٥ ولوائح حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية والمالية الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وهي القواعد والمحركات الرئيسية لممارسات حوكمة الشركات في سلطنة عُمان. التزم البنك بجميع أحكامه ، باستثناء بعض الحالات المذكورة في قسم «بيان الامتثال» من هذا التقرير. يمكن العثور على تعميم هيئة الخدمات المالية الخاص بميثاق حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني التالي www.fsa.gov.om

يتطلب الإطار الأساسي لحوكمة الشركات في البنك أن يقوم مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للنافذة المصرفية الإسلامية (صحار الإسلامي) والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي.
- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية.
- تسيير شؤونها مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والبائعين والحكومة والمجتمع ككل بنزاهة وانفتاح.
- خلق صورة للمصدر ككيان ملتزم قانونيا وأخلاقيا.

[1] يمثل الجدول نسب المساهمات كما في هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وتُدرج أسهم البنك في بورصة مسقط.

مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك («المجلس») هو أعلى سلطة حاكمة داخل هيكل البنك. ويتمثل دوره في التأكد من أن البنك يتصرف وفقًا لقيم البنك الأساسية ويطورها على أساس مستمر ومستدام. يتكون المجلس من محترفين من مختلف المجالات والمهن ويمنح تمثيلاً لأصحاب المصلحة والإداريين في عملية صنع القرار. يضم المجلس ٦ أعضاء مستقلين من إجمالي ٧ أعضاء، وبذلك تكون نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس هي ٨٥٪ بما يكون معه إجراء مناقشات هادفة وإبداء وجهة نظر نوعية وغير متحيزة بشأن المسائل المعروضة عليه.

هناك فصل واضح بين ملكية البنك والإدارة. يتم فصل أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مع تقسيم واضح للمسؤوليات على رأس البنك بين إدارة مجلس الإدارة ومسؤولية الإدارة التنفيذية لإدارة أعمال البنك. مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على كيفية خدمة الإدارة للمصالح طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

صلاحيات مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحية كاملة لأداء جميع الأعمال المطلوبة من إدارة البنك وفقًا لأهدافه. ولايوجد ما يقيد هذه الصلاحية أو يحد منها إلا ما ينص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرار المساهمين. وتشمل بعض المهام الرئيسية للمجلس ما يلي:

أ. الموافقة على سياسات البنك التجارية والمالية بالإضافة إلى ميزانيته التقديرية بهدف تحقيق أهداف البنك والحفاظ على حقوق مساهميه وتعزيزها.

ب. تطوير ومراجعة وتحديث الخطط اللازمة من وقت لآخر لتفعيل أهداف البنك وتنفيذ أنشطته في ضوء الغرض من إنشائه.

ج. اعتماد إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومتابعة تنفيذها وفقًا لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

د. الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وضمان سير العمل بطريقة تحقق أهداف البنك في ضوء الغرض من إنشائه.

ه. مراجعة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، التي لا تندرج ضمن سياق العمل المعتاد، قبل عرضها على الجمعية العامة للمصدر.

و. مراجعة أداء البنك لتقييم ما إذا كانت الأعمال تُدار بشكل صحيح.

ز. ترشيح أعضاء اللجان الفرعية وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم.

ح. تقديم معلومات دقيقة للمساهمين في التواريخ التي تحددها هيئة الخدمات المالية في قواعد وإرشادات الإفصاح.

ط. تعيين الرئيس التنفيذي بشرط ألا يكون أي منهما رئيسًا لمجلس الإدارة، وتعيين الموظفين الذين سيعملون معهما وفقًا للهيكل التنظيمي للمصدر، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

ي. الموافقة على البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أعماله التي يتم تقديمها من قبل الإدارة التنفيذية إلى المجلس في كل ثلاثة أشهر، بطريقة تعكس الوضع المالي الدقيق للمصدر.

ك. تضمين التقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة الأسباب التي تبرر قدرة البنك على متابعة أنشطته المحددة وتحقيق أهدافه.

ل. تعيين أمين سر للمجلس في اجتماعه الأول، وعقد أربعة اجتماعات على الأقل سنويًا، بشرط ألا تتجاوز المدة القصوى بين اجتماعين متتاليين أربعة أشهر.

م. تضمين البيانات المالية بيانًا كاملاً بجميع المبالغ التي قد يكون العضو قد استلمها خلال كل عام، بما في ذلك المبالغ المدفوعة للأعضاء بصفتهم موظفين في البنك.

لقد حدّد البنك المركزي العُماني أيضًا مسؤوليات مجلس إدارة البنك المرخص له، وتشمل بعض الجوانب الرئيسية لهذه المسؤوليات ما يلي:

(أ) يجب على المجلس أن يتخذ قراراته بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة، ويجب ألا يقتصر على المراسلات أو العروض المقدمة إليه.

(ب) يجب على المجلس التأكد من وجود هيكل تنظيمي يوفر الضوابط والتوازنات الكافية والوظائف اللازمة لحماية البنوك المرخصة من التأثير غير المبرر لأي مصادر داخلية وخارجية تؤثر على حوكمة الشركات.

(ج) يجب على المجلس توظيف وتطوير إدارة عليا موهوبة وقادرة تتمتع بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يمتلك المجلس خطة مدروسة لتعاقب الإدارة.

(د) تقع على عاتق المجلس مسؤولية الموافقة على إطار إدارة المخاطر ومراقبته، على أن يعكس أفضل الممارسات وينفذ استراتيجيات إدارة المخاطر التي أقرّها المجلس، عبر جميع الأنشطة والعمليات التجارية.

(ه) يعتمد المجلس على خبرة الإدارة لتسيير العمليات اليومية للمصدر، لكنه يظل مسؤولاً في النهاية عن مراقبتها. ومن المتوقع أن يمارس المجلس أقصى درجات الحذر لضمان أنه، على الرغم من تحمل المسؤولية النهائية عن مراقبة العمليات، فإنه لا يتجاوز صلاحيات الإدارة (بما يقيد حريتهم في العمل).

لا يجوز لمجلس الإدارة القيام بالأعمال التالية ما لم يتم التصريح له بذلك صراحة بموجب النظام الأساسي أو بقرار من الجمعية العامة العادية:

- تقديم التبرعات، باستثناء التبرعات التجارية أينما كانت مبالغ صغيرة ومعتادة.
- بيع كل أو جزء كبير من أصول البنك.
- رهن الأسهم أو إجراء الرهن على أصول البنك، باستثناء ضمان ديون البنك المتكبدة في سياق العمليات العادية للمصدر.
- كفالة ديون الغير، باستثناء الكفالات المقدمة في سياق العمليات العادية بهدف تحقيق أهداف البنك.
- يلتزم مجلس إدارة البنك بجميع هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية. ويكون البنك ملزمًا بجميع الأعمال التي يؤديها مجلس إدارته، ورئيسه، والرئيس التنفيذي، وجميع المديرين التنفيذيين الآخرين (إن وجدوا)، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يعتبر تشكيل مجلس الإدارة وعملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهمين من المجالات التي تحظى باهتمام رئيسي من أجل التزام البنك بالحوكمة الرشيدة. ترد تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أدناه:

اسم عضو مجلس الإدارة	الصفة	العضوية
الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي – رئيس مجلس الادارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ طارق بن محمد المغيري – نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ غصن بن هلال بن عبدالله العبري	غير تنفيذي	غير مستقل
الفاضل/ سعيد بن أحمد صفرار	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي	غير تنفيذي	مستقل
الشيخ/ أيمن بن أحمد بن سلطان الحوسني	غير تنفيذي	مستقل

الملف الشخصي لأعضاء مجلس الإدارة

الفاضل/ سعيد محمد العوفي – رئيس مجلس الإدارة

يشغل الفاضل/ سعيد بن محمد العوفي منصب الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الاستثمارية الحكومية، حيث يقود إدارة محفظة استثمارية متنوعة تشمل قطاعات الخدمات المالية، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا، والسلع. ويتمتع بخبرة واسعة في استراتيجيات الاستثمار وإدارة الأصول، إذ سبق له العمل ضمن فريق توزيع الأصول واستراتيجية الأعمال في جهاز الاستثمار العماني.

ويحمل الفاضل سعيد العوفي درجة مزدوجة في القانون التجاري والمصرفي والتمويل من جامعة موناش في أستراليا، وهو محلل مالي معتمد (CFA) ومحلل استثمارات بديلة معتمد (CAIA)، كما أكمل العديد من البرامج التنفيذية المتخصصة في القيادة التنفيذية، وتقنيات البلوك تشين (Blockchain)، والعملات الرقمية (Cryptocurrency)، والتكنولوجيا المالية (Fintech)، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وإنترنت الأشياء (IoT)، ورأس المال الاستثماري (Venture Capital). بالإضافة إلى ذلك، يشغل عضوية مجالس إدارة في عدة قطاعات، مساهماً بخبرته في رسم الاستراتيجيات الاستثمارية وتعزيز النمو المستدام.

الفاضل/ طارق بن محمد المغيري – نائب رئيس مجلس الإدارة

الفاضل/ طارق المغيري هو مدير أوّل الاستثمارات في مؤسسة عمان للاستثمار ش.م.ع.م. قبل الإنضمام لمؤسسة عمان للاستثمار، عمل طارق بعدد من الشركات العالمية مثل فيليبس للالكترونيات حيث عمل معهم في مجال استراتيجية الشركات والاندماج والاستحواذ، كما عمل مع جي بي مورغان في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية حيث غطى مجال التكنلوجيا في أوروبا، كما عمل في الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ضمن فريق تمويل المشاريع. طارق المغيري حاصل على بكالوريوس القانون وبكالوريس التجارة من جامعة استراليا الغربية.

الفاضل/ غصن بن هلال بن عبدالله العبري – عضو

الفاضل/ غصن بن هلال العبري هو قائدٌ متمرسٌ يتمتع بأكثر من ٢٤ عامًا من الخبرة في القيادة الاستراتيجية، وإدارة الاستثمارات، والإدارة في القطاع العام. ويشغل حاليًا منصب مدير عام المصروفات في شؤون البلاط السلطاني في سلطنة عمان، حيث يلعب دورًا محوريًا في الإشراف على العمليات المالية وقيادة فريق الاستثمار المسؤول عن إدارة محفظة استثمارية متعددة الأصول في الأسواق العالمية.

الفاضل غصن حاصل على شهادة في إدارة الأعمال وعضو في اللجنة الإدارية لشركة الفيحاء للسياحة وشركة موارد للتنمية والاستثمار. وبفضل فهمه العميق لإدارة الشؤون المالية والحوكمة، كان له دور بارز في تحقيق النمو المستدام، والتميز التشغيلي، والتوسع الاستراتيجي عبر العديد من القطاعات.

الفاضل/ سعيد أحمد صفرار – عضو

يحمل سعيد بن أحمد صفرار درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من الكلية الملكية في بورنموث في المملكة المتحدة، ودبلوم تخصصي من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.

تبلغ خبرة سعيد صفرار في القطاع المصرفي والاتصالات ما يربو على ٢٤ سنة، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع، كما أنه عضو مجلس الإدارة في كل من شركة المركز المالي (فينكورب) وشركة ظفار للطاقة.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل سعيد صفرار أيضا رئاسة لجنة المصادقة على الائتمان، وعضوية في اللجنة التنفيذية والترشيحات والأجور.

الفاضل/ سالم بن محمد بن مسعود المشايخي – عضو

يحمل سالم بن محمد المشايخي شهادة بكالوريوس في الرياضيات، وهو متقاعد من شؤون البلاط السلطاني وذو خبرة عملية تتجاوز ٣٣ عاما.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل سالم المشايخي أيضا منصب رئيس لجنة التدقيق الداخلي وعضو في لجنة إدارة المخاطر والالتزام.

الفاضل/ أحمد بن داوود البوسعيدي – عضو

يتمتع الفاضل أحمد بخبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في القطاعين الحكومي والخاص، حيث كان يشتغل في العديد من المناصب في مختلف المجالات منها التدقيق المالي والإدارة المالية والتحليل الاقتصادي والدبلوماسية والأمور الإدارية، لكنه تقاعد في عام ٢٠١٩.

ولمهاراته في التواصل فإن لديه شبكة واسعة من العلاقات في سلطنة عمان وخارجها، وذلك بسبب طبيعة عمله السابق.

بالإضافة إلى دوره كعضو في مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل الفاضل أحمد أيضًا بمنصب رئيس لجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ أيمن بن أحمد الحوسني – عضو

يمتلك الشيخ أيمن بن أحمد الحوسني خبرة قيادية واسعة تمتد لأكثر من عقدين في قطاعات الطيران، التأمين، الاستثمار والخدمات المالية. وقد شغل مناصب رئاسية وعضوية في مجالس الإدارة على المستويين المحلي والدولي، مُظهرًا رؤية استراتيجية التي تُركز على الكفاءة التشغيلية وتطوير البنية التحتية والتميز في أداء الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، قاد الشيخ أيمن فريق مطارات عُمان نحو التميز الدولي، حيث ساهمت جهوده في تقديم خدمات متميزة حائزة على جوائز مرموقة. كما يُظهر التزاماً كبيراً بالتطوير المستمر، مستعيناً بخبرته الواسعة في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. حرصه على تبني أحدث التقنيات وأفضل الممارسات يضمن تجربة سفر استثنائية للمسافرين، مما يعزز النمو الاقتصادي للسلطنة.

إلى جانب خبرته القيادية، تميز الشيخ أيمن بنشاطه الأكاديمي كمحاضر في مجال الموارد البشرية، مما أسهم في نقل المعرفة وتطوير الكفاءات. كما كان له دور بارز في القطاع الرياضي بصفته رئيساً لنادي الخابورة الرياضي، حيث قدّم إسهامات كبيرة في تطوير الرياضة. إن التزامه بالخدمة المهنية والعامة يعزز مكانته كشخصية بارزة في قطاع الطيران في سلطنة عمان، وفي المشهد الاقتصادي الأوسع.

لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الفرعية لأغراض محددة مع اختصاصات ومسؤوليات محددة بوضوح. تتمثل مهمة اللجان في ضمان الاهتمام المركز والمتخصص بقضايا محددة تتعلق بحوكمة البنك. تشكل اللجان الفرعية المختلفة لمجلس الإدارة جنبًا إلى جنب مع إدارة التدقيق الداخلي والامتثال أداة مهمة في عملية حوكمة الشركات. كانت اللجان الفرعية والمسؤوليات الأساسية المنوطة بها على النحو التالي:

لجنة التدقيق

تتمثل المهام الرئيسية للجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقارير المالية للمصدر للتأكد من صحة البيانات المالية وكافيتها ومصداقيتها. تراجع اللجنة مع الإدارة البيانات المالية ربع السنوية / السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها. كما تجري اللجنة مناقشات مع المدققين الداخليين / المراجعين الخارجيين حول النتائج المهمة المتعلقة ببيئة الرقابة. يتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في توفير ضمانات معقولة بأن إطار الرقابة الإدارية المستخدم داخل البنك يعمل بشكل فعال.

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة، وعلى هذا النحو، تساعد أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهم فيما يتعلق بما يلي: (١) جوانب الأداء العام من البنك مثل وضع الإستراتيجية وتنفيذها وتوصيات الميزانية السنوية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال بخلاف الائتمان والقضايا الأخرى ذات الصلة التي تتطلب دراسة وتحليل تفصيليين. (٢) قضايا الموارد البشرية والتعيين والمكافآت مثل توفير التوجيه والإرشاد لتعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا المناسبين وتقديم الدعم والتوجيه للمصدر وأصحاب المصلحة وضمان حماية مصالحهم ، وغير ذلك.

لجنة اعتماد الائتمان

لجنة اعتماد الائتمان التابعة لمجلس الإدارة هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة، وهي بذلك توافق على القروض التي تفوق تفويض الإقراض الصادر عن لجنة الائتمان التنفيذية للإدارة ومراجعة سياسات المنتجات الائتمانية وسياسة الائتمان ومحفظة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الحالية على أساس سنوي.

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

تساعد لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بالإشراف والحوكمة فيما يتعلق بأداء مخاطر البنك. اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة حول مدى تقبل البنك للمخاطر فيما يتعلق بالائتمان وسعر الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل.

تضمن اللجنة تنفيذ إستراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار عمل قوي للمخاطر داخل البنك مما يؤدي إلى تحسين الجودة والعائد على استثمار الأصول. كما تقدم اللجنة الإرشاد والتوجيه بشأن جميع مسائل الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما تراجع اللجنة مدى كفاية أنظمة الامتثال التنظيمي والتقارير التنظيمية والضوابط الداخلية وهيكلة دائرة الامتثال.

هيئة الرقابة الشرعية

لقد تم تطبيق إطار حوكمة شرعية في النافذة، والهدف الرئيسي منه هو ضمان الامتثال لأحكام الشريعة في جميع الأوقات. العناصر الأساسية لإطار حوكمة الشريعة في النافذة هي كما يلي:

- هيئة الرقابة الشرعية
- المراجع الداخلي ويتحمل المسؤولية الشاملة عن تنفيذ ومراقبة الامتثال الشرعي والتدقيق الشرعي ووظائف التدريب وفقًا لإطار عمل البنوك الإسلامية.

إن الامتثال للشريعة (كما يتجلى في الإرشادات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية) وكما هو منصوص عليه في إطار عمل البنوك الإسلامية هو أمر إلزامي، ويتم ذلك من خلال مراجعة واعتماد العقود، الاتفاقيات، السياسات، الإجراءات، المنتجات، والتقارير (حسابات توزيع الأرباح)، وما إلى ذلك.

تضمن النافذة أن عمليات نافذة الصيرفة الإسلامية تتم بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبطريقة محكمة، وذلك باتباع السياسات والإجراءات التالية:

- الحفاظ على إطار حوكمة شرعية مناسب يتماشى مع إطار عمل البنوك الإسلامية، ومعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) (AAOIFI)، والتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- فصل الواجبات والوظائف الرئيسية. يتم تعيين مسؤول تنفيذي مستقل يكون مسؤولاً عن الامتثال الشرعي والتدقيق.
- الاحتفاظ بأدلة السياسات والإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات، العمليات، الامتثال، التدريبات، والضوابط الداخلية، وتوفيرها للموظفين المعنيين.
- تقديم تقارير التدقيق الشرعي إلى هيئة الرقابة الشرعية بما يتماشى مع الخطة السنوية المتفق عليها.

- الحفاظ على أصول نافذة الصيرفة الإسلامية منفصلة ومتميزة عن الأصول التقليدية.
- عدم جواز إيداع النافذة لأي أموال لدى البنوك التقليدية، بما في ذلك بنك صحار الدولي.
- تأكيد إدارة النافذة على أن موظفي الوظائف الرئيسية المحددة يقدمون تقاريرهم إلى رؤساء أقسامهم المعنيين، مع تقديم تقارير غير مباشرة إلى رئيس النافذة.
- لدى النافذة موظفين متخصصين للوظائف التجارية، مثل خدمات الأفراد، الشركات، الخزانة، وغير ذلك، ويتبع هؤلاء الموظفون الرئيس التنفيذي للصيرفة الإسلامية.
- نظام الخدمات المصرفية الأساسي المعتمد من قبل النافذة قادر على التعرف على الطبيعة الفريدة لعقود المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية.

يتم إجراء التدقيق الشرعي على أساس ربع سنوي وفقًا لإطار عمل البنوك الإسلامية وتقديمها إلى هيئة الرقابة الشرعية لمراجعتها وإعطاء التوجيهات بشأنها. وقد أصدرت هيئة الرقابة الشرعية تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٤ حول الامتثال الشرعي للنافذة، ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات، ولم يتم توجيه أي مبلغ إلى الحساب الخيري.

يشرف المراجع الشرعي الداخلي على خطط وجداول التدريب الشرعي للجهة المرخصة. وخلال عام ٢٠٢٤، تم تنفيذ برامج تدريبية للموظفين والجمهور، مثل الكليات والشركات.

يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة مع هيئة الرقابة الشرعية ، وذلك في الإيضاحات الواردة في البيانات المالية.

السيرة الذاتية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

الشيخ المعتصم سعيد المعولي (رئيس الهيئة)

المعتصم سعيد المعولي هو مشرف ديني يعمل في مركز الدراسات العُمانية بجامعة السلطان قابوس. حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة برمنغهام ، ٢٠١٦.

ألف المعتصم سلسلة من سبعة مجلدات في الفقه الإسلامي تسمى المعتمد ، بما في ذلك المجلد السادس في المعاملات المالية الإسلامية والسابع في الخدمات المصرفية الإسلامية. في عام ٢٠١٦ نشر في كتابه باللغة الانجليزية مقالات عن الدراسات الإباضية. في فبراير ٢٠١٧ ، نشر ترجمته للمجلد الأول «فقه الصلاة الموثوق به» من العربية إلى الإنجليزية. في عام ٢٠١٩ ، ترجم أيضًا «مسيحيون في عُمان» من الإنجليزية إلى العربية. قدم المعتصم بعض الأوراق الأكاديمية في بعض المؤتمرات الدولية في الدراسات الإسلامية، بما في ذلك تايمز ٢٠١٧ في جامعة برمنغهام و برايزمز ٢٠١٩ في جامعة كينغ في لندن و برايزمز ٢٠١٩ في جامعة ليدز.

الشيخ ناصر بن يوسف العزري (نائب رئيس الهيئة)

الشيخ ناصر بن يوسف العزري أمين فتوى بمكتب المفتي العام للسلطنة. كما أنه عضو فاعل في العديد من اللجان «الزكاة، المطبوعات، والمساجد» في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. قبل توليه منصبه الحالي ، شغل الشيخ ناصر عددًا من المناصب المرموقة بما في ذلك مساعد قاضي بوزارة العدل وباحث شؤون إسلامية في الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

يتمتع الشيخ العزري بمعرفة وخبرة واسعة في الأحكام الشرعية وإلمام بالمسائل القضائية ، كما قام بتأليف العديد من الأوراق والدراسات البحثية ، وحضر مؤتمرات إسلامية بارزة مثل تلك التي يعقدها مجمع الفقه الإسلامي بشكل دوري وهو عضو سابق في هيئة الرقابة الشرعية لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية. الشيخ ناصر حاصل على درجة الإجازة العالية في القضاء من معهد العلوم الشرعية بسلطنة عمان كما انه حاصل على ماجستير مهني في المالية الإسلامية.

الدكتور محمد عبدالرحيم العلماء (عضو)

فضيلة الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله بكلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بمدينة العين سابقا، بالإضافة إلى كونه خبيرًا معتمدًا في الشؤون المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يرأس اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة بدولة الإمارات العربية المتحدة. للدكتور مؤلفات ومقالات منشورة في مختلف الموضوعات الفقهيّة ولا سيّما المعاملات المصرفية الإسلامية بشكلها المعاصر، كما قدّم سلسلة من البحوث في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية المتعلّقة بهذا القطاع.

وفضيلته عضوٌ في عدد من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وشركات التكافل؛ منها بنك دبي الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، ومصرف الإمارات الإسلامي ، ونور للتكافل، وشركة موارد للتمويل.

فضيلة الدكتور محمد عبدالرحيم حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية.

فريق الإدارة

عهد مجلس إدارة البنك بمسائل الإدارة إلى فريق الإدارة التنفيذي الذي يرأسه الرئيس التنفيذي. ومن مسؤولياته إبقاء مجلس الإدارة على اطلاع دائم بجميع القضايا المتعلقة بعمليات البنك وتتخذ التوجيهات من المجلس بشأن الأمور التي تهم وتؤثر على أعمال البنك والأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها.

السيرة الذاتية لفريق الإدارة العليا

الفاضل/ عبدالواحد المرشدي – الرئيس التنفيذي

يُعدّ عبد الواحد بن محمد المرشدي إحدى الركائز القيادية الرئيسة في مسيرة صحار الدولي منذ انضمامه إلى المؤسسة في يوليو ٢٠١٩، حيث يتولى قيادة البنك خلال مرحلة مفصلية تتسم بتسارع وتيرة النمو والتحول، واضعًا ملامح خارطة استراتيجية طموحة تعزز مكانة البنك على المستويين الوطني والإقليمي. وتحت قيادته، برز صحار الدولي كأحد أسرع المؤسسات المالية نموًا في سلطنة عُمان، وكشريك وطني استراتيجي موثوق، يسهم بدور محوري في دعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وترسيخ ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة. وتمتاز قيادته برؤية بعيدة المدى ترتكز على تحقيق قيمة مستدامة، ونمو مدفوع بالابتكار، والارتقاء بمستويات التميز المؤسسي.

ويولي عبدالواحد بن محمد المرشدي أهمية بالغة لتعزيز جاهزية البنك للمستقبل، من خلال قيادة مسارات التحول الرقمي، وترسيخ ممارسات مصرفية مسؤولة، وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الأداء العالي والحوكمة الرشيدة، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة مستدامة للزبائن والمساهمين والاقتصاد الوطني على حد سواء. ويعكس نهجه القيادي توازنًا استراتيجيًا مدروسًا بين النمو والانضباط المؤسسي، والابتكار والحوكمة، والطموح والاستدامة.

ويستمد عبدالواحد بن محمد المرشدي رؤيته القيادية من خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٢ عامًا في مجالات مصرفية محورية تشمل التدقيق، والمالية، والاستثمار، والصيرفة الإسلامية، ما يمنحه منظورًا شموليًا ومستقبليًا في إدارة المؤسسات المالية. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل مناصب قيادية عليا في القطاع المصرفي، أسهم من خلالها في تعزيز أطر الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نماذج تشغيل تتمحور حول الزبائن، وترسيخ ثقافة الابتكار، والمساءلة، والتميّز في الأداء.

وعلى الصعيد الأكاديمي، يحمل عبدالواحد بن محمد المرشدي درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، ودرجة البكالوريوس في العلوم من جامعة السلطان قابوس، بما يعكس قاعدة معرفية راسخة تدعم تفكيره الاستراتيجي وفلسفته القيادية. وتمضي مسيرته المهنية مدفوعة بالتزام مستمر بالتطوير المهني، وتبنّي أفضل الممارسات العالمية، والقيادة الهادفة إلى بناء مؤسسة مالية مرنة وتنافسية، قادرة على مواكبة المتغيرات واستشراف متطلبات المستقبل.

الفاضل/ خالد القثامي – الرئيس التنفيذي لفرع المملكة العربية السعودية

انضم الفاضل خالد القثامي إلى صحار الدولي في سبتمبر ٢٠٢٣ ليشغل منصب الرئيس التنفيذي لفرع المملكة العربية السعودية. ويتمتع الفاضل خالد بخبرة عملية تزيد عن ٢٥ عاما ومعرفة واسعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والعمليات التجارية والاستثمار وإدارة المخاطر. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل الفاضل خالد القثامي منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في أحد البنوك البارزة في المملكة العربية السعودية حيث ساهم في تطوير الأعمال وتعزيز التعاملات المصرفية.

الفاضل خالد القثامي حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال التجارية الدولية من جامعة جنوب المسيسيبي، وقد أكمل الفاضل القثامي برنامج القيادة والإدارة التنفيذية من Institut Européen d'Administration des Affaires (INSEAD)، فضلاً عن كونه حاصل على شهادات في الشؤون المالية من مؤسسات بارزة تشمل سامبا و يوروإيكونومي و سيتي بنك.

الفاضل/ ماجد بن ناصر البوسعيدي – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

انضم الفاضل/ ماجد البوسعيدي إلى صحار الدولي في نوفمبر من العام ٢٠٢٠ كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في البنك. ويتمتع الفاضل ماجد البوسعيدي بخبرة عملية تزيد عن ١٧ عاماً شغل خلالها مناصب عديدة في مجالات مختلفة في القطاع المصرفي. وتتضمن مسيرته العملية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والإشراف على التقليل منها وتقييمها على المستوين الداخلي و الخارجي، فضلاً عن رفع التقارير ذات الصلة إلى مجلس الإدارة .وقد شغل سابقًا منصب رئيس قسم الائتمان في أحد البنوك المحلية الرائدة في السلطنة قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

الفاضل/ ماجد البوسعيدي حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس.

الفاضل/ حمود بن عبد الله الصواعي – رئيس مجموعة العمليات

انضم الفاضل/ حمود الصواعي إلى صحار الدولي في ديسمبر ٢٠٢١ ليشغل منصب رئيس مجموعة العمليات. يتمتع الفاضل حمود الصواعي بخبرة تتجاوز ٢٢ عاما حيث يعد أحد القياديين في إدارة العمليات لما يتميز بمعرفة عميقة و خبرات واسعة في القطاع المصرفي.

وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل حمود الصواعي منصب نائب المدير العام في إحدى البنوك المحلية الرائدة حيث ساهم في إنشاء وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، كما يتميز بصفات قيادية ومهارات استثنائية تجمع بين الخبرات التقنية في الأعمال التجارية والنزاهة والالتزام في العمل.

الفاضل/ حمود الصواعي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشاير، ودرجة البكالوريوس في التمويل والاستثمار من جامعة القاهرة.

الفاضل/ كريغ بارينجتون بيل – رئيس مجموعة الشؤون المالية

انضم الفاضل/ بيل إلى صحار الدولي في يناير ٢٠١٩ كمدير عام – رئيس المالية، وكونه عضوًا رئيسيًا في فريق الإدارة التنفيذية، يحرص الفاضل بيل على تحقيق معدلات جيدة من النمو والأرباح وإدارة عمليات تتسم بالمرونة والفاعلية من حيث التكلفة، إلى جانب تبنيه مبادئ قوية في مجال الإدارة وإدارة المخاطر. ومع خبرة عملية تزيد عن ٢٥ عاماً في القطاع المصرفي، يتمتع الفاضل كريغ بارينجتون بيل بسجل حافل في تقديم قيمة إضافية للمساهمين. فضلاً عن العلاقات الوطيده التي تربطه بالهيئات التنظيمية ووكالات التصنيف و المدققين الماليين والأطراف ذات الصلة الآخرين. كما أنه يمتلك خبرات قيادية وإدارية في المحاسبة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعلاقات المستثمرين والتخطيط الإستراتيجي، ولديه خبرة واسعة في مجال إعداد التقارير المالية والتنظيمية، وإعداد التقارير الإدارية والتحليل المالي والبنية التحتية للنظم وكيفية التحكم بها، وإدارة الميزانية وإدارة الأصول والضرائب. وقد شغل الفاضل بيل منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في عدد من المؤسسات المالية العالمية، كما عمل الفاضل بيل في السنوات الخمس الماضية في منطقة الشرق الأوسط وذلك قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

الفاضل/ بيل حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة أوكلاند، كما أنه عضو بارز في معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا ونيوزيلندا، وهو محاسب قانوني معتمد.

الفاضل/ خليل سالم الهديفي – رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الحكومية والخاصة

انضم الفاضل خليل الهديفي إلى صحار الدولي في أكتوبر عام ٢٠١٨ كمدير عام التجزئة المصرفية ليتولى بذلك مسؤولية دعم وتنفيذ إستراتيجية البنك.ويتمتع الفاضل خليل بخبرة تزيد عن ١٩ عامًا في هذا المجال، ويمتلك المهارة القيادية والخبرة المتميزة اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تطوير الأعمال التجارية المتوسطة والكبيرة. وإلى جانب خبرته الواسعة في المجال المصرفي بشكل عام، يمتلك الفاضل خليل الهديفي الخبرة الكافية في مجال التجزئة المصرفية بالقطاع المصرفي، وإدارة الثروات، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المنتجات والأفراد. وقد بدأ مسيرته المهنية في عام ٢٠٠٠ من خلال العمل في إحدى البنوك المحلية ، كما عمل أيضًا لدى بنوك محلية ودولية أخرى في السلطنة ودولة قطر قبل انضمامه إلى صحار الدولي كرئيس مجموعة التجزئة المصرفية. الفاضل/ خليل الهديفي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نورثامبتون في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على شهادة الإدارة من جامعة أكسفورد كامبريدج ومعتمدة من مجلس امتحانات الجمعية الملكية للفنون.

الفاضل/ فهد بن أكبر الزدجالي – رئيس صحار الإسلامي

انضم الفاضل فهد بن أكبر الزدجالي إلى صحار الدولي في عام ٢٠٠٧، حيث يشغل حالياً منصب رئيس صحار الإسلامي. وقبل توليه هذا المنصب، قاد بنجاح قسم التجزئة المصرفية في صحار الإسلامي ، حيث لعب دورًا محوريًا في تحقيق نمو ملحوظ وتعزيز التفوق التشغيلي. بدوره يتمتع الفاضل فهد بخبرة طويلة تتجاوز ٢٥ عامًا في القطاع المصرفي، ويمتلك معرفة عميقة في مجال البنوك التجارية والإسلامية، مع تركيز خاص على تطوير الأعمال والمنتجات بالإضافة إلى إدارة الائتمان.

وقد مثّل جزءً محوريا من تطور صحار الإسلامي، مع تحقيق نمو كبير ونجاح تشغيلي مستدام على مدار العقد الماضي. كما أظهر الفاضل فهد مهارات قيادية استثنائية ذات تخطيط استراتيجي، إلى جانب قدرته الفائقة على بناء علاقات متينة بين مختلف الأقسام، مما أسهم في تعزيز الأداء المشترك وتحقيق النجاح المستدام. أما من الناحية الأكاديمية، فهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باكينجهام شاير في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى مؤهلات متقدمة في الإدارة الاستراتيجية والقيادة من معهد ILM و OTHM في المملكة المتحدة.

المهندسة/ عائشة السيفية – رئيسة مجموعة التحول

تمتلك المهندسة عائشة خبرة دولية واسعة في تنمية الأعمال، وإدارة المشاريع، مع خبرة عملية في الإدارة الاستراتيجية في العديد من المؤسسات في مجالات مختلفة. وقد شغلت مناصب عليا في كل من شركة Royal HaskoningDHV، ومجموعة أسياد، وبرنامج نزدهر. وتشمل خبرتها الدولية إعادة هيكلة نماذج التشغيل، وقيادة مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية والاستراتيجيات الاقتصادية.

تحمل المهندسة عائشة شهادة في الهندسة، و أحد الحاصلين على منحة Chevening Scholar، كما أنها خريجة البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين من الأكاديمية السلطانية للإدارة وتحمل درجة الماجستير في التنمية الدولية.

الفاضل/ عبد القادر الصومالي – رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والخدمات المميزة

انضم الفاضل عبد القادر الصومالي إلى صحار الدولي في أغسطس ٢٠٢٣ ويشغل منصب رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والخدمات المميزة، ويتمتع الفاضل عبدالقادر بخبرة عملية تتجاوز ٢٥ عامًا، كما يعد أحد الخبرات في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل الفاضل عبد القادر منصب المدير العام ورئيس قسم إدارة الثروات والخدمات المصرفية للأفراد في أحد البنوك المحلية البارزة ساهم خلالها الفاضل عبدالقادر بالعديد من المساهمات البارزة في مجال الأعمال المصرفية للأفراد، حيث تجمع مهاراته القيادية بين الخبرة في الأعمال التجارية والالتزام. الفاضل/ عبد القادر الصومالي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال بجامعة دورهام بالمملكة المتحدة.

الفاضل/ خالد بن خلفان الصبحي – رئيس مجموعة الالتزام

انضم الفاضل خالد الصبحي إلى صحار الدولي في ديسمبر ٢٠١٦، ولدية خبرة عملية واسعة تزيد عن ١٩ عامًا شغل فيها مناصب عديدة في مجالات مختلفة مثل الأعمال المصرفية والتأمين والإدارة، حيث بدأ مشواره في البنك المركزي العماني، وتضمنت خبرته ومسؤولياته إجراء المراجعات والرقابة القائمة وحوكمة الشركات، وكفاية رأس المال، إضافة إلى خبرته في مختلف جوانب تسيير العمليات التجارية والإدارة الرقابية والعديد من المجالات المختلفة وغيرها. الفاضل/ خالد الصبحي حاصل على درجة البكالوريس في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وكما أنه حصل على شهادة الدبلوم العالي في تخصص الإجراءات الإدارية من كلية جنوب ديفون بالمملكة المتحدة.

الفاضل/ السموأل عبدالهادي إدريس محمد – رئيس مجموعة الشؤون القانونية والحوكمة

انضم الفاضل السموأل إلى صحار الدولي في يوليو ٢٠١٣، ويشغل حاليًا منصب رئيس دائرة الشؤون القانونية وأمين سر مجلس الإدارة في البنك، كما يتمتع الفاضل السموأل بخبرة عملية في المجال القانوني تمتد لأكثر من ١٨ عاماً، قدم خلالها الدعم والمشورة والمساندة للمؤسسات والعملاء في أداء أعمالهم التجارية وفق أُطر قانونية صحيحة. وقد تمكن السموأل من إثبات قدراته باستمرار في حل النزاعات والمعاملات ذات القيمة العالية ، ويرد ذكره والإشادة به في المراجع والدوريات القانونية كشخصية قانونية تتميز باستيعاب وفهم استثنائي للنظام المصرفي العُماني، وباسهاماته القيّمة في مجال تحسين الكفاءة والأداء في مجال عمله. يجدر بالذكر أن الفاضل السموأل حاصل على درجة الماجستير "LLM" ودرجة البكالوريوس "LLB" بمرتبة الشرف في مجال القانون من جامعة الخرطوم في السودان.

الفاضل/ حمود بن خلفان العيسري – رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

الفاضل حمود العيسري محاسب قانوني معتمد ويمتلك خبرة مهنية واسعة تمتد لنحو ٢٥ عاماً شغل خلالها العديد من المهام والمناصب شملت مجالات عديدة في العمل المصرفي، وقد انضم إلى فريق صحار الدولي في شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٠ ، حيث شغل قبل منصبه الحالي في صحار الدولي منصب رئيس دائرة التدقيق الداخلي في إحدى البنوك المحلية. وفي الجانب الأكاديمي، فإن الفاضل حمود العيسري حاصل على شهادة القيادة العليا من كلية إدارة الأعمال في لندن (LBS)، وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي من معهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني.

الفاضل/ عزيز الجهضمي – رئيس العلاقات المصرفية الدولية

انضم الفاضل عزيز الجهضمي إلى صحار الدولي في ديسمبر ٢٠١٨ ويشغل حاليًا منصب رئيس مجموعة خدمات الأولوية المصرفية في صحار الدولي، ويمتلك الفاضل عزيز الجهضمي خبرة عملية واسعة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ١٥ عام طور خلالها معرفة مثرية في مختلف جوانب إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الاستثمار، وقد ساهم الفاضل الجهضمي في العديد من الإنجازات التي كان ساهمت في مسيرة النمو للعديد من البنوك.

الفاضل عزيز الجهضمي حاصل على شهادتين في الإدارة التنفيذية من مؤسسات مرموقة مثل جامعة كامبريدج وكلية لندن للأعمال. وقد عززت هذه المؤهلات مهاراته ومعرفته في إدارة المؤسسات المالية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، الفاضل عزيز الجهضمي حاصل على شهادة البكالوريوس والدراسات العليا من جامعة لندن في المملكة المتحدة.

الفاضلة/ ماهرة بنت صالح الرئيسية – رئيسة مجموعة الموارد البشرية

انضمت الفاضلة ماهرة الرئيسية إلى صحار الدولي في أكتوبر من العام ٢٠٠٧، وتشغل حالياً منصب رئيسة مجموعة الموارد البشرية. حيث أنها تملك خبرة عملية واسعة تمتد لأكثر من ٢١ عاماً في مجال إدارة الموارد البشرية في القطاع المصرفي. وبفضل خبرتها التراكمية التي تتمتع بها في مجال الموارد البشرية، فقد ساهمت الفاضلة ماهرة الرئيسية في إنجاح استراتيجية البنك من خلال تطبيق أفضل الممارسات والسياسات في إدارة الموارد البشرية تماشياً مع أهداف تلك الإستراتيجية. وتتضمن المهام والمسؤوليات المناطة لها إدارة الموارد البشرية على جميع الأصعدة بما فيها تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية دعما للخطط العامة لأعمال البنك ، ولا سيما في عمليات التوظيف وإدارة الأداء بما يخدم تنمية المواهب البشرية ، وإدارة علاقات الموظفين، والتعويضات والحوافز وتطوير القدرات والمهارات لدى الموظفين .وفي الجانب

الأكاديمي، فإن الفاضلة ماهرة الرئيسية حاصلة على شهادة البكالوريوس ودبلوم إدارة وتنمية الموارد البشرية من جامعة ليستر – بالمملكة المتحدة. كما أنها حاصلة على دبلوم دراسات عليا في الإدارة من معهد القيادة والإدارة وشهادة تنفيذ استراتيجية رائدة في الخدمات المالية من هارفارد للأعمال .تشغل الفاضلة ماهرة الرئيسية حالياً منصب نائبة رئيس لجنة الموارد البشرية بجمعية المصارف العُمانية، وهي عضو في اللجنة الاستشارية بكلية الدراسات المصرفية والمالية في سلطنة عمان.

الدكتور مازن بن محمود الرئيسي – رئيس مجموعة التسويق

يشغل الدكتور مازن بن محمود الرئيسي منصب رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي منذ العام ٢٠٢٢، ويمتلك خبرة تتجاوز ربع قرن، ويعد الدكتور مازن ركيزةً أساسية في تشكيل المسار التسويقي للبنك منذ انضمامه إليه في عام ٢٠٠٧، حيث كان من الركائز الرئيسية في تأسيس إدارة التسويق.

ولقد اضطلع بدور محوري في إطلاق الهوية التجارية لـ «بنك صحار» و«صحار الإسلامي» بنجاح، ثم في مشروع تغيير الهوية التجارية للبنك لتصبح «صحار الدولي»، من خلال تصميم استراتيجيات مبتكرة عززت من حضور الهوية التجارية وانتشارها عبر الأسواق المتنوعة.

وتقديراً لشغفه وتميزه المهني وقدراته القيادية، ساهمت جهود الدكتور مازن بشكل مباشر في ترسيخ مكانة صحار الدولي كواحدة من أبرز العلامات المالية الرائدة في السلطنة. كما يدير مبادرات البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ويُعنى بتعزيز الشراكات التي تُحدث أثراً مستداماً في نطاق المجتمع المحلي.

يحمل الدكتور مازن شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ميزوري بسانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى كونه مديراً معتمداً للعلامات التجارية، كما أكمل برنامج تنفيذي متقدم في مجال التسويق من كلية لندن للأعمال.

يشغل الدكتور مازن بن محمود الرئيسي منصب رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي منذ العام ٢٠٢٢، ويمتلك خبرة تتجاوز ربع قرن، ويعد الدكتور مازن ركيزةً أساسية في تشكيل المسار التسويقي للبنك منذ انضمامه إليه في عام ٢٠٠٧، حيث كان من الركائز الرئيسية في تأسيس إدارة التسويق.

ولقد اضطلع بدور محوري في إطلاق الهوية التجارية لـ «بنك صحار» و«صحار الإسلامي» بنجاح، ثم في مشروع تغيير الهوية التجارية للبنك لتصبح «صحار الدولي»، من خلال تصميم استراتيجيات مبتكرة عززت من حضور الهوية التجارية وانتشارها عبر الأسواق المتنوعة.

وتقديراً لشغفه وتميزه المهني وقدراته القيادية، ساهمت جهود الدكتور مازن بشكل مباشر في ترسيخ مكانة صحار الدولي كواحدة من أبرز العلامات المالية الرائدة في السلطنة. كما يدير مبادرات البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ويُعنى بتعزيز الشراكات التي تُحدث أثراً مستداماً في نطاق المجتمع المحلي.

يحمل الدكتور مازن شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ميزوري بسانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى كونه مديراً معتمداً للعلامات التجارية، كما أكمل برنامج تنفيذي متقدم في مجال التسويق من كلية لندن للأعمال.

الفاضل/ سجيل بشيرالدين – رئيس مجموعة التكنولوجيا والحلول الرقمية

انضم الفاضل سجيل بشيرالدين إلى صحار الدولي في العام ٢٠٢١ ويشغل حاليًا منصب رئيس مجموعة التكنولوجيا والحلول الرقمية بالبنك، حيث يقود الفاضل سجيل مسؤولية تقنية المعلومات، وإدارة المشاريع المؤسسية، والتقنيات المالية إضافة إلى الخدمات المصرفية الرقمية في البنك لدعم وتعزيز مسيرة التحول الرقمي. وبخبرة تزيد عن ٢٠ عام، يتميز الفاضل سجيل بشغفه نحو ريادة الأعمال وهو ما ساهم في تحقيق التحول الرقمي. وبينما ترتكز أعماله على تطوير الاستراتيجية وريادة

الابتكار، يعمل الفاضل سجيل على دعم تدفقات الإيرادات الرقمية عبر عقد البنك لشراكات مع المؤسسات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، فضلاً عن اسهاماته في تأسيس مجموعة متكاملة من الخدمات الرقمية وتوسيع نطاقها ، ودعم تحول البنك ليكون مؤسسة قائمة على المعلومات والبيانات الرقمية.

وقد بدأ الفاضل سجيل مسيرة المهنية في ٢٠٠٣ وشغل مناصب عليا في عدة بنوك في المملكة العربية السعودية والسلطنة، كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في أنظمة الكمبيوتر، والبكالوريوس في إدارة الأعمال، فضلاً عن كونه خبيرًا معتمدًا في الذكاء الاصطناعي.

الفاضل/ عباس بن حسن اللواتي – نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية ومجموعة إدارة المؤسسات المالية الدولية

يُعد الفاضل/ عباس اللواتي من الكفاءات المتخصصة في الخدمات المصرفية الاستثمارية، إذ يمتلك خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في مجالات الخدمات المصرفية الاستثمارية، وأسواق رأس المال، والاستشارات المالية، والمعاملات الاستراتيجية. وقد انضم إلى صحار الدولي قبل ما يزيد على خمس سنوات، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي الأول – للخدمات المصرفية الاستثمارية، ومجموعة إدارة المؤسسات المالية الدولية والعمليات الدولية، حيث يضطلع بدور محوري في قيادة مبادرات مالية ذات أثر ملموس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وخلال مسيرته المهنية، ساهم الفاضل عباس في تحقيق وقيادة عدد من أبرز الصفقات المالية في سلطنة عُمان ، من بينها أكبر طرح عام أولي في السلطنة ، بالإضافة إلى صفقات استثمارية خاصة كبرى، وإصدارات صكوك سيادية، وعمليات استحواذ استراتيجية في قطاع التكنولوجيا المالية. وتغطي خبراته المتخصصة العديد من المجالات، تشمل: عمليات الدمج والاستحواذ، والانشطة التمويلية والاستشارات المالية فيما يخص حقوق الملكية ، وإعادة هيكلة الشركات، والاستشارات الاستراتيجية. يحمل الفاضل/ عباس درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص الاستراتيجية وريادة الأعمال من كلية IE لإدارة الأعمال من مملكة اسبانيا ، كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

الفاضل/ هشام بن حسن بن موسى – نائب رئيس تنفيذي أول – تمويل المشاريع والخدمات المصرفية العالمية

انضم الفاضل هشام إلى صحار الدولي في مايو ٢٠٢٣، ويشغل حاليًا منصب رئيس تنفيذي أول – تمويل المشاريع والخدمات المصرفية العالمية، ويتمتع بخبرة تمتد نحو عشرين عامًا في القطاع المصرفي، شملت مجالات الخدمات المصرفية للشركات، وإدارة المخاطر، والعلاقات المؤسسية المالية. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، تولّى عددًا من المناصب القيادية العليا في عدد من المؤسسات المصرفية المرموقة في السلطنة، حيث أدار محافظ استثمارية للشركات بمليارات الدولارات، وأشرف على ترتيب صفقات تمويل جماعية كبرى، وأسهم بفاعلية في تطوير إدارة الائتمان وبناء علاقات استراتيجية.

يحمل الفاضل هشام شهادة بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس، إلى جانب شهادة الدراسات العليا في المالية والإدارة من جامعة برادفورد. بالإضافة إلى ذلك، فهو محلل ائتماني معتمد من «موديز أناليتيكس»، وعضو هيئة تدريس مسجل في كلية الدراسات المصرفية والمالية.

الفاضل/ علي بن تقي بن جعفر بن حسن – نائب مدير عام ورئيس الخدمات المصرفية التجارية

انضم الفاضل علي بن تقي إلى صحار الدولي في أغسطس ٢٠٢٣، ويشغل حاليًا منصب نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الخدمات المصرفية التجارية. ويتولى قيادة التوجه الاستراتيجي للمصدر في مجال الخدمات المصرفية للشركات، متركزاً على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز العلاقات مع الزبائن، وتقديم حلول مالية مخصصة لمجموعة متنوعة من الزبائن في مختلف أنحاء السلطنة. ويتمتّع الفاضل علي بخبرة قيادية تزيد عن ١٤ عامًا في في مجال الخدمات المصرفية للشركات، ما يوفّر له فهمًا عميقًا للسوق وسجلًا حافلًا بالإنجازات في القطاع المصرفي العُماني. وقبل انضمامه إلى صحار الدولي، شغل عدة مناصب قيادية في أحد أبرز البنوك المحلية، آخرها منصب مساعد المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للشركات، حيث عمل عن كثب مع العديد من الشركات الكبرى في السلطنة. يحمل الفاضل علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في المحاسبة والمالية من جامعة برادفورد في المملكة المتحدة، ويتمتع بخبرة واسعة في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة مخاطر الائتمان، والحوكمة المؤسسية.

سعيد بن علي بن حمدان الهنائي – أمين خزينة المجموعة

يعد سعيد بن علي بن حمدان الهنائي خبير مصرفي متمرس، يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والاستثمارات، وإدارة الخزينة. يشغل حالياً منصب نائب رئيس تنفيذي أول ورئيس الأسواق العالمية في صحار الدولي، إذ يقود بجدارة عمليات الخزينة وإدارة السيولة واستراتيجيات المخاطر المالية. خلال مسيرته المهنية، تولّى مناصب قيادية مختلفة في عدد من المؤسسات المصرفية المرموقة في السلطنة. إلى جانب مهامه المهنية، يضطلع سعيد الهنائي بأدوار هامة في القطاع المصرفي العماني، حيث يرأس لجنة أمناء الخزينة في جمعية المصارف العُمانية، ويشغل منصب نائب رئيس رابطة أسواق المال العالمية (ACI FMA) في السلطنة، مسهمًا بفاعلية في تطوير ممارسات الخزينة في المنطقة. حصل سعيد بن علي بن حمدان الهنائي على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص التمويل والاستدامة من جامعة كمبريا بالمملكة المتحدة، وهو حاليًا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة نورثهامبتون.

ماجد بن ناصر البوسعيدي ماجد بن ناصر البوسعيدي – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

انضم ماجد بن ناصر البوسعيدي إلى صحار الدولي في نوفمبر من العام ٢٠٢٠ كرئيس مجموعة إدارة المخاطر في البنك. ويتمتع بخبرة عملية تزيد عن ١٧ عاماً شغل خلالها مناصب عديدة في مجالات مختلفة في القطاع المصرفي. وتتضمن مسيرته العملية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والإشراف على التقليل منها وتقييمها على المستوين الداخلي و الخارجي، فضلاً عن رفع التقارير ذات الصلة إلى مجلس الإدارة. ماجد بن ناصر البوسعيدي حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، وقد شغل سابقًا منصب رئيس قسم الائتمان في أحد البنوك المحلية الرائدة في السلطنة قبل انضمامه إلى صحار الدولي.

الفصل الثاني عشر: سياسة توزيع الأرباح

تتوافق سياسة توزيع أرباح البنك مع إرشادات البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد مراعاة الإرشادات التنظيمية وتوقعات النمو المستقبلية وعوامل أخرى.

فيما يلي تفاصيل توزيع الأرباح التاريخية للمصدر:

السنة	النقد المقسم (بيسة لكل سهم)	أسهم منحة لكل ١٠٠ سهم	سندات قابلة للتحويل الإلزامي (بيسة للسهم)
٢٠١٩م	٣	٣	
٢٠٢٠م	–	–	
٢٠٢١م	٤	–	
٢٠٢٢م	٤.٥	–	
٢٠٢٣م	٥.٥	١,٩٥	
٢٠٢٤م	٨	–	
٢٠٢٥م*	٤	–	٤

*تخضع المقترحات إلى الموافقات التنظيمية وموافقة المساهمين.

الفصل الثالث عشر: حقوق والتزامات وكيل حملة السندات وحملة السندات

وكيل حملة السندات

شركة مسقط للمقاصة والإيداع هي وكيل حملة السندات فيما يخص السندات وذلك بموجب اتفاقية الوكالة. ويتعين أن يعتبر وكيل حملة السندات ممثل حملة السندات فيما يخص أغراض أحكام قانون الشركات التجارية.

يتصرف وكيل حملة السندات أيضًا بناء على أي طلب يصله على النحو المعقول من حملة السندات أو مراقب حسابات المصدر أو وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أو بورصة مسقط أو هيئة الخدمات المالية أو المصدر نفسه، الذين يجوز أن يلفتوا نظر وكيل حملة السندات إلى أحد المواقف الذي يجوز أن يشكل حدث أو مخالفة أو الذي يجوز أن يكون له، أو من المحتمل أن يكون له تأثيرا جوهريا على حقوق حملة السندات.

مسؤوليات ومهام وكيل حملة السندات بموجب لائحة تنظيم السندات والصكوك

تتضمن مسؤوليات ومهام وكيل حملة السندات بموجب المادة رقم ٧٧ من لائحة تنظيم السندات والصكوك، من ضمن عدة أمور أخرى، ما يلي:

(أ) طلب التقارير الدورية من جهة الإصدار وفحص دفاتر حساباته وسجلاته وأصوله والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للمصدر.

(ب) ضمان أن مبلغ دفع الفائدة ذو الصلة قد تم سداده لصالح حملة السندات في تواريخ سداد الفائدة ذات الصلة بما يتفق مع الشروط.

(ج) مراقبة مدى التزام المصدر بالشروط وتقييم ما إذا كان المصدر قادر على سداد مطالبات حملة السندات عند استحقاقها أم لا.

(د) الدعوة، أو التسبب في الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لحملة السندات عند وقوع أي حدث من شأنه أن يؤثر على مصالح حملة السندات أو بناء على طلب واحد أو أكثر من حملة السندات الذين يملكون نسبة ١٠٪ على الأقل من إجمالي السندات المصدرة بما يتفق مع أحكام المادتين ١٥٦ و ١٥٨ من قانون الشركات التجارية.

(ه) اتخاذ الإجراءات الأخرى اللازمة في سبيل حماية مصالح حملة السندات.

من المتوقع أن تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية، ويجوز من وقت لآخر تعديل أو استكمال أو استبدال واجبات وكيل حملة السندات بموجب لائحة تنظيم السندات والصكوك وفقاً لقانون الأوراق المالية وأي لوائح تنفيذية تصدر من وقت لآخر بموجبها.

يجوز لوكيل حملة السندات الاستعانة بالخبراء والمهنيين للقيام بواجباته، دون الإخلال بمسؤوليتهم.

مسؤوليات ومهام وكيل حملة السندات بموجب سند الوكالة

تشتمل مهام وكيل حملة السندات بموجب سند الوكالة، على سبيل المثال لا الحصر، على ما يلي:

(أ) التصرف كوكيل نيابة عن حملة السندات لأغراض المادة (٧٧) من لائحة تنظيم السندات والصكوك.

(ب) مراقبة العقود المادية والأحداث والإجراءات والإعلانات (بما في ذلك نشر القوائم المالية السنوية) التي أبرمها أو أعلن عنها المصدر من حين لآخر، بالقدر الذي يتماشى مع متطلبات سند الوكالة.

(ج) بعد استلام إشعار التحويل الإلزامي المعجل من المصدر وفقا للشرط رقم ٤,١ (التحويل الإلزامي)، يتعين إخطار حملة

السندات على الفور وقوع حدث تحويل الزامي معجل وفقاً للشرط رقم ٤,٢ (حدث التحويل الإلزامي المعجل).

(د) التأكد من التزام المصدر بالشروط وشروط سند الوكالة؛ و

(ه) تتبع الإشعارات المقدمة من المصدر لحملة السندات واعتمادها.

حقوق وصلاحيات وكيل حملة السندات

يتمتع وكيل حملة السندات بالصلاحيات المحددة التالية، بالإضافة إلى أي صلاحيات أخرى قد تمنحها له قوانين سلطنة عمان:

(أ) على وكيل حملة السندات القيام فوراً، في حالة اكتشاف أي خرق عجز إجرائي، إهمال أو ما شابه أو إغفال من جانب المصدر، أن يلفت انتباه المصدر إلى هذه المسألة من خلال خطاب موجه الى عنوان الرئيس التنفيذي للمصدر. ويتعين على وكيل حملة السندات والمصدر بذل قصارى جهدهم لتصحيح أي أمر أو مخالفة و / أو التوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لهذا الأمر. وحيثما كان ذلك مناسباً وتم الاتفاق عليه مع المصدر، يحق لوكيل حملة السندات أن يقرر ويحكم في مثل هذه القضايا نيابة عن حملة السندات بدون الدعوة الى اجتماع لحملة السندات.

(ب) في حالة إخفاق المصدر في معالجة أي تقصير أو إجراء خلال فترة زمنية معقولة من تلقي الإخطار الواجب من قبل وكيل حملة السندات للقيام بذلك، أو في حالة قيام المصدر بارتكاب فعل من جانب واحد قد يكون له تأثير مادي على حملة السندات، فإنه يحق عندئذ لوكيل حملة السندات اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة، حيثما يكون ذلك ممكنا وعمليّا، وعند توفر امكانية طبقاً للظروف، يجب على وكيل حملة السندات التصرف بناءً على قرار يتم اتخاذه في اجتماع لحملة السندات، بتصويت الأغلبية عليه وفقاً لقانون الشركات التجارية. ويتعين على وكيل حملة السندات أيضا التصرف بناءً على أمر أو توجيهات من الجهات الرقابية المخولة حسب الأصول في سلطنة عمان.

(ج) وعندما تكون القضية التي يتم اتخاذ قرار حولها ذات طبيعة قانونية أو مبنية على أساس منازعة حول وقائع، يكون لوكيل حملة السندات الحق في مراجعة محامي أو اللجوء إلى المحكمة. يحق لوكيل حملة السندات بالنسبة لكل إجراء يقوم به وما لم يثبت أنه إجراء ناجم عن إهمال أو استهتار أو ليس في المصلحة الجماعية لحملة السندات، أن يعوضه المصدر ضمن حدود معقولة، مقابل الدفاع عن أي إجراءات قانونية تنشأ عن أو أي قضية تتعلق بوظيفته كوكيل الحملة السندات، أو قضية نزاع كما جاء أعلاه.

(د) في حالة عقد اجتماع لحملة السندات، يتم عقده وفقًا للإجراءات المتبعة في عقد الاجتماعات والواردة في الشروط المتعلقة بإصدار السندات.

(ه) على المصدر تزويد وكيل حملة السندات بالوثائق التالية:

(١) النتائج المالية ربع السنوية والسنوية للمصدر؛ و

(٢) نسخة من كافة إشعارات اجتماعات الجمعية العامة لمساهمي المصدر؛

(و) يحق لوكيل حملة السندات حضور اجتماعات الجمعية العامة للمصدر، ويحق له عند الاقتضاء، التطرق إلى مثل هذا الاجتماع عندما يراه رئيس ذلك الاجتماع مناسبا.

(ز) يحق لوكيل حملة السندات أن يطلب معلومات محددة من المصدر حتى يتمكن من أداء وظيفته بشكل مناسب وبالعناية المطلوبة. وعلى المصدر النظر في الطلبات المعقولة التي يتقدم بها وكيل حملة السندات وإدارة كافة الاتصالات التي تجري مع وكيل حملة السندات من خلال مكتب دائرته القانونية الداخلية. ولن يكون المصدر مجبر على توفير معلومات خلافا لما يرى بأنها معقولة لتكون مناسبة.

الوصف المذكور أعلاه ليس شاملاً ويُفسر وفقاً للشروط الموضحة بالتفصيل في سند الوكالة. إن الصلاحيات الممنوحة لوكيل حملة السندات بموجب إعلان الوكالة تُعد إضافية ومكملة لأي صلاحيات أخرى ممنوحة لوكيل حملة السندات بموجب قوانين سلطنة عمان.

فيما يخص أغراض الإصدار، لا يتحمل وكيل حملة السندات في أي وقت من الأوقات، المسؤولية تجاه حملة السندات ولا يخضع للمساءلة من قبلهم ولا يلتزم بواجب تجاههم فيما يخص ما يلي:

(أ) التحويل أو معدل التحويل.

(ب) أي حسابات متعلقة بالتحويل أو بمعدل التحويل وبما يتضمن جميع الأرقام والقيم الواردة في هذه الحسابات.

(ج) أي تعديلات تطرأ على معدل التحويل.

(د) طريقة التحويل التي يختارها المصدر.

(ه) أي تقاعس من قبل المصدر عن إصدار أي أسهم عادية أو نقل ملكيتها أو تسليمها بموجب التحويل أو وفقا له.

(و) مدى التزام المصدر بأي من التعهدات الواردة في الشرط ٤,١ (التحويل الإلزامي).

وتفاديا لأي شك أو لبس، يتعين أن يتحمل المصدر وحده المسؤولية عن التحويل وأن يكون وحده القابل للمساءلة من قبل حملة السندات فيما يخص الأمور من (أ) إلى (و) المنصوص عليها أعلاه.

حقوق حملة السندات

يتمتع حملة السندات بحقوق أساسية ومتساوية في تملك السندات على النحو التالي:

(أ) حق الحصول على مبلغ الفائدة وفقا لهذه الشروط وإعمالاً لها؛

(ب) حق التصرف في السندات أو تحويلها وفقاً للشروط؛

(ج) في حالة تصفية المصدر، الحق في المطالبة بأي مبالغ مستحقة السداد بموجب السندات بالأولوية فقط على جميع الالتزامات الأقل في الأولوية.

(د) حق المشاركة في اجتماعات حملة السندات والتصويت فيها وفقا لأحكام وثيقة سند الوكالة وقانون الشركات التجارية.

(ه) حق الاطلاع على السجل وفقاً للمادة ١٥٧ من قانون الشركات التجارية. ولا يحق لحملة السندات المشاركة في أي اجتماعات أخرى للمصدر.

لا يجوز لحملة السندات المشاركة إلا في الاجتماعات المتعلقة بالإصدار وليس في جميع الاجتماعات الأخرى للمصدر.

الفصل الرابع عشر: شروط التخصيص وإجراءاته

الأهلية في استحقاق السندات والتخصيص

سيكون المساهمون الذين يملكون أسهمًا في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص، أي في ٣١ مارس ٢٠٢٦م مؤهلين للحصول على السندات، وسيتم قيد السندات مباشرة في حساباتهم. وسيتم تخصيص السندات من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع وفقًا لأنظمتها وإجراءاتها المعتمدة، وبناءً على نسبة التخصيص.

سيتم سداد قيمة السندات بالكامل من الأرباح المتراكمة والمحتجزة للبنك، ولن يُطلب من المساهمين تحمّل أية مصاريف متعلقة بالإصدار.

تخصيص السندات

يكون المساهمون الذين يملكون أسهمًا عادية في تاريخ اكتساب الحق في التخصيص مؤهلين لأن يخصص لهم السندات. وسيتم قيد استحقاق كل مساهم من السندات قيدًا مباشرًا في حساب المستثمر الخاص به لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ولا يُطلب من المساهم تقديم نموذج طلب أو القيام بأي إجراء آخر متعلق بتخصيص السندات. وتتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع تنفيذ تخصيص السندات باستخدام أنظمتها وإجراءاتها المعتمدة.

إدراج السندات وتداولها

سيتم إدراج السندات في سوق السندات والصكوك لدى بورصة مسقط وفقًا للقوانين والإجراءات السارية في تاريخ تقديم طلب الإدراج. ويُعد تاريخ الإدراج المشار إليه أعلاه تاريخًا تقديريًا، وفي حال إعادة الجدولة سيتم نشر ذلك على الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط.

حقوق المُصدر

يحتفظ المُصدر بالحق في سحب/إلغاء الإصدار قبل تاريخ إدراج السندات لأي سبب كان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وقوع أي تطورات غير متوقعة تؤثر سلبًا في البيئة الاقتصادية أو التنظيمية، أو حالات القوة القاهرة، بما في ذلك أي تغيير في القوانين المعمول بها. وفي حال سحب/إلغاء الإصدار، تُردّ المبالغ المستلمة كاملة دون أي فوائد.

المراسلات

تُوجَّه جميع المراسلات إلى المساهمين على عناوينهم و/أو بيانات الاتصال المقيدة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع. ويُنصح جميع المساهمين بالتحقق من صحة هذه العناوين و/أو بيانات الاتصال.

الجدول الزمني المقترح

الجدول أدناه إرشادي فقط لإصدار السندات:

النشاط	التاريخ*
اعتماد نشرة الإصدار من قبل هيئة الخدمات المالية	١١ مايو ٢٠٢٦م
إدراج السندات في بورصة مسقط	٢١ مايو ٢٠٢٦م

* قد تختلف التواريخ الفعلية.

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم المُصدر، ومدير الإصدار، والمستشار القانوني، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في اللوائح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، وبأي مسؤوليات أو التزامات أخرى واردة في الاتفاقيات المبرمة فيما بينهم. ويُطلب من الأطراف المعنية اتخاذ التدابير التصحيحية عن الأضرار الناشئة عن أي إهمال في أداء المهام والمسؤوليات المسندة إليهم. وفي هذه الحالة، يتولى مدير الإصدار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل هيئة الخدمات المالية وبورصة مسقط لاتخاذ الخطوات والتدابير المناسبة لمعالجة تلك الأضرار.

الاستفسارات والشكاوى

يجوز للمساهمين الراغبين في الاستفسار أو تقديم شكاوى بخصوص التخصيص التواصل مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع عبر بيانات الاتصال التالية:

هاتف: ٢٤٨٢٢٢٦٠ ٩٦٨+ و ٢٤٨٢٢٢٢٢ ٩٦٨+

فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ ٩٦٨+

الموقع الإلكتروني: https://mcd.om

ص.ب.: 44 رمز بريدي: 144، حي الميناء،
سلطنة عمان هاتف رقم: 24730000 968+

www.sib.om